

الاجتماع السنوي للجمعية العمومية لمساهمي البنك العربي المتحد (ش.م.ع.)

المنعقد في تمام الساعة الرابعة من عصر يوم الاثنين الموافق 13 إبريل 2020

إلكترونياً من دون حضور شخصي

افتتاح الاجتماع

الشيخ فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي
رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم،

أودُ بدايةً أن أرحبَ بالسادة المُساهمين، وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي كل من هيئة الأوراق المالية والسلع ودائرة التنمية الإقتصادية لحكومة الشارقة والمدققين الخارجيين (السادة إيرنست أند يونج) و الساده التميمي ومشاركوه وأعضاء الإدارة العليا للبنك، وجميع المُشاركين في اجتماع اليوم للجمعية العمومية السنوية لمُساهمي البنك العربي المتحد.

أعلن عن انعقاد النصاب القانوني وبالتالي عن افتتاح الجلسة.

يسرنا أن نلتقي اليوم بمساهميننا وبالردّ على أسئلتهم خلال تقديمنا للبنود المدرجة على جدول الأعمال.

افتتاح الاجتماع

المتحدث: الشيخ فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي
رئيس مجلس الإدارة

قبل البدء بالمداولات الرسمية للاجتماع، نرجو الحصول على عدم اعتراض السادة المساهمين على تعيين:

السيد أحمد سمارة مقررأ للاجتماع

والسادة / سوق أبو ظبي للأوراق المالية كمراجعين لتأكيد اكتمال النصاب وفرز الأصوات على البنود المعروضة على جدول أعمال هذا الاجتماع، مع تقديم الشكر لجهودهم معنا اليوم.

اسمحوا لي أن أدعو مقرر الجلسة إلى قراءة نتائج توافر النصاب وتلاوة جدول الأعمال وقائمة البنود المدرجة عليه.

الجمعية العمومية السنوية المدعوة للاجتماع بتاريخ اليوم قد انعقدت على وجه صحيح وبناء على الإجراءات القانونية الصحيحة مما يخولها التصويت على المسائل المعروضة عليها، وأعلن عن توافر النصاب القانوني اللازم لصحة انعقاد الجمعية العمومية، كما يلي:

حضر الجمعية مساهمون بالأصالة يمثلون سهماً ومساهمون بالوكالة يمثلون سهماً. وقد بلغ مجموع الأسهم الحاضرة سهماً أي ما نسبته% من رأسمال البنك البالغ **2,062,550,649** (مليارين وإثنان وستون مليون وخمسمائة وخمسين ألفاً وستمائة وتسع وأربعون) سهماً كما هو مثبت في السجل التجاري للبنك في تاريخه.

وعليه، فقد توافر النصاب القانوني المطلوب للتصويت على البنود العادية وغير العادية المدرجة على جدول الأعمال.

جدول الأعمال

أولاً: الموضوعات التي تحتاج إلى قرار عادي (تصويت: 50% من الأسهم الممثلة في الاجتماع – بحسب القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية):

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك وعن مركزه المالي عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2019 والتصديق عليه.
2. سماع تقرير مدقق الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2019 والتصديق عليه.
3. مناقشة ميزانية البنك وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2019 والتصديق عليها.
4. النظر في مقترح مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع أرباح سواء نقدية أو أسهم منحة عن العام 2019.
5. الموافقة على مقترح مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة.
6. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2019 أو عزلهم ورفع دعوى المسؤولية عليهم حسب الأحوال.
7. إبراء ذمة مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2019 أو عزلهم ورفع دعوى المسؤولية عليهم حسب الأحوال.
8. تعيين مدققي الحسابات للسنة المالية 2020 وتحديد بدل أتعابهم.
9. الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بموجب المادة 152 من القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية أن يشتركوا في أنشطة وأعمال منافسة.
10. الموافقة على تعيين أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية (هيئة الفتوى والرقابة الشرعية) والتي تتولى الرقابة الشرعية على كافة أنشطة وأعمال دائرة الخدمات المصرفية الإسلامية.
11. سماع تقرير لجنة الرقابة الشرعية السنوي والتصديق عليه.

الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك العربي المتحد

البند الأول:

سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك وعن مركزه المالي عن السنة المالية المنتهية في
31/12/2019 والتصديق عليه.

تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019

مقرر الجلسة: أقرأ بالنيابة عن رئيس مجلس الإدارة:

بالنيابة عن أعضاء مجلس إدارة البنك العربي المتحد يسعدني أن أقدم للمساهمين التقرير السنوي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

لقد حقق البنك العربي المتحد الكثير في الأشهر الـ 12 الماضية. حيث قمنا بتقوية ميزانيتنا العمومية بشكل كبير، وركزنا على أعمالنا الأساسية مع ترشيد التكاليف لمواصلة تعزيز نمو البنك المستقبلي.

بلغت مخصصات الإئتمان 701 مليون درهم للعام 2019 حيث شملت مبالغ كبيرة لمعالجة التراكمات السنوية السابقة ، و نتيجة لذلك ، فقد تأثرت النتائج المالية السنوية ليسجل البنك العربي المتحد خسائر صافية بلغت 471 مليون درهم .

و يواصل مجلس الإدارة و الكادر الإداري الإلتزام التام بتطوير إستراتيجية إعادة الهيكلة بما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق عائدات مستدامة وبشكل ثابت للمساهمين على المدى المتوسط .

تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019

	2018	2019
	AED'000	AED'000
الرصيد الافتتاحي في الخسائر المتراكمة في 1 يناير	(153,940)	(426,926)
أثر اعتماد المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في 1 يناير 2018	(330,119)	غير متوفر
إعادة التوازن في الخسائر المتراكمة في 1 يناير	(484,059)	(426,926)
الربح المسجل للعام / الخسارة	77,227	(470,753)
التحويلات من احتياطي إعادة التقييم	39	38
تكلفة إصدار الحقوق	(2,216)	(222)
خسارة بيع حقوق الملكية المعاد تصنيفها من التغيرات في القيمة العادلة	(2,471)	0
الرصيد المتاح لاعتماد المخصصات	(411,480)	(897,863)
التحويل إلى احتياطي خاص	(7,723)	0
التحويل إلى احتياطي نظامي	(7,723)	0
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	0	0
رصيد الإغلاق للخسائر المتراكمة في 31 ديسمبر	(426,926)	(897,863)

تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019

على حد علمنا، إن المعلومات المالية المدرجة في التقرير تعرض وبشكل عادل من جميع النواحي الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للشركة للفترة المالية المعروضة في التقرير و المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

و بعد المخصصات المقترحة ، والتي تخضع لموافقة الجمعية العمومية العامة ، فإن إجمالي مستحقات المساهمين ستنخفض إلى 2,160 مليون درهم في 31 ديسمبر 2019 مقارنة مع 2,529 مليون درهم في نهاية العام 2018. و بناء على ذلك، يقترح مجلس الإدارة عدم توزيع أرباح الاسهم للعام 2019.

وبالنيابة عن مجلس الإدارة ، الذي نشن عاليا إلتزامه الدائم و توجيهاته ، فإنني أتوجه بخالص التقدير إلى عملائنا و مساهمينا الكرام على دعمهم ، وإلى الإدارة العليا و الموظفين على إلتزامهم و تفانيهم ، وإلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على حسن تنظيم القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة و دعمه .

وفي الختام ، نود أن نعرب عن عظيم تقديرنا إلى مقام صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله) على قيادته، ورؤيته، و دعمه. كما نود أن نتوجه ببالغ الشكر إلى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله) ، وإلى الفريق أول صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وإلى صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي ، عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة ، على دعمهم و توجيهاتهم.

فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي

رئيس مجلس الإدارة

26.02.2020

الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك العربي المتحد

البند الثاني:

سماع تقرير مدقق الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2019 والتصديق عليه.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي البنك العربي المتحد - شركة مساهمة عامة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية للبنك العربي المتحد - شركة مساهمة عامة ("البنك") والتي تتألف من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، والبيانات للدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا إن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير تم توضيحها في فقرة "مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" من هذا التقرير. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) إلى جانب متطلبات أخلاقيات المهنة ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استوفينا جميع مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا الأساس لإبداء رأينا حول البيانات المالية.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي، في رأينا المهني، كان لها أكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة الحالية. وقد تم التعامل مع تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية بشكل إجمالي وعند تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. وبخصوص كل أمر من الأمور الموضحة أدناه، فإن وصفنا لكيفية معالجة تدقيقنا لهذا الأمر موضح في هذا السياق.

لقد قمنا بتنفيذ مسؤولياتنا الموضحة في فقرة مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بتلك الأمور. وبناءً عليه، فقد تضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المصممة للاستجابة إلى تقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. وتوفر لنا نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المنفذة للتعامل مع الأمور الموضحة أدناه، أساساً لإبداء رأينا حول تدقيق البيانات المالية المرفقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي البنك العربي المتحد - شركة مساهمة عامة (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

أمور التدقيق الهامة (تتمة)

كيف تمت معالجة الأمر من خلال عملية التدقيق	أمر التدقيق الهام
<p>توصلنا إلى فهم لتقييم الإدارة للانخفاض في قيمة القروض والسلفيات والذمم المدينة عن التمويل الإسلامي، ونموذج التصنيف الداخلي للبنك وسياسة مخصصات الانخفاض في القيمة الائتمانية للبنك ومنهجية تحديد نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.</p>	<p>(أ) خسائر الائتمان المتوقعة على القروض والسلفيات والذمم المدينة عن التمويل الإسلامي يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٧ حول البيانات المالية. يمثل رصيد مخصصات الخسائر على القروض والسلفيات والذمم المدينة عن التمويل الإسلامي أفضل تقديرات الإدارة، في تاريخ الميزانية العمومية، لخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لنماذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لما هو منصوص عليه في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) - الأدوات المالية ("المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩").</p>
<p>قمنا بتنفيذ معاينات للعملية لتحديد إجراءات الرقابة على عملية خسائر الائتمان المتوقعة. قمنا باختبار التصميم والفعالية التشغيلية للعمليات الداخلية التالية فيما يتعلق بقياس خسائر الائتمان المتوقعة:</p>	<p>تقوم الإدارة في البداية بتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على القروض والسلفيات والذمم المدينة عن التمويل الإسلامي إلى العملاء قد زادت بشكل جوهري منذ التثبيت الأولي، ثم تقوم بعد ذلك بتطبيق نموذج من ثلاث مراحل للانخفاض في القيمة لحساب خسائر الائتمان المتوقعة.</p>
<p>- مراجعة واعتماد تصنيف القروض والسلفيات وتسهيلات الذمم المدينة للتمويل الإسلامي.</p>	
<p>- تقوم الإدارة بمتابعة ما يلي بصفة دورية:</p>	
<p>(١) تحديد المراحل وخسائر الائتمان المتوقعة على القروض والسلفيات والذمم المدينة عن التمويل الإسلامي.</p>	
<p>(٢) تحديد القروض التي بها مؤشرات على الانخفاض في القيمة (بما في ذلك القروض التي تجاوزت موعد استحقاقها بأكثر من ٩٠ يوماً) في المرحلة (٣).</p>	
<p>(٣) متغيرات وتوقعات الاقتصاد الكلي</p>	
<p>(٤) أداء نماذج خسائر الائتمان المتوقعة</p>	
<p>- مراجعة واعتماد حالات إعادة التصنيف الخاصة بالإدارة وعملية الحوكمة حول هذه التصنيفات.</p>	

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى السادة مساهمي البنك العربي المتحد - شركة مساهمة عامة (تنمة)
تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تنمة)
أمور التدقيق الهامة (تنمة)

أمر التدقيق الهام	كيف تمت معالجة الأمر من خلال عملية التدقيق
(أ) خسائر الائتمان المتوقعة على القروض والسلفيات والذمم المدينة عن التمويل الإسلامي (تنمة)	قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق الجوهرية التالية:
يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٧ حول البيانات المالية. (تنمة)	- قمنا باختبار مدى معقولة ومدى ملاءمة المنهجية والافتراضات المستخدمة في مختلف عناصر تحديد نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. وقد تضمن ذلك على وجه التحديد التحقق من صحة الافتراضات / الأحكام الرئيسية التي تتعلق بالزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتعريف التعثر واحتمالية التعثر والخسارة بافتراض التعثر ومعدلات الاسترداد والتعافي ومعدل الخصم.
قمنا بتحديد خسائر الائتمان المتوقعة للقروض والسلفيات والذمم المدينة عن التمويل الإسلامي على أنها أحد أمور التدقيق الهامة حيث إن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة يتضمن إجراء أحكام جوهرية من جانب الإدارة مثل تصنيف القروض والسلفيات والذمم المدينة عن التمويل الإسلامي إلى المراحل (١) أو (٢) أو (٣)، والافتراضات المستخدمة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة مثل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وعوامل الاقتصاد الكلي، إلخ، إلى جانب إعادة التصنيف الإضافية لتعكس العوامل الخارجية الحالية أو المستقبلية. إن هذه الأحكام لها تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك.	- بالنسبة للعينات المختارة، قمنا بتنفيذ الإجراءات لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان تم تحديدها بشكل صحيح.
	- بالنسبة لإجراءات القياس المستقبلية، قمنا باختبار اختيار الإدارة للمؤشرات الاقتصادية والسيناريوهات وتطبيق الترجيحات، وقمنا بتقييم مدى معقولة التنبؤ بالمؤشرات الاقتصادية وأجرينا تحليل الحساسية. بالنسبة للعينات المختارة، قمنا بفحص مدخلات البيانات الرئيسية في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.
	- قمنا بإعادة تنفيذ العناصر الرئيسية لحسابات خسائر الائتمان المتوقعة وتقييم مدى دقة نتائج أداء النموذج.
	- قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات الواردة في البيانات المالية.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى السادة مساهمي البنك العربي المتحد - شركة مساهمة عامة (تتمة)
تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)
أمور التدقيق الهامة (تتمة)

كيف تمت معالجة الأمر من خلال عملية التدقيق

أمر التدقيق الهام

(ب) مراجعة انخفاض قيمة موجودات ثابتة وأعمال
رأسمالية قيد التنفيذ

يرجى الرجوع إلى الإيضاح 9 حول البيانات المالية.

استعنا بخبراء التثمين العقاري الداخليين لدينا لمراجعة تقارير تقييم عقارات مختارة وتقييم ما إذا كان منهج التقييم والأساليب المستخدمة متوافقة مع معايير تقييم العقارات المطبقة ومناسبة للاستخدام في تحديد القيمة العادلة لتقييم خسائر الانخفاض في قيمتها. كما قام خبراء التقييم الداخلي لدينا بتقييم الافتراضات المستخدمة من قبل المقيمين الخارجيين في عملية التقييم. قمنا بتقييم المؤهلات والخبرات التي يتمتع بها المقيمين. وأخذنا في الاعتبار أيضاً مدى معقولية الافتراضات الأخرى التي لا يمكن مقارنتها بشكل فوري مع المعايير المنشورة، مثل معدلات الخصم ومعدل العائد الخ. وحيثما كانت الافتراضات خارج النطاق المتوقع أو غير عادية، و/أو أظهر التقييم حركات غير متوقعة، قمنا بتوسيع إجراءات التدقيق لدينا، وعند الضرورة، عقدنا مزيد من المناقشات مع الإدارة.

يقوم البنك بتقييم مؤشرات الانخفاض في قيمة العقارات لديه على أساس مبدأ الاستمرارية نظراً للتقلبات المحتملة في أسعار السوق. يستخدم البنك التقييمات التي أجريت من قبل مقيمين خارجيين للتحقق من القيمة العادلة للعقارات. يشتمل تقييم العقارات افتراضات وتقديرات جوهرية. إن أي اختلاف في الافتراضات/التقديرات المستخدمة لتقييم العقار يمكن أن يكون له تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك. إن وجود تقديرات غير مؤكدة جوهرية يستوجب اهتمام تدقيق خاص في هذا الجانب نظراً لأن المبالغ المعنية هامة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي البنك العربي المتحد - شركة مساهمة عامة (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

المعلومات الأخرى

تتحمل الإدارة المسؤولية عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لسنة ٢٠١٩، بخلاف البيانات المالية وتقرير مدققي الحسابات الخاص بنا. وقد حصلنا على تقرير مجلس الإدارة، قبل تاريخ تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا، ونتوقع الحصول على باقي أجزاء التقرير السنوي بعد تاريخ تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يشمل المعلومات الأخرى وإنما لا ولن نبدي أي استنتاج تدقيق حولها.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه والتحقق مما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع البيانات المالية أو المعرفة التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو التي يبدو أنها تتضمن أخطاء جوهريّة. وفي حال توصلنا إلى استنتاج، بناءً على الإجراءات التي قمنا بها على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير التدقيق هذا، أن هناك أخطاء جوهريّة في تلك المعلومات الأخرى، فإنه علينا الإشارة إلى ذلك. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن هذه البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للبيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والأحكام المعنية من عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والقانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كان ذلك نتيجةً لاحتيايل أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية والإفصاح، كما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بمواصلة أعمال البنك على أساس مبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة إلا إذا كانت الإدارة تروي تصفية البنك أو إيقاف أعماله أو ليس لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية، بشكل إجمالي، خالية من الأخطاء الجوهريّة، سواء كان ذلك نتيجةً لاحتيايل أو خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا حول البيانات المالية. وإن التأكيدات المعقولة هي عبارة عن مستوى عالٍ من التأكيدات، لكنها ليست ضماناً بأن التدقيق الذي تم إجراؤه وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف يكتشف دائماً الأخطاء الجوهريّة عند وجودها. وقد تنشأ الأخطاء نتيجةً لاحتيايل أو خطأ، وتعتبر جوهريّة إذا كان من المتوقع أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، بشكل معقول على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها بناءً على هذه البيانات المالية.

في إطار عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بإجراء الأحكام المهنية مع إبقاء مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما نقوم بما يلي:

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي البنك العربي المتحد - شركة مساهمة عامة (تتمة) تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تتمة)

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كان ذلك نتيجةً لاحتيايل أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفر لنا أساس لإبداء رأينا حول البيانات المالية. إن مخاطر عدم اكتشاف الخطأ الجوهري الناتج عن الاحتيايل أعلى من المخاطر الناتجة عن الأخطاء، نظراً لأن الاحتيايل قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
 - الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية المعني بتدقيق البيانات المالية لتصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك.
 - تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
 - الاستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لطريقة المحاسبة وفقاً لمبدأ الاستمرارية وتقييم، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تلقي بمزيد من الشكوك حول قدرة البنك على مواصلة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. إذا توصلنا إلى أن هناك عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. وتعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف البنك عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
 - تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث المتضمنة بشكل يحقق العرض العادل للبيانات المالية.
- نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص، من بين أمور أخرى، النطاق والإطار الزمني المخطط للتدقيق ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي عيوب جوهرية في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال عملية التدقيق.
- كما نقدم إقراراً لمسؤولي الحوكمة يفيد بأننا قد امتثلنا لقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونبذلهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول بأنها تؤثر على استقلاليتنا، والضوابط ذات الصلة، إن وجدت.
- ومن بين الأمور التي يتم الإبلاغ عنها لمسؤولي الحوكمة، يتم تحديد تلك الأمور التي نرى أنها كانت أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، وبذلك تعتبر أمور تدقيق هامة. ونقوم بوصف تلك الأمور في تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا إلا إذا كان القانون أو اللوائح تمنع الإفصاح عن هذا الأمر للعام، أو، في حالات نادرة للغاية، نرى أنه يجب عدم الإفصاح عن هذا الأمر في تقريرنا حيث أنه من المتوقع أن تتجاوز التداعيات السلبية للقيام بذلك بشكل معقول فوائد المصلحة العامة الناتجة عن هذا الإفصاح.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي البنك العربي المتحد - شركة مساهمة عامة (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما نشير، وفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ في دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى ما يلي:

- (١) يحتفظ البنك بسجلات محاسبية منتظمة؛
- (٢) لقد حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
- (٣) تم إعداد البيانات المالية، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للأحكام المعنية من عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والقانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ في دولة الإمارات العربية المتحدة؛
- (٤) تتفق المعلومات المالية الواردة في تقرير أعضاء مجلس الإدارة مع الدفاتر والسجلات المحاسبية للبنك؛
- (٥) تم الإفصاح عن الاستثمارات في الأسهم والأوراق المالية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ضمن الإفصاح ٨ حول البيانات المالية؛
- (٦) يبين إيضاح ٢٤ المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي اعتمدت عليها؛
- (٧) استناداً إلى المعلومات التي تم توفيرها لنا، لم يسترعب انتباهنا ما يستوجب الاعتقاد بأن البنك قد خالف، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، أي من الأحكام المعنية من القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ في دولة الإمارات العربية المتحدة أو عقد التأسيس والنظام الأساسي له على وجه قد يكون له تأثير جوهري على أنشطته أو مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩؛ و
- (٨) يبين إيضاح ٣١ المساهمات الاجتماعية خلال السنة.

علاوة على ذلك، وفقاً لمتطلبات المرسوم بالقانون الاتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨ في دولة الإمارات العربية المتحدة، نفيذكم بأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

الأمر الأخرى

لقد تم تدقيق البيانات المالية للبنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ من قبل مدقق حسابات آخر والذي أبدى رأياً غير معدل حول هذه البيانات المالية بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١٩.

عن أرنست ويونغ



موقعة من:

ثودلا هاري جوبال

شريك

رقم التسجيل: ٦٨٩

٢٦ فبراير ٢٠٢٠

دبي، الإمارات العربية المتحدة

الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك العربي المتحد

البند الثالث:

مناقشة ميزانية البنك وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2019 والتصديق عليها.

البنك العربي المتحد ش.م.ع

البيانات المالية

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

البنك العربي المتحد ش.م.ع

البيانات المالية

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

الصفحات

٧ - ١

تقرير مدقق الحسابات المستقل

٨

بيان المركز المالي

٩

بيان الدخل

١٠

بيان الدخل الشامل

١١

بيان التدفقات النقدية

١٢

بيان التغيرات في حقوق الملكية

٨٩ - ١٣

إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي البنك العربي المتحد - شركة مساهمة عامة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية للبنك العربي المتحد - شركة مساهمة عامة ("البنك") والتي تتألف من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، والبيانات للدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا إن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير تم توضيحها في فقرة "مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" من هذا التقرير. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) إلى جانب متطلبات أخلاقيات المهنة ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استوفينا جميع مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا الأساس لإبداء رأينا حول البيانات المالية.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة هي تلك الأمور التي، في رأينا المهني، كان لها أكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة الحالية. وقد تم التعامل مع تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية بشكل إجمالي وعند تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. وبخصوص كل أمر من الأمور الموضحة أدناه، فإن وصفنا لكيفية معالجة تدقيقنا لهذا الأمر موضح في هذا السياق.

لقد قمنا بتنفيذ مسؤولياتنا الموضحة في فقرة مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بتلك الأمور. وبناءً عليه، فقد تضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المصممة للاستجابة إلى تقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. وتوفر لنا نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المنفذة للتعامل مع الأمور الموضحة أدناه، أساساً لإبداء رأينا حول تدقيق البيانات المالية المرفقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي البنك العربي المتحد - شركة مساهمة عامة (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

أمور التدقيق الهامة (تتمة)

كيف تمت معالجة الأمر من خلال عملية التدقيق	أمر التدقيق الهام
<p>توصلنا إلى فهم لتقييم الإدارة للانخفاض في قيمة القروض والسلفيات والذمم المدينة عن التمويل الإسلامي، ونموذج التصنيف الداخلي للبنك وسياسة مخصصات الانخفاض في القيمة الائتمانية للبنك ومنهجية تحديد نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.</p>	<p>(أ) خسائر الائتمان المتوقعة على القروض والسلفيات والذمم المدينة عن التمويل الإسلامي يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٧ حول البيانات المالية. يمثل رصيد مخصصات الخسائر على القروض والسلفيات والذمم المدينة عن التمويل الإسلامي أفضل تقديرات الإدارة، في تاريخ الميزانية العمومية، لخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لنماذج خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لما هو منصوص عليه في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) - الأدوات المالية ("المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩").</p>
<p>قمنا بتنفيذ معاينات للعملية لتحديد إجراءات الرقابة على عملية خسائر الائتمان المتوقعة. قمنا باختبار التصميم والفعالية التشغيلية للعمليات الداخلية التالية فيما يتعلق بقياس خسائر الائتمان المتوقعة:</p>	<p>تقوم الإدارة في البداية بتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على القروض والسلفيات والذمم المدينة عن التمويل الإسلامي إلى العملاء قد زادت بشكل جوهري منذ التثبيت الأولي، ثم تقوم بعد ذلك بتطبيق نموذج من ثلاث مراحل للانخفاض في القيمة لحساب خسائر الائتمان المتوقعة.</p>
<p>- مراجعة واعتماد تصنيف القروض والسلفيات وتسهيلات الذمم المدينة للتمويل الإسلامي. - تقوم الإدارة بمتابعة ما يلي بصفة دورية: (١) تحديد المراحل وخسائر الائتمان المتوقعة على القروض والسلفيات والذمم المدينة عن التمويل الإسلامي. (٢) تحديد القروض التي بها مؤشرات على الانخفاض في القيمة (بما في ذلك القروض التي تجاوزت موعد استحقاقها بأكثر من ٩٠ يوماً) في المرحلة (٣). (٣) متغيرات وتوقعات الاقتصاد الكلي (٤) أداء نماذج خسائر الائتمان المتوقعة</p>	
<p>- مراجعة واعتماد حالات إعادة التصنيف الخاصة بالإدارة وعملية الحوكمة حول هذه التصنيفات.</p>	

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي البنك العربي المتحد - شركة مساهمة عامة (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

أمور التدقيق الهامة (تتمة)

كيف تمت معالجة الأمر من خلال عملية التدقيق	أمر التدقيق الهام
<p>قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق الجوهرية التالية:</p>	<p>(أ) خسائر الائتمان المتوقعة على القروض والسلفيات والذمم المدينة عن التمويل الإسلامي (تتمة)</p>
<p>- قمنا باختبار مدى معقولية ومدى ملاءمة المنهجية والافتراضات المستخدمة في مختلف عناصر تحديد نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. وقد تضمن ذلك على وجه التحديد التحقق من صحة الافتراضات / الأحكام الرئيسية التي تتعلق بالزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتعريف التعثر واحتمالية التعثر والخسارة بافتراض التعثر ومعدلات الاسترداد والتعافي ومعدل الخصم.</p>	<p>يرجى الرجوع إلى الإيضاح ٧ حول البيانات المالية. (تتمة)</p>
<p>- بالنسبة للعينات المختارة، قمنا بتنفيذ الإجراءات لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان تم تحديدها بشكل صحيح.</p>	<p>قمنا بتحديد خسائر الائتمان المتوقعة للقروض والسلفيات والذمم المدينة عن التمويل الإسلامي على أنها أحد أمور التدقيق الهامة حيث إن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة يتضمن إجراء أحكام جوهرية من جانب الإدارة مثل تصنيف القروض والسلفيات والذمم المدينة عن التمويل الإسلامي إلى المراحل (١) أو (٢) أو (٣)، والافتراضات المستخدمة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة مثل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وعوامل الاقتصاد الكلي، إلخ، إلى جانب إعادة التصنيف الإضافية لتعكس العوامل الخارجية الحالية أو المستقبلية. إن هذه الأحكام لها تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك.</p>
<p>- بالنسبة لإجراءات القياس المستقبلية، قمنا باختبار اختيار الإدارة للمؤشرات الاقتصادية والسيناريوهات وتطبيق الترجيحات، وقمنا بتقييم مدى معقولية التنبؤ بالمؤشرات الاقتصادية وأجرينا تحليل الحساسية. بالنسبة للعينات المختارة، قمنا بفحص مدخلات البيانات الرئيسية في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.</p>	
<p>- قمنا بإعادة تنفيذ العناصر الرئيسية لحسابات خسائر الائتمان المتوقعة وتقييم مدى دقة نتائج أداء النموذج.</p>	
<p>- قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات الواردة في البيانات المالية.</p>	

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى السادة مساهمي البنك العربي المتحد - شركة مساهمة عامة (تتمة)
تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)
أمور التدقيق الهامة (تتمة)

كيف تمت معالجة الأمر من خلال عملية التدقيق

أمر التدقيق الهام

(ب) مراجعة انخفاض قيمة موجودات ثابتة وأعمال
رأسمالية قيد التنفيذ

يرجى الرجوع إلى الإيضاح 9 حول البيانات المالية.

استعنا بخبراء التثمين العقاري الداخليين لدينا لمراجعة تقارير تقييم عقارات مختارة وتقييم ما إذا كان منهج التقييم والأساليب المستخدمة متوافقة مع معايير تقييم العقارات المطبقة ومناسبة للاستخدام في تحديد القيمة العادلة لتقييم خسائر الانخفاض في قيمتها. كما قام خبراء التقييم الداخلي لدينا بتقييم الافتراضات المستخدمة من قبل المقيمين الخارجيين في عملية التقييم. قمنا بتقييم المؤهلات والخبرات التي يتمتع بها المقيمين. وأخذنا في الاعتبار أيضاً مدى معقولية الافتراضات الأخرى التي لا يمكن مقارنتها بشكل فوري مع المعايير المنشورة، مثل معدلات الخصم ومعدل العائد الخ. وحيثما كانت الافتراضات خارج النطاق المتوقع أو غير عادية، و/أو أظهر التقييم حركات غير متوقعة، قمنا بتوسيع إجراءات التدقيق لدينا، وعند الضرورة، عقدنا مزيد من المناقشات مع الإدارة.

يقوم البنك بتقييم مؤشرات الانخفاض في قيمة العقارات لديه على أساس مبدأ الاستمرارية نظراً للتقلبات المحتملة في أسعار السوق. يستخدم البنك التقييمات التي أجريت من قبل مقيمين خارجيين للتحقق من القيمة العادلة للعقارات. يشتمل تقييم العقارات افتراضات وتقديرات جوهرية. إن أي اختلاف في الافتراضات/التقديرات المستخدمة لتقييم العقار يمكن أن يكون له تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك. إن وجود تقديرات غير مؤكدة جوهرية يستوجب اهتمام تدقيق خاص في هذا الجانب نظراً لأن المبالغ المعنية هامة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي البنك العربي المتحد - شركة مساهمة عامة (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

المعلومات الأخرى

تتحمل الإدارة المسؤولية عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لسنة ٢٠١٩، بخلاف البيانات المالية وتقرير مدققي الحسابات الخاص بنا. وقد حصلنا على تقرير مجلس الإدارة، قبل تاريخ تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا، ونتوقع الحصول على باقي أجزاء التقرير السنوي بعد تاريخ تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يشمل المعلومات الأخرى وإننا لا ولن نبدي أي استنتاج تدقيق حولها.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه والتحقق مما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع البيانات المالية أو المعرفة التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو التي يبدو أنها تتضمن أخطاءً جوهريّة. وفي حال توصلنا إلى استنتاج، بناءً على الإجراءات التي قمنا بها على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير التدقيق هذا، أن هناك أخطاءً جوهريّة في تلك المعلومات الأخرى، فإنه علينا الإشارة إلى ذلك. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن هذه البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للبيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والأحكام المعنية من عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والقانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهريّة، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيايل أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية والإفصاح، كما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بمواصلة أعمال البنك على أساس مبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة إلا إذا كانت الإدارة تتوي تصفية البنك أو إيقاف أعماله أو ليس لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية، بشكل إجمالي، خالية من الأخطاء الجوهريّة، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيايل أو خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا حول البيانات المالية. وإن التأكيدات المعقولة هي عبارة عن مستوى عالٍ من التأكيدات، لكنها ليست ضماناً بأن التدقيق الذي تم إجراؤه وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف يكتشف دائماً الأخطاء الجوهريّة عند وجودها. وقد تنشأ الأخطاء نتيجة لاحتيايل أو خطأ، وتعتبر جوهريّة إذا كان من المتوقع أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، بشكل معقول على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها بناءً على هذه البيانات المالية.

في إطار عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بإجراء الأحكام المهنية مع إبقاء مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما نقوم بما يلي:

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي البنك العربي المتحد - شركة مساهمة عامة (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تتمة)

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كان ذلك نتيجة لاحتيايل أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفر لنا أساس لإبداء رأينا حول البيانات المالية. إن مخاطر عدم اكتشاف الخطأ الجوهرية الناتج عن الاحتيايل أعلى من المخاطر الناتجة عن الأخطاء، نظراً لأن الاحتيايل قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
 - الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية المعني بتدقيق البيانات المالية لتصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك.
 - تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
 - الاستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لطريقة المحاسبة وفقاً لمبدأ الاستمرارية وتقييم، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تلقي بمزيد من الشكوك حول قدرة البنك على مواصلة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. إذا توصلنا إلى أن هناك عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. وتعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف البنك عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
 - تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث المتضمنة بشكل يحقق العرض العادل للبيانات المالية.
- نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص، من بين أمور أخرى، النطاق والإطار الزمني المخطط للتدقيق ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي عيوب جوهرية في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال عملية التدقيق.
- كما نقدم إقراراً لمسؤولي الحوكمة يفيد بأننا قد امتثلنا لقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونبذلهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول بأنها تؤثر على استقلاليتنا، والضوابط ذات الصلة، إن وجدت.
- ومن بين الأمور التي يتم الإبلاغ عنها لمسؤولي الحوكمة، يتم تحديد تلك الأمور التي نرى أنها كانت أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، وبذلك تعتبر أمور تدقيق هامة. ونقوم بوصف تلك الأمور في تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا إلا إذا كان القانون أو اللوائح تمنع الإفصاح عن هذا الأمر للعامة أو، في حالات نادرة للغاية، نرى أنه يجب عدم الإفصاح عن هذا الأمر في تقريرنا حيث أنه من المتوقع أن تتجاوز التداعيات السلبية للقيام بذلك بشكل معقول فوائد المصلحة العامة الناتجة عن هذا الإفصاح.

تقرير مدقي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي البنك العربي المتحد - شركة مساهمة عامة (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما نشير، وفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ في دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى ما يلي:

- (١) يحتفظ البنك بسجلات محاسبية منتظمة؛
- (٢) لقد حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
- (٣) تم إعداد البيانات المالية، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للأحكام المعنية من عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والقانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ في دولة الإمارات العربية المتحدة؛
- (٤) تتفق المعلومات المالية الواردة في تقرير أعضاء مجلس الإدارة مع الدفاتر والسجلات المحاسبية للبنك؛
- (٥) تم الإفصاح عن الاستثمارات في الأسهم والأوراق المالية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ضمن الإيضاح ٨ حول البيانات المالية؛
- (٦) يبين إيضاح ٢٤ المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي اعتمدت عليها؛
- (٧) استناداً إلى المعلومات التي تم توفيرها لنا، لم يسترعب انتباهنا ما يستوجب الاعتقاد بأن البنك قد خالف، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، أي من الأحكام المعنية من القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ في دولة الإمارات العربية المتحدة أو عقد التأسيس والنظام الأساسي له على وجه قد يكون له تأثير جوهري على أنشطته أو مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩؛ و
- (٨) يبين إيضاح ٣١ المساهمات الاجتماعية خلال السنة.

علاوة على ذلك، وفقاً لمتطلبات المرسوم بالقانون الاتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨ في دولة الإمارات العربية المتحدة، نفيديكم بأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

الأمر الأخرى

لقد تم تدقيق البيانات المالية للبنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ من قبل مدقق حسابات آخر والذي أبدى رأياً غير معدل حول هذه البيانات المالية بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١٩.

عن ارنتست ويونغ



موقعة من:

ثودلا هاري جوبال

شريك

رقم التسجيل: ٦٨٩

٢٦ فبراير ٢٠٢٠

دبي، الإمارات العربية المتحدة

البنك العربي المتحد ش.م.ع

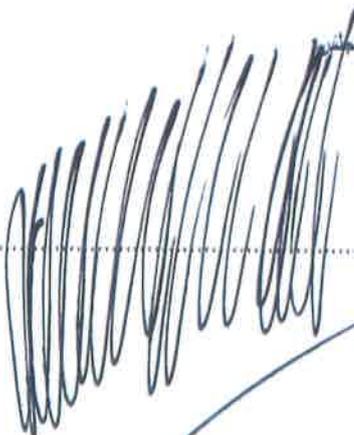
بيان المركز المالي

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

كما في ٣١ ديسمبر

٢٠١٨	٢٠١٩	إيضاحات	
الف درهم	الف درهم		
١,٨٩٠,٧٦٧	٢,١٨٤,٤٩٧	٥	الموجودات
٥٢٠,١٧٢	٧٣٩,٣٣٧	٦	نقد وارصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
١٢,٧٥٩,١٠١	١١,٥٦٣,٤٩٠	٧	مبالغ مستحقة من بنوك أخرى
٣,٨٢٤,١٣٤	٣,٥٠٢,٧٩٦	٨	قروض وسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي
٥٧٨,٣٥٥	٤٣٠,٥٧٠	٩	استثمارات وأدوات إسلامية
٩٣٨,٤٨٨	٧٠٤,٢٣١	١٠	ممتلكات ومعدات وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ
			موجودات أخرى
٢٠,٥١١,٠١٧	١٩,١٢٤,٩٢١		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين
			المطلوبات
٢,١٥١,٤٤٨	١,٨٧٧,٧١٧	١١	مبالغ مستحقة للبنوك
١٤,٠٣٨,٩٥٩	١٢,٦٨٥,٥٦٨	١٢	ودائع العملاء وودائع العملاء الإسلامية
٩٥٤,٨٥٠	١,٤٨٧,٣٦٣	١٣	قروض متوسطة الأجل
٨٣٦,٣٠٠	٩١٣,٩٥٩	١٤	مطلوبات أخرى
١٧,٩٨١,٥٥٧	١٦,٩٦٤,٦٠٧		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية للمساهمين
٢,٠٦٢,٥٥٠	٢,٠٦٢,٥٥٠	١٥	رأس المال
٤٢٢,١١٦	٤٢٢,١١٦	١٥	احتياطي خاص
٥٠٤,٦٧١	٥٠٤,٦٧١	١٥	احتياطي قانوني
٩,٣١١	٩,٣١١	١٥	احتياطي عام
٥٩٣	٥٥٥	١٥	احتياطي إعادة التقييم
(٤٢,٨٥٥)	٥٨,٩٧٤		تغيرات متراكمة في القيم العادلة
(٤٢٦,٩٢٦)	(٨٩٧,٨٦٣)		خسائر متراكمة
٢,٥٢٩,٤٦٠	٢,١٦٠,٣١٤		صافي حقوق الملكية للمساهمين
٢٠,٥١١,٠١٧	١٩,١٢٤,٩٢١		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين

تم اعتماد هذه البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠٢٠ ووقمها بالنيابة عن المجلس


أحمد أبو عيده
الرئيس التنفيذي


الشيخ فيصل بن سلطان بن سالم القاسبي
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٤ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.
تم إدراج تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول البيانات المالية في الصفحات ١ - ٧.

البنك العربي المتحد ش.م.ع

بيان الدخل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠١٨	٢٠١٩	إيضاحات
ألف درهم	ألف درهم	
٨٩٤,٧٨٠	٨٨٨,٥٨٠	دخل الفوائد والربح من الأدوات الإسلامية
٣٨,٢٨٨	٣٥,٧٧٤	الدخل من الذمم المدينة عن التمويل الإسلامي
٩٣٣,٠٦٨	٩٢٤,٣٥٤	١٦ إجمالي دخل الفوائد والدخل من منتجات التمويل الإسلامي
(٣٠٥,٦٩٢)	(٣٦٦,٧٥٠)	مصاريف الفوائد
(١٣٩,١٤٩)	(١٦٦,٦٣٨)	التوزيعات على المودعين - المنتجات الإسلامية
(٤٤٤,٨٤١)	(٥٣٣,٣٨٨)	١٧ إجمالي مصاريف الفوائد والتوزيعات على المودعين
٤٨٨,٢٢٧	٣٩٠,٩٦٦	صافي دخل الفوائد والدخل من المنتجات الإسلامية بعد تنزيل التوزيعات على المودعين
٧٦,٢٩٧	٧٥,٠٦٣	١٨ صافي دخل الرسوم والعمولات
٢٩,٥٣١	٢٣,٧٤٢	١٩ دخل الصرف الأجنبي
٥٣,٤١٦	٥٤,٩٩٣	٢٠ دخل تشغيلي آخر
٦٤٧,٤٧١	٥٤٤,٧٦٤	مجموع الدخل التشغيلي
(٢١٨,٠٣١)	(١٩١,٠٠٠)	مصاريف منافع الموظفين
(٢٩,٣٥٧)	(٣٩,٤٤١)	الاستهلاك
(٨٠,٩٦١)	(٨٣,٦١٩)	٢١ مصاريف تشغيلية أخرى
(٣٢٨,٣٤٩)	(٣١٤,٠٦٠)	مجموع المصاريف التشغيلية
٣١٩,١٢٢	٢٣٠,٧٠٤	الأرباح قبل خسائر انخفاض القيمة
(٢٤١,٨٩٥)	(٧٠١,٤٥٧)	٢٢ صافي خسائر انخفاض القيمة
٧٧,٢٢٧	(٤٧٠,٧٥٣)	صافي (خسائر) / أرباح السنة
٠,٠٤	(٠,٢٣)	٢٣ ربحية السهم (الأساسية والمخفضة بالدرهم)

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٤ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية. تم إدراج تقرير مدقق الحسابات المستقلين حول البيانات المالية في الصفحات ١ - ٧.

البنك العربي المتحد ش.م.ع

بيان الدخل الشامل
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
٧٧,٢٢٧	(٤٧٠,٧٥٣)	صافي (خسائر) / أرباح السنة
		بنود الدخل الشامل الأخرى
		بنود مُعاد أو قد يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل
		القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى:
		صافي التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بنود
		الدخل الشامل الأخرى
		القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى- مُعاد تصنيفها إلى بيان
		الدخل
(٨١,٤٠٦)	٢٢٩,٣١٨	
(٢,٠٨٥)	(١٢٧,٤٨٩)	
(٨٣,٤٩١)	١٠١,٨٢٩	بنود الدخل الشامل / (الخسائر الشاملة) الأخرى للسنة
(٦,٢٦٤)	(٣٦٨,٩٢٤)	مجموع الخسائر الشاملة للسنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٤ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.
تم إدراج تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول البيانات المالية في الصفحات ١ - ٧.

البنك العربي المتحد ش.م.ع

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		إيضاحات	
٢٠١٨	٢٠١٩		
الف درهم	الف درهم		
٧٧,٢٢٧	(٤٧٠,٧٥٣)		الأنشطة التشغيلية
			صافي أرباح السنة
			التعديلات للبيود التالية:
٢٩,٣٥٧	٣٩,٤٤١		استهلاك
٤,٠٤٤	٥,٧٢٤	٩	خسارة من شطب ممتلكات ومعدات واعمال راسمالية قيد التنفيذ
-	١,٠٥٠		خسارة من إغلاق فرع
(٣٠١)	(١٩)		ربح من التأمين وبيع ممتلكات ومعدات
-	١٤١,٣٠٨	٩	الانخفاض في قيمة العقارات الاستثمارية
-	١٠٨,٢٤٥	١٠	الانخفاض في قيمة موجودات مستحود عليها عند تسوية دين
٢٤١,٨٩٥	٤٥١,٩٠٤	٢٢	صافي خسائر انخفاض القيمة الانتمانية
٣٣,٣٢٨	٢٥,٢٣٣		إطفاء علاوة مدفوعة على استثمارات
٢,٧٨٩	(٢٧,٦٣٤)		صافي خسارة القيمة العادلة من استبعاد استثمارات
(٤٠)	١٦٤	٨	ربح / (خسائر) غير محقق من استثمارات
٣٨٨,٢٩٩	٢٧٤,٦٦٣		الأرباح التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
			التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
(١٢٤,٩٤٩)	٧٥٨,٩٧٦		قروض وسلفيات
(٦٦,٩١٠)	٦٢,٣٩٤		أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تستحق بعد ثلاثة أشهر
١٣,٢٥٧	(١٢٢,١٧٧)	٦	هامش نقدي محتفظ به لدى بنوك نظيرة مقابل قروض ومعاملات مشتقة
٢٢٠,٧٨٥	١١١,٩٩٥	١٠	موجودات أخرى
٣٨٦,٢٧٤	(٣٦٨,٦٥٨)		مبالغ مستحقة للبنوك بعد ثلاثة أشهر
(١,٠٢٠,٨٩٧)	(١,٣٥٣,٣٩١)	١٢	ودائع العملاء
(٣٣٨,٢٨٧)	(٧١,٠٣٧)	١٤	مطلوبات أخرى
(٥٤٢,٤٢٨)	(٧٠٧,٢٣٥)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
(٢١,٧٩٣)	(٢٤,٦٧٢)	٩	شراء ممتلكات ومعدات واعمال راسمالية قيد التنفيذ
٣٠١	١٩		متحصلات من مطالبات التأمين
(٢,١٧٣,٤٣٣)	(١,٢١٢,٤٩٦)		شراء استثمارات
١,٦٣٧,٤٣٩	١,٧٧٠,٢٧٨		متحصلات من استرداد / بيع استثمارات
١٠,٢٣٨	-		متحصلات من إغلاق شركة تابعة
(٥٤٧,٢٤٨)	٥٣٣,١٢٩		صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
٦٨٧,٥١٧	-	١٥	زيادة في رأس المال العادي من إصدار الأسهم
٦٧٩,٤٣٦	٨٠٧,٩٥١	١٣	المتحصلات من قروض متوسطة الأجل
(٥٦٩,٢١٥)	(٢٧٥,٤٣٨)	١٣	سداد قروض متوسطة الأجل
(٢,٢١٦)	(٢٢٢)		تكلفة إصدار الأسهم
٧٩٥,٥٢٢	٥٣٢,٢٩١		صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية
(٢٩٤,١٥٤)	٣٥٨,١٨٥		صافي التغير في النقدية وشبه النقدية
١,٠٣٦,٠٦٧	٧٤١,٩١٣		النقدية وشبه النقدية في ١ يناير
٧٤١,٩١٣	١,١٠٠,٠٩٨		النقدية وشبه النقدية في ٣١ ديسمبر
			تشمل النقدية وشبه النقدية المبالغ التالية الواردة في بيان المركز المالي التي تبلغ فترات استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل:
١,٠١٢,٥١٥	١,٣٦٨,٦٣٩		نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
٥١٢,٢٠٣	٦٠٩,١٩١		مبالغ مستحقة من بنوك أخرى
(٧٨٢,٨٠٥)	(٨٧٧,٧٣٢)		مبالغ مستحقة إلى البنوك
٧٤١,٩١٣	١,١٠٠,٠٩٨		

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٤ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية. تم إدراج تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول البيانات المالية في الصفحات ١ - ٧.

البنك العربي المتحد ش.م.ع

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

المجموع ألف درهم	خسائر متراكمة ألف درهم	التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة ألف درهم	احتياطي إعادة التقييم ألف درهم	احتياطي عام ألف درهم	احتياطي قانوني ألف درهم	احتياطي خاص ألف درهم	رأس المال ألف درهم
٢,١٦٤,٦٣٠	(١٥٣,٩٤٠)	٢٢,٢٥٣	٦٣٢	٩,٣١١	٤٩٦,٩٤٨	٤١٤,٣٩٣	١,٣٧٥,٠٣٣
(٣١٤,٢٠٧)	(٣٣٠,١١٩)	١٥,٩١٢	-	-	-	-	-
١,٨٥٠,٤٢٣	(٤٨٤,٠٥٩)	٣٨,١٦٥	٦٣٢	٩,٣١١	٤٩٦,٩٤٨	٤١٤,٣٩٣	١,٣٧٥,٠٣٣
٧٧,٢٢٧	٧٧,٢٢٧	-	-	-	-	-	-
(٨٣,٤٩١)	-	(٨٣,٤٩١)	-	-	-	-	-
(٦,٢٦٤)	٧٧,٢٢٧	(٨٣,٤٩١)	-	-	-	-	-
٦٨٧,٥١٧	-	-	-	-	-	-	٦٨٧,٥١٧
(٢,٢١٦)	(٢,٢١٦)	-	-	-	-	-	-
-	٣٩	-	(٣٩)	-	-	-	-
-	(٧,٧٢٣)	-	-	-	-	٧,٧٢٣	-
-	(٧,٧٢٣)	-	-	-	٧,٧٢٣	-	-
-	(٢,٤٧١)	٢,٤٧١	-	-	-	-	-
٢,٥٢٩,٤٦٠	(٤٢٦,٩٢٦)	(٤٢,٨٥٥)	٥٩٣	٩,٣١١	٥٠٤,٦٧١	٤٢٢,١١٦	٢,٠٦٢,٥٥٠
(٤٧٠,٧٥٣)	(٤٧٠,٧٥٣)	-	-	-	-	-	-
١٠١,٨٢٩	-	١٠١,٨٢٩	-	-	-	-	-
(٣٦٨,٩٢٤)	(٤٧٠,٧٥٣)	١٠١,٨٢٩	-	-	-	-	-
(٢٢٢)	(٢٢٢)	-	-	-	-	-	-
-	٣٨	-	(٣٨)	-	-	-	-
٢,١٦٠,٣١٤	(٨٩٧,٨٦٣)	٥٨,٩٧٤	٥٥٥	٩,٣١١	٥٠٤,٦٧١	٤٢٢,١١٦	٢,٠٦٢,٥٥٠

في ١ يناير ٢٠١٨
تأثير اتباع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية
رقم ٩ في ١ يناير ٢٠١٨

رصيد معاد إدراجه في ١ يناير ٢٠١٨
أرباح السنة
الخسائر الشاملة للسنة

مجموع الخسارة الشاملة للسنة
إصدار أسهم (إيضاح ١٥)
تكلفة إصدار الأسهم
تحويل استهلاك الأرض والمباني
تحويل إلى الاحتياطي الخاص
تحويل إلى الاحتياطي القانوني
خسائر من بيع حقوق ملكية معاد تصنيفها

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
خسائر السنة
الدخل الشامل للسنة

مجموع الخسارة الشاملة للسنة
تكلفة إصدار الأسهم (إيضاح ١٥)
تحويل استهلاك الأرض والمباني

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٤ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.
تم إدراج تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول البيانات المالية في الصفحات ١ - ٧

١ التأسيس والأنشطة

تأسس البنك العربي المتحد ش.م.ع ("البنك") في عام ١٩٧٥ كشركة مساهمة خاصة في إمارة الشارقة. وقد قام البنك بتغيير شكله القانوني إلى شركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة في عام ١٩٨٢ بموجب المرسوم الصادر عن صاحب السمو حاكم إمارة الشارقة، وتم تسجيل البنك كشركة مساهمة عامة وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته). يقع مكتب البنك المسجل في إمارة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، وعنوانه ص. ب. ٢٥٠٢٢، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

يتمثل نشاط البنك في مزاوله الأعمال البنكية التجارية من خلال مكاتبه وفروعه في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما يزاول البنك العمليات المصرفية الإسلامية من خلال أقسام الخدمات المصرفية الإسلامية المتواجدة في فروع مختارة.

تشتمل البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ والمعلومات المالية المقارنة على نتائج البنك على أساس مستقل. تم حل شركة الصدارة للاستثمار، الشركة التابعة سابقاً، في يناير ٢٠١٨.

٢ أساس الإعداد

بيان التوافق

يتم إعداد البيانات المالية للبنك وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية ومتطلبات القوانين السارية المفعول في دولة الإمارات العربية المتحدة. دخل القانون الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ ("قانون الشركات") المطبق على البنك حيز التنفيذ اعتباراً من ١ يوليو ٢٠١٥. قام البنك بتقييم وضمان الامتثال للأحكام ذات الصلة من قانون الشركات.

٣ السياسات المحاسبية الهامة

١-٣ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

١-١-٣ المعايير والتعديلات والتفسيرات السارية على الفترة المحاسبية للبنك التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٩

١. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ عقود الإيجار (تاريخ السريان: ١ يناير ٢٠١٩) - قام البنك باتباع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩، ولم يتم بإعادة إدراج معلومات المقارنة لفترة التقارير المالية ٢٠١٨، وفقاً لما هو مسموح به بموجب الأحكام الانتقالية المحددة في المعيار.

وفيما يلي تأثير اتباع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ على بيان المركز المالي كما في ١ يناير ٢٠١٩ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١ يناير ٢٠١٩	موجودات
٢٦,٠٧٦	٣٢,٥٧٤	موجودات حق الاستخدام
(٨,٠١٧)	-	الاستهلاك المتراكم
١٨,٠٥٩	٣٢,٥٧٤	موجودات حق الاستخدام (صافي) (إيضاح ١٠)
١٨,٢٤٧	٢٥,٠٤٩	مطلوبات مطلوبات عقود الإيجار (إيضاح ١٤)

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

١-٣ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

١-١-٣ المعايير والتعديلات والتفسيرات السارية على الفترة المحاسبية للبنك التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٩ (تتمة)

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ عقود الإيجار (تتمة)

وفيما يلي التأثير على بيان الدخل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

٢٠١٩	
ألف درهم	
(١٤,٠١٧)	مصاريف استهلاك
٩,٠٥٤	مصاريف تأجير
(٤,٩٦٣)	المصاريف التشغيلية
(٥٥٤)	تكاليف التمويل
(٥,٥١٧)	صافي التأثير

لا يوجد أي تأثير جوهري على بنود الدخل الشامل الأخرى والربح الأساسي والمخفف للسهم.

طبيعة أثر اتباع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦:

لدى البنك عقود إيجار لفروعه. قبل اتباع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦، قام البنك بتصنيف كل من عقود الإيجار لديه (كمستأجر) في تاريخ البدء كعقد إيجار تشغيلي. في عقد الإيجار التشغيلي، لم يتم رسلة العقار المستأجر وتم تثبيت دفعات الإيجار كمصروف تأجير في بيان الدخل على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار. تم تثبيت أي إيجار مدفوع مقدماً وإيجار مستحق بموجب دفعات مسبقة ودمم دائنة أخرى، على التوالي.

عند اتباع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦، قام البنك بتطبيق منهج واحد للتثبيت والقياس بالنسبة لجميع عقود الإيجار حيث أن البنك هو المستأجر، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات منخفضة القيمة. قام البنك بتثبيت مطلوبات الإيجار لتسديد دفعات الإيجار وموجودات حق الاستخدام والتي تمثل حق استخدام الموجودات المعنية.

إن السياسات المحاسبية الجديدة للبنك عند اتباع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ موضحة أدناه:

موجودات حق الاستخدام

يقوم البنك بتثبيت موجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، تاريخ توفر بند الموجودات المعني للاستخدام). يتم قياس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة، ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة، وتعديلها لغرض أي إعادة تقييم لمطلوبات عقد الإيجار. تشمل تكلفة موجودات حق الاستخدام على مبلغ مطلوبات الإيجار المثبت والتكاليف المباشرة الأولية المتكبدة ومدفوعات عقد الإيجار التي تمت في أو قبل تاريخ البدء، ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة. إذا لم يكن البنك متأكداً بشكل معقول من الحصول على ملكية بند الموجودات المؤجر في نهاية مدة عقد الإيجار، يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام المثبتة على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار المقدرة للاستخدام ومدة عقد الإيجار، أيهما أقصر. تخضع موجودات حق الاستخدام إلى انخفاض القيمة.

مطلوبات عقود الإيجار

في تاريخ بدء عقد الإيجار، يقوم البنك بتثبيت مطلوبات عقد الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات عقد الإيجار التي يتوجب سدادها على مدى فترة عقد الإيجار. تتضمن دفعات عقد الإيجار دفعات ثابتة (بما في ذلك دفعات ثابتة جوهرياً) ناقصاً أية حوافز إيجار مدبنة ودفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على المؤشر أو المعدل، والمبالغ المتوقعة دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. وتشمل دفعات الإيجار أيضاً سعر الممارسة لخيار الشراء المؤكد بشكل معقول أن يمارسه البنك ودفع غرامات إنهاء عقد الإيجار، إذا كانت مدة الإيجار تعكس أن البنك يمارس خيار الإنهاء. يتم تثبيت دفعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على المؤشر أو المعدل كمصروف في الفترة التي يحدث فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي لحدوث الدفعة.

من أجل احتساب القيمة الحالية لدفعات عقد الإيجار، يستخدم البنك معدل فائدة الاقتراض المتدرج في تاريخ بدء عقد الإيجار إذا كان سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار غير قابل للتحديد بسهولة. بعد تاريخ بدء العقد، تتم زيادة مبلغ مطلوبات عقد الإيجار لتعكس ازدياد الفائدة وتخفيضه مقابل دفعات الإيجار المسددة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة عقد الإيجار أو تغيير في دفعات عقد الإيجار الثابتة والجوهرياً أو تغيير في التقييم لشراء بند الموجودات الأساسي.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

١-٣ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

١-١-٣ المعايير والتعديلات والتفسيرات السارية على الفترة المحاسبية للبنك التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٩ (تتمة)

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ عقود الإيجار (تتمة)

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة

يقوم البنك بتطبيق إعفاء تثبيت عقود الإيجار قصيرة الأجل على عقود الإيجار قصيرة الأجل الخاصة بأجهزة الصراف الآلي (أي عقود الإيجار هذه التي لها مدة إيجار من ١٢ شهراً أو أقل ابتداءً من تاريخ بدء العقد ولا تتضمن خيار الشراء) مع إعفاء قيمة منخفضة. يتم تثبيت دفعات عقد الإيجار على عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

بموجب بعض عقود الإيجار، يوجد لدى البنك خيار إيجار الموجودات لفترات إضافية. يطبق البنك حكم حول تقييم ما إذا كان من المؤكد بشكل معقول تنفيذ خيار التجديد. وهذا يعني، أنه يراعي كافة العوامل ذات العلاقة والتي تؤدي لوجود حافزاً اقتصادياً لتنفيذ التجديد. بعد تاريخ البدء، يقوم البنك بإعادة تقييم مدة عقد الإيجار إذا كان هناك حدث أو تغيير جوهري في الظروف الخاصة لسيطرته والتي تؤثر على قدرته على تنفيذ (أو عدم تنفيذ) خيار التجديد (على سبيل المثال، تغيير في استراتيجية الأعمال).

٢. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ - الأدوات المالية (تاريخ السريان: ١ يناير ٢٠١٩) - تعديل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، الأدوات المالية، بخصوص ميزات الدفعات مقدماً مع تعويض سلبي

أصدر مجلس الإدارة تعديلاً ضيق النطاق على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ لتمكين المنشآت من القياس بالتكلفة المطفأة لبعض الموجودات المالية مستحقة الدفع مقدماً مع التعويض السلبي. إن الموجودات المتأثرة، والتي تتضمن بعض القروض وسندات الدين، كان من الممكن قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يؤكد هذا التعديل أن بند المطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة يتم تعديله دون أن يؤدي ذلك إلى التوقف عن التثبيت، كما يجب تثبيت الربح أو الخسارة مباشرة في الأرباح أو الخسائر. يتم احتساب الربح أو الخسارة على أنها الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية الأصلية والتدفقات النقدية المعدلة والمخصومة حسب سعر الفائدة الفعلي الأصلي. هذا يعني أن الفرق لا يمكن أن يشمل العمر المتبقي للأداة والذي قد يكون عبارة عن تغيير في الممارسة من المعيار المحاسبية الدولي رقم ٣٩.

٢-١-٣ المعايير والتعديلات والتفسيرات الصادرة لكن غير السارية حتى تاريخه على الفترة المحاسبية للبنك التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٩ ولم يتم تطبيقها بشكل مبكر

لم يتم البنك بعد بتطبيق التعديلات التالية، تم إصداره لكن لم يسر مفعوله:

١. التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٨: تعريف الأمور الجوهرية (تاريخ سريان المفعول: ١ يناير ٢٠٢٠)

في أكتوبر ٢٠١٨، أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ عرض البيانات المالية والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٨ السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء لتتماشى مع تعريف الأمور الجوهرية في المعايير ولتوضيح جوانب محددة من التعريف. ينص التعريف الجديد على أن "المعلومات جوهرية إذا كان حذفها أو إساءة استخدامها أو التعتيم عنها قد يؤثر بشكل معقول على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للبيانات المالية للأغراض العامة على أساس تلك البيانات المالية، والتي تقدم معلومات مالية حول منشأة محددة تقوم بإعداد التقارير المالية". إن التعديلات على تعريف الأمور الجوهرية لا يتوقع أن يكون له تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك.

٢. التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧

تتضمن تعديلات إعادة تشكيل المقارنة المعيارية لسعر الفائدة على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ عدد من الإعفاءات والتي تنطبق على جميع علاقات التحوط والمتأثرة مباشرة بإعادة تشكيل المقارنة المعيارية لسعر الفائدة. تتأثر علاقة التحوط إذا أدت إعادة التشكيل إلى تقديرات غير مؤكدة بشأن توقيت و/أو حجم التدفقات النقدية المستندة إلى المقارنة المعيارية للبند المتحوط بشأنه أو أداة التحوط. ونتيجة لإعادة تشكيل المقارنة المعيارية لسعر الفائدة، قد يكون هناك تقديرات غير مؤكدة حول توقيت و/أو حجم التدفقات النقدية المستندة إلى المقارنة المعيارية للبند المتحوط بشأنه أو أداة التحوط خلال الفترة السابقة لاستبدال معيار سعر فائدة حالي بسعر فائدة بديل خال من المخاطر. قد يؤدي ذلك إلى تقديرات غير مؤكدة فيما إذا كانت الصفقة المتوقعة محتملة إلى حد كبير وما إذا كانت علاقة التحوط مستقبلاً فعالة إلى حد كبير. توفر هذه التعديلات إعفاءات مؤقتة تمكن محاسبة التحوط من الاستمرار خلال فترة التقديرات غير المؤكدة قبل استبدال معيار سعر الفائدة الحالي بمعدل فائدة بديل خال من المخاطر.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢-١-٣ المعايير والتعديلات والتفسيرات الصادرة لكن غير السارية حتى تاريخه على الفترة المحاسبية للبنك التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٩ ولم يتم تطبيقها بشكل مبكر (تتمة)

٢. التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ (تتمة)

يكون تاريخ سريان التعديلات للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لم يقيم البنك باعتماد التعديلات مبكراً، وخلص إلى أن التقديرات غير المؤكدة الناشئة عن إعادة تشكيل أسعار الفائدة بين البنوك، لا يؤثر على علاقات التحوط الخاصة به إلى الحد الذي يحتاج فيه إلى إيقاف علاقات التحوط.

ليس هناك معايير أخرى من المعايير الدولية للتقارير المالية أو تعديلات على المعايير المنشورة أو التفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية التي قد تم إصدارها ولكن لم يتم تطبيقها للمرة الأولى على السنة المالية للبنك التي بدأت في ١ يناير ٢٠١٩ وكان يتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك.

٢-٣ أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية للبنك طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء ما يلي:

- الأدوات المالية المشتقة وتُقاس بالقيمة العادلة
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وبالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى (تطبق من ١ يناير ٢٠١٨) وتُقاس بالقيمة العادلة.
- العقارات الاستثمارية وتُقاس بالقيمة العادلة.

٣-٣ العملة الوظيفية وعملة العرض

إن البيانات المالية معروضة بـ درهم الإمارات العربية المتحدة وهو عملة العرض للبنك والعملة المستخدمة لدى البنك. لقد تم تقريب جميع المبالغ إلى أقرب ألف درهم (ألف درهم) باستثناء ما يرد خلاف ذلك.

٤-٣ الأدوات المالية

الأداة المالية هي أي عقد ينشأ عنه بند موجودات مالي لمنشأة ما وبند مطلوبات مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى. جميع الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي هي أدوات مالية باستثناء الممتلكات والمعدات والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ والمبالغ المدفوعة مقدماً ومخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين وحقوق الملكية للمساهمين.

١-٤-٣ التصنيف

عند التثبيت الأولي، يتم تصنيف بند الموجودات المالي على أنه مقاس بأي مما يلي:

- التكلفة المطفأة.
- القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى.
- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

فيما يلي توضيح لمتطلبات تصنيف أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية.

أدوات الدين

أدوات الدين هي تلك الأدوات التي تستوفي تعريف المطلوبات المالية من وجهة نظر الجهة المصدرة، مثل القروض والسندات الحكومية وسندات الشركات والذمم المدينة التجارية المشتراة من العملاء في ترتيبات شراء ديون دون حق الرجوع.

يستند التصنيف على النموذج التجاري لدى البنك لإدارة الموجودات المالية وسمات التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

بناءً على هذه العوامل، يقوم البنك بتصنيف أدوات الدين الخاصة به إلى واحدة من فئات القياس الثلاث:

- التكلفة المطفأة: يقاس بالتكلفة المطفأة الموجودات المحتفظ بها بغرض جمع التدفقات النقدية التعاقدية عندما تمثل تلك التدفقات النقدية دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفوائد، ويقاس بالتكلفة المطفأة الموجودات غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يتم تعديل القيمة الدفترية لهذه الموجودات مقابل مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة المدرجة والمقاسة كما هو مبين في الإيضاح 14-4-3 ويتم إدراج دخل الفوائد من هذه الموجودات المالية في "إيرادات الفوائد" باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٤-٣ الأدوات المالية (تتمة)

١-٤-٣ التصنيف (تتمة)

أدوات الدين (تتمة)

• القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى: يقاس بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى الموجودات المالية المحتفظ بها لجمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات عندما تمثل التدفقات النقدية للموجودات دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفوائد. ويقاس بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى الموجودات غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ويتم تحويل الحركات في القيمة الدفترية من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى، باستثناء عند تسجيل أرباح أو خسائر الانخفاض في القيمة ودخل الفوائد وأرباح وخسائر الصرف الأجنبي على التكلفة المضافة للأدوات التي يتم تسجيلها في بيان الأرباح أو الخسائر. وعندما يتم استبعاد الموجودات المالية، فإن الأرباح أو الخسائر المترجمة المسجلة سابقاً في بنود الدخل الشامل الأخرى يعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة. ويتم إدراج دخل الفوائد من هذه الموجودات المالية في "إيرادات الفوائد" باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

• القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: يقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة الموجودات التي لا تستوفي معايير تسجيلها بالتكلفة المضافة أو بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن أداة الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي لا تعد جزءاً من علاقة التحوط ضمن حساب الربح أو الخسارة وتعرض في بيان الربح أو الخسارة في الفترة التي تنشأ فيها.

يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة البنك للموجودات من أجل توليد التدفقات النقدية، أي ما إذا كان هدف البنك هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناشئة عن بيع الموجودات. إذا لم ينطبق أي منهما، يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج الأعمال "الأخر" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

عندما يحتفظ نموذج العمل بموجودات لجمع التدفقات النقدية التعاقدية أو لجمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيعها، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل فقط دفعات للمبالغ الأصلية والفوائد ("اختبار الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية وفوائدها"). عند إجراء هذا التقييم، يقوم البنك بدراسة ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية متوافقة مع اتفاق إقراض أساسي، أي أن الفائدة تشمل فقط مقابل القيمة الزمنية للمال ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى وهامش الربح الذي يتماشى مع اتفاق الإقراض الأساسي. عندما تؤدي الشروط التعاقدية إلى التعرض للمخاطر أو تقلبات لا تتوافق مع اتفاق الإقراض الأساسي، يتم تصنيف الموجودات المالية ذات الصلة وقياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يقوم البنك بإعادة تصنيف استثمارات الدين عندما، و فقط عندما، يتغير نموذج أعماله لإدارة تلك التغيرات في الموجودات. تتم إعادة التصنيف من بداية فترة التقرير الأولى التي تلي التغيير. ويتوقع أن تكون هذه التغيرات نادرة الحدوث ولم يحدث أي منها خلال السنة.

أدوات حقوق الملكية

أدوات حقوق الملكية هي أدوات تستوفي تعريف حقوق الملكية من وجهة نظر الجهة المصدرة، أي الأدوات التي لا تحتوي على التزام تعاقدي بالدفع والتي تعد دليلاً على الفوائد المتبقية في صافي موجودات الجهة المصدرة.

يقاس الاستثمار في أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ به لغرض المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى. في مثل هذه الحالات، لا يتم تحويل المبالغ المعروضة في الدخل الشامل لاحقاً إلى الربح أو الخسارة عند التوقف عن التثبيت. يتم تثبيت توزيعات الأرباح على هذه الاستثمارات في الربح أو الخسارة ما لم تكن توزيعات الأرباح تمثل بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار.

يتم تصنيف كافة الموجودات المالية الأخرى على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٤-٣ الأدوات المالية (تتمة)

٣-٤-٣ التثبيت الأولي والقياس

يقوم البنك مبدئياً بتسجيل القروض والسلفيات والودائع في التاريخ الذي تنشأ فيه. كما يتم مبدئياً تسجيل كافة الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية الخاصة بهذه الأدوات.

يتم قياس الموجودات أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً، لأي بند غير مبين بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة إلى الاستحواذ أو الإصدار.

٣-٤-٣ مبادئ قياس التكلفة المطفأة

تتمثل التكلفة المطفأة لأي بند موجودات أو بند مطلوبات مالي في المبلغ الذي يتم به قياس بند الموجودات أو بند المطلوبات المالي عند التثبيت الأولي، ناقصاً المسدد من المبلغ الأصلي، زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين المبلغ المبدئي المسجل ومبلغ الاستحقاق، ناقصاً أي انخفاض في القيمة. ويتم إدراج العلاوات والخصومات بما في ذلك تكاليف المعاملة المبدئية ضمن القيمة التفرعية للأداة ذات الصلة.

٣-٤-٤ القياس اللاحق

عقب التثبيت الأولي، يتم قياس كافة الأدوات المالية بالقيمة العادلة، باستثناء أي أداة ليس لها قيمة عادلة قابلة للقياس بشكل موثوق، وعندئذ يتم قياس الأدوات المالية كما هو مدرج في مبادئ قياس القيمة العادلة أدناه.

تُقاس كافة الموجودات الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

٣-٤-٥ الأرباح والخسائر من القياس اللاحق

(أ) استثمارات الدين

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية من خلال الدخل الشامل، لحين التوقف عن تثبيت الموجودات المالية أو انخفاض قيمتها، عندئذ يتم تثبيت الأرباح أو الخسائر المتركمة المثبتة سابقاً ضمن حقوق الملكية في بيان الدخل، ويتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في وقت لاحق في الأرباح أو الخسائر.

(ب) استثمارات الأسهم

يتم تثبيت الأرباح والخسائر الناشئة من التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم في الدخل الشامل، ولا يعاد تصنيف أرباح وخسائر القيمة العادلة لاحقاً للربح أو الخسارة. ويستمر تثبيت توزيعات الأرباح من هذه الاستثمارات في الربح أو الخسارة كإيرادات أخرى عندما يتقرر الحق في استلام الدفعات.

٣-٤-٦ التوقف عن التثبيت

يتم التوقف عن تثبيت الموجودات المالية عند انقضاء الحقوق التعاقدية في قبض التدفقات النقدية من الموجودات أو تحويلها مع قيام البنك بتحويل كافة مخاطر وعوائد الملكية بشكل كامل. يتم التوقف عن تثبيت المطلوبات المالية عند الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو إلغائها أو انقضائها.

٣-٤-٧ قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن قبضه نظير بيع بند موجودات أو دفعه نظير تحويل بند مطلوبات في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسية أو، في حالة عدم توفر سوق رئيسية، في السوق الأكثر نفعاً للبنك في ذلك التاريخ. إن القيمة العادلة لأي بند مطلوبات تعكس مخاطر عدم الوفاء بهذا البند.

يقوم البنك بقياس القيمة العادلة للأداة، عند الضرورة، باستخدام السعر المعلن في السوق النشطة لتلك الأداة. تعتبر السوق سوقاً نشطة عندما تكون المعاملات المتعلقة ببند الموجودات أو بند المطلوبات منتظمة وملائمة من حيث الحجم بما يكفي لتحديد بيانات الأسعار على أساس مستمر.

في حال عدم وجود سعر معلن في سوق نشطة، يقوم البنك حينها بتحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم التي تعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من معطيات التقييم ذات الصلة الجديرة بالملاحظة مع الحد من استخدام المعطيات غير الجديرة بالملاحظة. يتضمن أسلوب التقييم المختار جميع العوامل التي يمكن أن يستخدمها المشاركون في تحديد سعر المعاملة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٤-٣ الأدوات المالية (تتمة)

٧-٤-٣ قياس القيمة العادلة (تتمة)

إن أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند التثبيت الأولي يتمثل عادةً في سعر المعاملة، أي القيمة العادلة للمقابل الممنوح أو المقبوض. إذا قرر البنك أن القيمة العادلة بتاريخ التثبيت الأولي تختلف عن سعر المعاملة ولم يتوفر دليل موضوعي على القيمة العادلة إما من خلال سعر معن في سوق نشطة لبند موجودات أو بند مطلوبات مماثل أو استناداً إلى أي أسلوب من أساليب التقييم التي لا تستخدم إلا البيانات المستمدة من الأسواق الجديرة بالملاحظة، يتم مبدئياً قياس الأداة المالية بالقيمة العادلة، ويتم تعديلها لتأجيل الفرق بين القيمة العادلة بتاريخ التثبيت الأولي وسعر المعاملة. ويتم تسجيل الفرق لاحقاً في الربح أو الخسارة على أساس ملائم على مدى عمر الأداة ولكن ليس بعد التاريخ الذي يكون فيه التقييم مدعوماً كلياً ببيانات سوقية جديرة بالملاحظة أو بعد تاريخ إغلاق المعاملة.

إذا كان لبند موجودات أو بند مطلوبات تم قياسه بالقيمة العادلة سعر "عرض" وسعر "طلب"، يقيس البنك الموجودات والمطلوبات والمراكز الطويلة والقصيرة بمتوسط سعر السوق (والذي يتم حسابه كمتوسط لسعر العرض وسعر الطلب).

إن محفظة الموجودات والمطلوبات المالية المعرضة لمخاطر السوق ومخاطر الائتمان المدارة من قبل البنك على أساس صافي التعرض إما لمخاطر السوق أو لمخاطر الائتمان، يتم قياسها على أساس السعر الذي يمكن قبضه من بيع مركز صافي طويل الأجل (أو دفعه لتحويل مركز صافي قصير الأجل) لأي تعرض لمخاطر محددة. يتم إجراء تلك التسويات التي تتم على مستوى المحفظة لكل بند من الموجودات والمطلوبات على أساس التسوية المتعلقة بالخطر وذلك لكل أداة من الأدوات المشمولة بالمحفظة.

يقوم البنك بتثبيت التحويلات بين مستويات قياس القيمة العادلة كما في نهاية فترة التقرير التي يظهر فيها التغيير.

٨-٤-٣ قروض وسلفيات

القروض والسلفيات هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وغير مدرجة في سوق نشطة. تنشأ القروض والسلفيات عندما يتم تقديم النقد إلى مدين دون وجود نية للمتاجرة بالذمم المدينة. ويتم إدراج القروض والسلفيات بالتكلفة المطفأة.

٩-٤-٣ استثمارات

يشمل بند "الاستثمارات في الأوراق المالية" المدرج في بيان المركز المالي ما يلي:

- سندات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى.
- استثمارات في الأوراق المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى.

بالنسبة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى، يتم تسجيل الأرباح والخسائر في بنود الدخل الشامل الأخرى، باستثناء ما يلي، والتي يتم تسجيلها في الربح أو الخسارة على النحو ذاته للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة:

- دخل الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية
- الخسائر الائتمانية المتوقعة والعكوسات

عندما يتم التوقف عن تثبيت سندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً في بنود الدخل الشامل الأخرى يعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة.

١٠-٤-٣ مبالغ مستحقة من بنوك

تدرج المبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعلي، ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٤-٣ الأدوات المالية (تتمة)

١١-٤-٣ النقدية وشبه النقدية

تتكون النقدية وشبه النقدية المشار إليها في بيان التدفقات النقدية من النقد في الصندوق والحسابات الجارية غير المقيدة لدى المصرف المركزي والودائع لدى المصرف المركزي التي تبلغ فترات استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل والمبالغ المستحقة من (إلى) البنوك عند الطلب أو التي تبلغ فترات استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل.

١٢-٤-٣ ضمانات مالية

يقوم البنك خلال سياق العمل الاعتيادي بمنح ضمانات مالية تتكون من خطابات اعتماد وكفالات وقبولات. تحتسب الضمانات المالية ميدنياً في البيانات المالية بالقيمة العادلة مع إدراج قيمة الأقساط المقبوضة ضمن بند "مطلوبات أخرى". وعقب التثبيت الأولي، يتم قياس بند مطلوبات البنك بموجب كل كفالة بالأقساط المطفاة أو أفضل تقدير للمصاريف المطلوبة لتسوية أي بند مطلوبات مالي ينشأ نتيجة للضمان، أيهما أعلى.

أي زيادة في المطلوبات المتعلقة بالضمانات المالية يتم إدراجها في بيان الدخل ضمن بند "مخصص الخسائر الائتمانية". ويتم إدراج الأقساط المقبوضة في بيان الدخل ضمن "صافي دخل الرسوم والعمولات" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

١٣-٤-٣ مشتقات

يبرم البنك عقود الأدوات المشتقة، بما في ذلك العقود الأجلية والعقود المستقبلية واتفاقيات المعدلات الأجلية وعقود المقايضة وعقود الخيارات في صرف العملات الأجنبية ومعدل الفائدة وأسواق رأس المال. يشير سعر المعاملة المدرج في الدخل / المصاريف الأخرى في سياق العمل الاعتيادي إلى القيمة العادلة للأداة المشتقة عند التثبيت الأولي. ولاحقاً للتثبيت الأولي، يتم بيان الأدوات المالية المشتقة بالقيم العادلة عندما تكون مصنفة كجزء من علاقة تحوط ومصنفة كأداة تحوط. تدرج المشتقات ذات القيم السوقية الموجبة (الأرباح غير المحققة) ضمن الموجودات الأخرى، بينما تدرج المشتقات ذات القيم السوقية السالبة (الخسائر غير المحققة) ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي. التغيرات في القيم العادلة للمشتقات المحتفظ بها للمتاجرة أو لمقاصدة مراكز المتاجرة الأخرى تدرج في الدخل (المصاريف) التشغيلية الأخرى في بيان الدخل.

على النحو المسموح به في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩٩، قرر البنك استمرار تطبيق متطلبات محاسبة التحوط بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩.

عند التصنيف الأولي للتحوط، يقوم البنك بتوثيق العلاقة بين أداة (أدوات) التحوط وبند (بنود) التحوط بشكل رسمي، بما في ذلك أهداف واستراتيجية إدارة المخاطر لتنفيذ التحوط إلى جانب الطريقة التي ستستخدم لتقييم فعالية علاقة التحوط. يقوم البنك بإجراء تقييم، عند بداية علاقة التحوط وبصورة مستمرة، لتحديد ما إذا كان من المتوقع أن تكون أداة (أدوات) التحوط ذات "فاعلية عالية" في مقاصدة التغيرات التي تطرأ على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط (أو البنود المتحوطة) خلال الفترة التي يتم فيها تحديد التحوط، وما إذا كانت النتائج الفعلية لكل تحوط تتراوح ما بين ٨٠٪ إلى ١٢٥٪.

إن التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المحددة والمؤهلة كتحوط للقيمة العادلة التي يتضح أنها عالية الفعالية فيما يتعلق بمخاطر التحوط يتم إدراجها في الدخل / (المصاريف) التشغيلية الأخرى إضافة إلى التغيرات المقابلة في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوطة التي تكون منسوبة للمخاطر المتحوطة.

يتوقف تنفيذ محاسبة التحوط عندما تنتهي أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو الاستفادة منها أو أنها لم تعد مؤهلة لمحاسبة التحوط. عند الإيقاف، وفي حالة تحوطات القيمة العادلة للأدوات المالية المحملة بالفائدة، يتم إطفاء أي تعديلات للقيمة الدفترية المتعلقة بمخاطر التحوط في بيان الدخل على مدار الفترة المتبقية للاستحقاق.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٤-٣ الأدوات المالية (تتمة)

١٣-٤-٣ مشتقات (تتمة)

في حين أن معاملات المشتقات تقدم تحوطات اقتصادية فعالة بموجب إدارة موجودات ومطلوبات البنك ومراكز إدارة المخاطر، فإنها لا تكون غير مؤهلة لمحاسبة التحوط بموجب أحكام محددة في المعيار المحاسبي الدولي ٣٩، وعليه يتم احتسابها كمشتقات محتفظ بها للمتاجرة ويتم بيان أرباح وخسائر القيمة العادلة ذات الصلة ضمن الدخل (المصاريف) التشغيلية الأخرى.

قد يتم دمج المشتقات في الترتيبات التعاقدية الأخرى (العقد الأساسي). تعامل المشتقات الضمنية في الأدوات المالية الأخرى كمشتقات منفصلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر ذات علاقة وثيقة بتلك الخاصة بالعقد الأساسي ولا يتم إدراج العقد الأساسي بالقيمة العادلة في بيان الدخل. يتم قياس هذه المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة مع التغيرات في القيمة العادلة المدرجة في بيان الدخل. وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، يتم فصل المشتقات الضمنية من العقد الأساسي فقط إذا لم يكن هذا العقد عبارة عن بند موجودات في نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

١٤-٤-٣ الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يطبق البنك منهج مكون من ثلاث مراحل لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية المحتسبة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى. تنتقل الموجودات بين المراحل الثلاث التالية بناء على التغيير في الجودة الائتمانية منذ التثبيت الأولي:

- (١) المرحلة الأولى: الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً بالنسبة للتعرضات حيث لم يكن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التثبيت الأولي ولم تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية منذ نشأتها، يتم تثبيت جزء الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبط باحتمالية حدوث حالات التعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية.
 - (٢) المرحلة الثانية: الخسارة الائتمانية على مدى العمر - غير المعرضة للانخفاض في القيمة الائتمانية بالنسبة للتعرضات الائتمانية حيث يكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التثبيت الأولي ولكن دون أن تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية، يتم تثبيت جزء الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.
 - (٣) المرحلة الثالثة: الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المعرضة لانخفاض في القيمة الائتمانية يتم تقييم الموجودات المالية على أنها تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لتلك الموجودات. ويستخدم هذا نفس المعايير التي ينص عليها المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩، ولا تزال منهجية البنك تجاه المخصصات المحددة دون تغيير. وبالنسبة للموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم تثبيت الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ويتم احتساب دخل الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة (صافية من المخصصات) بدلاً من إجمالي القيمة الدفترية.
- يقوم البنك بقياس مخصص الخسارة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً للأدوات المالية التالية التي تعتبر ذات مخاطر ائتمان منخفضة:

- الأرصدة لدى المصرف المركزي والبنوك الأخرى
- سندات الدين الاستثمارية؛ و
- موجودات مالية أخرى تتكون بشكل رئيسي من ذمم مدينة متنوعة

الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً هي الجزء من الخسارة الائتمانية المتوقعة التي تنتج من أحداث التعثر لأداة مالية التي يحتمل أن تظهر خلال فترة ١٢ شهراً من تاريخ التقرير.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٤-٣ الأدوات المالية (تتمة)

٣-٤-١٤ الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (تتمة)

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك بالتقييم على أساس مستقبلي للخسارة الائتمانية المتوقعة المرتبطة بموجودات أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى وكذلك المترتبة بالتعرض الذي ينشأ من عقود الضمان المالي. يعترف البنك بمخصص خسارة لمثل هذه الخسائر في تاريخ كل تقرير. ويبين قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة:

- مبلغاً عادلاً مرجحاً تم تحديده من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة؛
- القيمة الزمنية للمال؛ و
- معلومات معقولة ومثبتة متاحة دون تكبد أي تكلفة أو جهد غير ضروري في تاريخ التقرير حول الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات للأحداث المستقبلية والظروف الاقتصادية.

عرض مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي

- يتم عرض مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي على النحو التالي:
- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى: كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات وتعديلات على بنود الدخل الشامل الأخرى على التوالي؛ و
 - التزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص في بند مطلوبات أخرى.

٣-٥ قروض معاد التفاوض بشأنها

حيثما أمكن، يسعى البنك لإعادة هيكلة القروض بدلاً من استحواد الضمان. وقد يتضمن ذلك تمديد ترتيبات السداد والاتفاق على شروط جديدة للقرض. ما أن تتم إعادة التفاوض على الشروط، لا يعتبر القرض متأخر السداد. تقوم الإدارة بإعادة جدولة القروض بشكل مستمر لضمان الوفاء بكافة المعايير وأن السداد المستقبلي مرجح الحصول. تستمر القروض في الخضوع لتقييم فردي وجماعي للانخفاض في القيمة المحسوب باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للقرض.

٣-٦ الشطب

يقوم البنك بشطب أرصدة القروض والسلفيات وأرصدة التمويل الإسلامي المدينة والموجودات المالية الأخرى لديه (وأي مخصصات أخرى ذات علاقة لخسائر الانخفاض في القيمة) عندما تحدد إدارة الائتمان بالبنك أن هذه الموجودات المالية غير قابلة للتحويل كلياً أو جزئياً. يتم تحديد ذلك بعد الأخذ بالاعتبار معلومات منها حدوث تغيير هام في المركز المالي للمقترض أو المصدر ما يؤدي إلى عدم قدرته على دفع التزاماته كاملة، أو عدم كفاية عوائد الضمانات لسداد جميع الالتزامات. يتم شطب الموجودات مقابل المخصصات وصولاً إلى المبلغ الذي يعتبر غير قابل للتحويل.

وفي المقابل يحتفظ البنك بكامل حقه القانوني بالمطالبة بالحسابات المشطوبة وقد تستمر في جهودها لاسترداد المبلغ بما في ذلك الدعاوى القضائية.

يتم تثبيت المبالغ المحصلة لاحقاً التي تم شطبها سابقاً في بيان الدخل.

٣-٧ الموجودات المستحوذ عليها مقابل تسوية الديون

في حالات معينة، يقوم البنك بإغلاق المعاملات من خلال الاستحواذ على الموجودات مقابل تسوية الديون. يتم تسجيل الموجودات المستحوذ عليها بقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو بالقيمة الدفترية للقرض (صافية من خسائر انخفاض القيمة)، أيهما أقل، في تاريخ المقايضة. ويتم تسجيل هذه الموجودات في "الموجودات الأخرى". تنص سياسة البنك على استبعاد الموجودات المعاد تملكها بطريقة منظمة. وتستخدم عائدات الاستبعاد في خفض أو سداد المطالبات القائمة. وعموماً لا يشغل البنك العقارات المعاد تملكها بغرض الاستخدام التجاري. إن الموجودات المستحوذ عليها عند تسوية الديون يتم الاحتفاظ بها كمخزون وتدرج بالتكلفة وصافي القيمة التي يمكن تحقيقها أيهما أقل.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٨-٣ تحقق الإيرادات

بالنسبة لجميع الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المضافة والأدوات المالية للدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى، يتم تسجيل دخل أو مصاريف الفوائد على أساس معدل الفائدة الفعلي، وهو المعدل الذي يخصم المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدر على مدار العمر المتوقع للأداة المالية أو فترة أقصر، عند الاقتضاء، إلى صافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. يأخذ هذا الحساب في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية ويشمل أي رسوم أو تكاليف إضافية تنسب مباشرة إلى الأداة وتشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي، باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية. يتم تعديل القيمة الدفترية لبند الموجودات أو بند المطلوبات المالي عندما يقوم البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات. وتحتسب القيمة الدفترية المعدلة على أساس معدل الفائدة الفعلي الأصلي ويُدرج التغير في القيمة الدفترية ضمن دخل أو مصاريف الفوائد.

بالنسبة للموجودات المالية التي كانت منخفضة القيمة الائتمانية عند التثبيت الأولي، يتم حساب دخل الفائدة من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على الائتمان المعدل على التكلفة المضافة لبند الموجودات. لا يتم رد حساب دخل الفائدة على أساس القيمة الإجمالية، حتى في حال تحسن مستوى مخاطر الائتمان لبند الموجودات.

إن الرسوم المحصلة من تقديم خدمات على مدى فترة من الزمن تستحق خلال تلك الفترة. تتضمن هذه الرسوم دخل العمولات وأتعاب الوصاية وأتعاب الاستشارات الإدارية الأخرى.

إن الدخل والمصاريف المتعلقة بالرسوم الأخرى يتم تثبيتها عند تحققها أو تحملها. يتم تثبيت توزيعات الأرباح عند استحقاق الدفعات.

٩-٣ بيع الضمانات المعلقة

قد يتم الحصول على ضمانات عقارية و ضمانات أخرى لتسوية بعض القروض والسلفيات ويتم قيدها ضمن "الموجودات الأخرى". يتم تسجيل الموجودات المستحوذ عليها بقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو بالقيمة الدفترية للقرض (صافية من مخصص انخفاض القيمة)، أيهما أقل، في تاريخ المقايضة. لا يتم احتساب الاستهلاك على هذه الموجودات. ويتم قيد أي انخفاض لاحق يتعلق بالموجودات المستحوذ عليها عن القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع تحت بند خسائر انخفاض القيمة ويدرج ضمن بيان الأرباح أو الخسائر. ويتم تثبيت أي زيادة لاحقة في القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه هذه الزيادة خسائر انخفاض القيمة المتراكمة، ضمن بيان الأرباح أو الخسائر. تتماشى سياسة بيع الضمانات لدى البنك مع المتطلبات القانونية ذات العلاقة والخاصة بالمناطق التي يعمل ضمنها البنك.

١٠-٣ ممتلكات ومعدات

تدرج الممتلكات والمعدات بالتكلفة باستثناء تكاليف الصيانة اليومية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. لا يتم استهلاك أرض التملك الحر حيث تعد ذات عمر غير محدد.

يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدار الأعمار الإنتاجية المتوقعة للممتلكات والمعدات على النحو التالي:

أكثر من ٢٥ سنة	مبان
أكثر من ٥ سنوات	مركبات
أكثر من ٣ إلى ٨ سنوات	أثاث ومعدات مكتبية
أكثر من ١٢ سنة	تجهيزات وتحسينات على عقار مستأجر

يعاد تقييم طرق حساب الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية بتاريخ كل تقرير مع تعديلها عند الضرورة.

تتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات لتحري الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية، وإذا وجد ذلك المؤشر، وعندما تكون القيمة الدفترية أعلى من القيمة الممكن استردادها، يتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الموجودات إلى القيمة الممكن استردادها، وهي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى.

يتم التوقف عن تثبيت بنود الممتلكات والمعدات عند الاستبعاد أو عندما لا يكون من المتوقع وجود منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها أو استبعادها. يتم احتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التوقف عن تثبيت بند الموجودات على أساس (الفرق بين صافي عوائد الاستبعاد والقيمة الدفترية لبند الموجودات)، ويتم تسجيلها ضمن "الدخل التشغيلي الأخر" في بيان الدخل الشامل في السنة التي يتم فيها التوقف عن تثبيت بند الموجودات.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

١١-٣ مخصصات

تُحتسب المخصصات عندما يترتب على البنك التزام حالي (قانوني أو ضمني) نتيجة لحدث سابق ويكون من المرجح ومن الممكن قياس تكاليف تسوية الالتزام بشكلٍ موثوق به. يتم عرض المصاريف المرتبطة بأي مخصص في بيان الدخل بعد تنزيل أي تعويضات.

١٢-٣ مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم كذلك رصد مخصص، وفقاً لأحكام المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩، لمكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين وفقاً لأحكام قانون العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة عن فترات خدمتهم حتى تاريخ المركز المالي مع الإفصاح عن المخصص الناشئ تحت بند "مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين" في بيان المركز المالي. يدفع البنك مساهماته المتعلقة بالمواطنين الإماراتيين بموجب قانون معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية لدولة الإمارات العربية المتحدة ولا يوجد أي التزام إضافي.

١٣-٣ العملات الأجنبية

يتم إدراج المعاملات بالعملة الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ تقييم المعاملات. كما يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى الدرهم الإماراتي بمتوسط سعر الصرف السائد بتاريخ الميزانية العمومية. ويتم تثبيت الأرباح والخسائر الناتجة في بيان الدخل الموحد.

١٤-٣ تقارير القطاعات

تقارير قطاعات البنك مبنية على القطاعات التشغيلية التالية: الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية للشركات وأخرى.

١٥-٣ الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

يقوم البنك في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كان هناك أي مؤشر على احتمال تعرض الموجودات لانخفاض في قيمتها. وفي حالة وجود مثل هذا المؤشر، أو عندما يستدعي الأمر فحص انخفاض القيمة سنوياً، يقدر البنك القيمة القابلة للاسترداد لبند الموجودات. وتتمثل قيمة بند الموجودات القابلة للاسترداد في القيمة العادلة لبند الموجودات أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة من الاستخدام، أيهما أعلى. عندما تزيد القيمة الدفترية لبند الموجودات أو الوحدة المولدة للنقد على قيمتها القابلة للاسترداد، يكون بند الموجودات قد تعرض لانخفاض في قيمته ويتم تخفيض قيمته إلى القيمة القابلة للاسترداد.

ولأغراض تقييم القيمة قيد الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدلات خصم تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الوقتية للمال والمخاطر المصاحبة لبند الموجودات. وعند تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تُستخدم طريقة تقييم مناسبة. ويتم التحقق من هذه الحسابات باستخدام مضاعفات التقييم أو غيرها من مؤشرات القيمة العادلة المتاحة.

يتم إجراء تقييم في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو انخفضت قيمتها. فإذا وجد مثل هذا الدليل، يقدر البنك القيمة القابلة للاسترداد لبند الموجودات أو وحدة توليد النقد. ولا يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً إلا إذا كان هناك تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد منذ تسجيل آخر خسارة انخفاض في القيمة. ويكون العكس محدوداً بحيث لا تزيد القيمة الدفترية لبند الموجودات على القيمة القابلة للاسترداد، أو على القيمة الدفترية التي كان يمكن تحديدها، بعد خصم الاستهلاك، فيما لو لم تدرج أي خسارة انخفاض في قيمة بند الموجودات خلال السنوات السابقة. ويسجل هذا العكس في بيان الدخل.

١٦-٣ المحاسبة بتاريخ التسوية والمتاجرة

يتم تسجيل كافة مشتريات ومبيعات الموجودات المالية التي تتم "بالطرق الاعتيادية" في تاريخ التسوية، أي في تاريخ تسليم الموجودات إلى الطرف المقابل. إن مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتم بالطرق الاعتيادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تقتضي تسليم الموجودات خلال إطار زمني تحدده عموماً القوانين أو القواعد المتعارف عليها في السوق.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

١٧-٣ موجودات برسم الأمانة

إن الموجودات المحفوظ بها برسم الأمانة أو بصفة انتمانية لا يتم التعامل معها على أنها موجودات خاصة بالبنك، وبالتالي لم تدرج ضمن هذه البيانات المالية.

١٨-٣ المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وبيان صافي القيمة في بيان المركز المالي فقط في حالة توفر حق قانوني واجب النفاذ بمقاصة المبالغ المحتسبة ويكون هناك نية لدى البنك للتسوية على أساس الصافي أو بيع الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت. وعموما لا ينطبق ذلك على اتفاقيات التسوية الرئيسية حيث تدرج الموجودات والمطلوبات بقيمتها الإجمالية في بيان المركز المالي.

١٩-٣ توزيعات أرباح الأسهم العادية

يتم إدراج توزيعات الأرباح عن الأسهم العادية كالتزام وتخصم من حقوق الملكية عند الموافقة عليها من قبل المساهمين في البنك. تخصم توزيعات الأرباح المرحلية من حقوق الملكية عند الإعلان عنها وعندما لا تعود خاضعة لتقدير البنك. يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح للسنة التي تتم الموافقة عليها بعد تاريخ بيان المركز المالي كحدث وقع بعد تاريخ بيان المركز المالي.

٢٠-٣ أوراق القبول

تنتشأ أوراق القبول عندما يترتب على البنك التزام بسداد دفعات مقابل سندات يتم سحبها بموجب خطابات الائتمان. تصبح الأداة بعد القبول التزاما غير مشروط لدى البنك، وبالتالي يتم تسجيلها ضمن المطلوبات المالية في بيان المركز المالي. ومع ذلك، لكل قبول حق تعاقدي مقابل بالتعويض من العميل ويتم تسجيله ضمن الموجودات المالية.

٢١-٣ منتجات تمويلية واستثمارية إسلامية

بالإضافة إلى المنتجات المصرفية التقليدية، يقدم البنك لعملائه منتجات مصرفية معينة لا تحمل فائدة وتتم الموافقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية.

يتم احتساب الأدوات الإسلامية المتنوعة المبينة أدناه والإفصاح عنها وعرضها وفقاً لمتطلبات مضمون الأدوات الأساسية والمعايير الدولية للتقارير المالية/ المعايير المحاسبية الدولية/ تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية.

المرابحة:

إن الذمم المدينة للمرابحة هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة غير مدرجة في سوق نشطة. المرابحة هي معاملة بيع يقوم فيها البائع (البنك) بتحديد التكلفة الفعلية لبند الموجودات المنوي بيعه بوضوح للعميل وبيعه للعميل على أساس التكلفة مضافاً إليها هامش الربح (الربح). وهي في الواقع بيع بند الموجودات مقابل ربح وتتم عادة على أساس سداد مؤجل.

تُحتسب الإيرادات من تمويل المرابحة على أساس متناسب زمنياً خلال مدة عقد المرابحة، باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

الإجارة:

تتضمن الإجارة عقداً يقوم بموجبه البنك بشراء ومن ثم تأجير بند لعمل مقابل إيجار محدد على مدار فترة محددة. يتم تحديد مدة الإيجار، بالإضافة إلى أساس الإيجار، والاتفاق عليهما مسبقاً. يستحوذ البنك على الملكية النفعية للعقار لتأجير حق الانتفاع للعميل.

تُحتسب الإيرادات من تمويل الإجارة على أساس متناسب زمنياً على مدى فترة الإيجار، باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

القرض:

القرض هو تحويل ملكية ثروة ملموسة (مال) من عميل إلى البنك ويلزم البنك بإعادة ثروة مساوية (مال) للعميل عند الطلب أو وفق الشروط المنفق عليها مما يعني أن أصل القرض مستحق الدفع عند الطلب. يستند الحساب الجاري الإسلامي المقدم للعملاء على مفهوم القرض وهو مبلغ خالٍ من الربح مستلم من العميل لدى البنك لا يستحق عليه أي ربح أو أي نوع آخر من العوائد.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٢١-٣ منتجات تمويلية واستثمارية إسلامية (تتمة)

الوكالة:

تتضمن الوكالة اتفاقية مبنية على مفهوم الوكالة بالاستثمار يصبح بموجبها البنك وكيل الاستثمار (الوكيل) لعميله (الموكل) لإيداع أمواله في حساب استثمار الوكالة ليتم استثمارها في أدوات استثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. يتم استخدام الأموال لتوليد الربح للعميل من خلال الاستثمار في تسهيلات تمويل إسلامي لعملاء البنك الآخرين أو الاستثمار في أدوات استثمارية أخرى متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

يتم دفع الإيرادات المحققة من ودائع وكالة للعملاء ويدرج البنك المصاريف المقابلة في بيان الدخل. يتحمل الوكيل أي خسائر نتيجة لسوء التصرف أو الإهمال أو مخالفة شروط وأحكام عقد الوكالة، وخلاف ذلك يتحملها الموكل.

٤ الأحكام والتقدير الهامة للإدارة

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراسات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراسات الأساسية باستمرار. ويتم تثبيت التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل التقديرات وفي أي فترات مستقبلية متأثرة.

إن المعلومات المتعلقة بالجوانب الهامة للتقديرات والشكوك والأحكام المحاسبية الهامة المستخدمة في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها التأثير الجوهري الأكبر على المبالغ المسجلة ضمن البيانات المالية مبينة أدناه:

١-٤ تصنيف الموجودات المالية

تقييم نموذج العمل الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية لبند الموجودات المالي تقتصر على مدفوعات المبالغ الأصلية والفائدة المستحقة على المبلغ القائم منها.

٢-٤ الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الموجودات المالية قد ارتفعت بصورة جوهرية منذ التثبيت الأولي واستخدام المعلومات المستقبلية في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

في تاريخ التقرير، يقوم البنك بتقييم فيما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للموجودات المالية منذ التثبيت الأولي من خلال مقارنة احتمالية التعثر التي تحدث على مدى العمر المتوقع بين تاريخ التقرير وتاريخ التثبيت الأولي.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير منذ التثبيت الأولي، يضع البنك في اعتباره المعلومات المعقولة والداعمة ذات العلاقة والتي تتوفر دون تكاليف أو جهد غير مطلوب (بما في ذلك كلاً من المعلومات النوعية والكمية) ويستخدم أيضاً خبراته السابقة، ونظام تصنيف مخاطر الائتمان الداخلي وتصنيفات المخاطر الخارجية والمعلومات التطلعية لتقييم الانخفاض في جودة ائتمان بند الموجودات المالية.

٤ الأحكام والتقدير الهامة للإدارة (تتمة)

٢-٤ الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (تتمة)

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تتمة)

درجات مخاطر الائتمان

يقوم البنك بربط كل تعرض بدرجة معينة من درجات مخاطر الائتمان استناداً إلى مجموعة من البيانات التي يتم تحديدها للتنبؤ بمخاطر التعثر وتطبيق الأحكام الائتمانية السابقة. يتم تحديد درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تدل على مخاطر التعثر. تختلف هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض ونوع المقرض.

يتم ربط كل تعرض بدرجة معينة من درجات مخاطر الائتمان عند التثبيت الأولي على أساس المعلومات المتاحة عن المقرض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي إلى نقل التعرض إلى درجة مختلفة من درجات مخاطر الائتمان. تشمل المراقبة عادة استخدام البيانات التالية:

التعرضات تجاه الشركات	التعرضات تجاه الأفراد	كافة التعرضات
- المعلومات التي يتم الحصول عليها أثناء المراجعة الدورية لملفات العملاء - على سبيل المثال، البيانات المالية المدققة وحسابات الإدارة والموازنات والتوقعات.	- البيانات التي تم جمعها داخلياً عن أداء العميل.	- سجل الدفع - يشمل ذلك التعثر.
- البيانات من الوكالات المرجعية الائتمانية والمقالات الصحفية والتغييرات في التصنيفات الائتمانية الخارجية.	- البيانات الخارجية من الوكالات المرجعية الائتمانية بما في ذلك درجات الائتمان الخاصة بقطاع العمل.	- استخدام الحد الممنوح.
- السندات المتداولة وأسعار مقايضة التعثر الائتماني للمقرض، إن توفرت.		- طلبات ومنح الإمهال.
- التغييرات الهامة الفعلية والمتوقعة في البيئة السياسية والتنظيمية والتكنولوجية للمقرض أو في أنشطته التجارية.		- التغييرات الحالية والمتوقعة في الظروف التجارية والمالية والاقتصادية.

يستخدم البنك درجات مخاطر الائتمان الخاصة بمؤسسة موديز للتقييم كمدخلات رئيسية عند تحديد هيكل بنود احتمالية التعثر للتعرضات. يقدم الجدول الموضح أدناه مخططاً لدرجات مخاطر الائتمان لدى البنك.

م	درجات تصنيف موديز	التصنيف	الوصف
١	١	مرتفع	قوي
٢	+٢		جيد جداً
٣	٢		
٤	-٢	قياسي	جيد
٥	+٣		
٦	٣		
٧	-٣		
٨	+٤		
٩	٤		
١٠	-٤		
١١	+٥		
١٢	٥		
١٣	-٥		
١٤	+٦	قائمة المراقبة	مقبول
١٥	٦		
١٦	-٦		
١٧	+٧		
١٨	٧		
١٩	-٧	متعثر	قروض أخرى مذكورة بشكل خاص
٢٠	٨		دون المستوى
٢١	٩		مشكوك فيه
٢٢	١٠		خسارة

٤ الأحكام والتقدير الهامة للإدارة (تتمة)

٢-٤ الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (تتمة)

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تتمة)

تحديد مدة احتمالية التعثر:

درجات مخاطر الائتمان هي مدخلات أولية لتحديد مدة التعرض لاحتمالية التعثر. يقوم البنك بجمع معلومات الأداء والتعثر عن تعرضه لمخاطر الائتمان التي يتم تحليلها حسب نوع المنتج والمقترض بالإضافة إلى تصنيف مخاطر الائتمان. كما يتم استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها من الوكالات المرجعية الائتمانية الخارجية.

يستخدم البنك نماذج إحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها وعمل تقديرات للفترة المتبقية لاحتمالية التعثر على مدى العمر وكيف يتوقع لها أن تتغير بمرور الوقت.

يشمل هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغييرات في معدلات التعثر والتغييرات في العوامل الرئيسية للاقتصاد الكلي إلى جانب تحليل متعمق لتأثير بعض العوامل الأخرى (على سبيل المثال، الخبرة السابقة في الإهمال) على خطر التعثر. بالنسبة لمعظم التعرضات، تشمل مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية: نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات الفائدة المعيارية والبطالة. بالنسبة إلى التعرضات للمجالات و/ أو المناطق المحددة، فقد يمتد التحليل إلى أسعار السلع و/ أو العقارات ذات الصلة.

استناداً إلى المشورة المقدمة من لجنة مخاطر السوق ومراعاة وجود مجموعة متنوعة من المعلومات الخارجية الفعلية والمتوقعة، يقوم البنك بوضع منظور "حالة أساسية" للتوجه المستقبلي للتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة وكذلك للنطاق التمثيلي للسياريوهات المتوقعة المحتملة الأخرى. تم وضع العلاقات المتوقعة بين المؤشرات الرئيسية ومعدلات التعثر والخسارة لمختلف محافظ الموجودات المالية بناءً على تحليل البيانات التاريخية خلال السنوات الخمسة إلى السبعة الماضية.

أهمية معايير تصنيف المراحل

تعتبر المراحل معطيات مهمة لتحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، حيث إنها تحدد القروض التي ستكون في المرحلة الأولى (جذب الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً) والمرحلة الثانية (جذب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر). يعتمد التصنيف ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ على تقييم الحركة في الجودة الائتمانية للقروض منذ التثبيت الأولي. إن القروض المصنفة في المرحلة الثالثة هي القروض التي يوجد أدلة موضوعية على الانخفاض في قيمتها وتم تكوين مخصصات معينة لها.

تحديد مرحلة انخفاض القيمة

يأخذ البنك في الحسبان بأن الأداة المالية قد خضعت لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان عند استيفاء واحد أو أكثر من المعايير الكمية أو النوعية التالية:

المعايير الكمية:

محفظة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات:

- يتم قياس الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان بمقارنة مخاطر التعثر المقدرة عند المنح مع مخاطر التعثر كما في تاريخ إعداد التقرير. كما يتم وضع العوامل التالية في الحسبان:
- متأخرة لمدة ٣٠ يوماً
- علامة إعادة الهيكلة
- تخفيض المرتبة بعدد ٣ درجات على مقياس من ٢٢ درجة وفقاً لتوجيهات التصنيف الداخلي

محفظة التجزئة:

- يتم تحديد الحد الأدنى لكل محفظة بناءً على معدلات التعثر التاريخية. يتم أخذ التسهيلات التي تتجاوز الحد الأدنى على أساس الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان. كما يتم وضع العوامل التالية في الحسبان:
- متأخرة لمدة ٣٠ يوماً
- علامة إعادة الهيكلة
- قطاع مهمل

٤ الأحكام والتقدير الهامة للإدارة (تتمة)

٢-٤ الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (تتمة)

تحديد مرحلة انخفاض القيمة (تتمة)

المحفظة الاستثمارية والمستحقات من البنوك:

يتم استخدام درجات التصنيف الائتماني الخاصة بوكالات التصنيف الخارجية لتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. تتم مراقبة وتحديث هذه التصنيفات الخارجية المعلنة باستمرار. تشمل طريقة التصنيف الخاصة بالبنك على ٢٠ مستوى تصنيف للأدوات غير المعرضة للتعثر (من ١ إلى ١٩) و ٣ فئات تعثر (٢٠ إلى ٢٢). يتم ربط مقياس التصنيف الداخلي للبنك بالتصنيفات الخارجية. يحدد المقياس الرئيسي لكل فئة تصنيف نطاقاً محدداً من احتمالات التعثر، والتي تكون مستقرة بمرور الوقت.

المعايير النوعية:

يضع البنك أيضاً في الاعتبار تقييمه للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان ومختلف العوامل النوعية مثل التغيرات العكسية الهامة في الأعمال والتحمل الفعلي أو المتوقع أو إعادة الهيكلة، والمؤشرات المبكرة للتدفقات النقدية ومشاكل السيولة.

معايير التعافي:

يواصل البنك مراقبة الأدوات المالية لمدة خسارة الائتمان المتوقعة لفترة ١٢ شهراً كحد أدنى للتأكد من تراجع مخاطر التعثر بصورة كافية قبل رفع تصنيف هذه التعرضات من المرحلة ٢ إلى المرحلة ١.

يلتزم البنك بفترة اختبار لمدة ٣ دفعات كحد أدنى (للدفعات التي تسدد على أساس ربع سنوي أو لمدة أقل) ولمدة ١٢ شهراً (في الحالات التي تزيد فيها مدة دفع الأقساط عن ربع سنة) بعد إعادة الهيكلة، قبل رفع التصنيف من المرحلة ٣ إلى المرحلة ٢.

لا يتم ترقيّة التعرضات من المرحلة ٣ إلى المرحلة ١ مباشرة ويتم ترقيتها إلى المرحلة ٢ مبدئياً قبل ترقيتها إلى المرحلة ١ بناءً على المعايير المذكورة أعلاه.

يضمن البنك أن يعكس تصنيف مخاطر المدين مخاطر انتمانه بشكل صحيح. يوجد لدى البنك العربي المتحد آلية إشارة قوية للإنذار المبكر لضمان إبراز التدهور في مخاطر الائتمان قبل حدوث التعثر. ويتم ذلك عن طريق المراقبة عن كثب لإشارات التحذير المبكرة الأساسية مثل التجاوزات والمستحقات التي تأخر سدادها وتعثر الشيكات/الدفعات وردود فعل السوق الخارجية والتقييمات الائتمانية وانتهاءكات العهود/الشروط والضعف في القدرات المالية. وفي حالة ما إذا أظهر أحد العملاء مؤشرات أولية على وجود مشاكل مالية، يتم وضعه على إحدى فئات قائمة المراقبة ويتم متابعته على المنصة الداخلية لقائمة المراقبة.

الموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية

تنخفض القيمة الائتمانية لبند الموجودات المالي عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لبند الموجودات المالي هذا وتشتمل على:

تعريف التعثر

ويقوم البنك باعتبار بند الموجودات المالية متعثراً وفقاً للتعميم رقم ٢٨ لسنة ٢٠١٠ واللوائح المرتبطة به الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

تعتبر الأداة أنها لم تعد في حالة تعثر (بمعنى أن التعثر قد زال) عندما لم تعد تلبي أي من معايير التعثر لفترة متتالية مدتها اثني عشر شهراً كما هو محدد في التوجيهات التنظيمية.

٤ الأحكام والتقديرية الهامة للإدارة (تتمة)

٢-٤ الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (تتمة)

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة

يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة إما على أساس ١٢ شهراً أو على مدى العمر المتبقي، اعتماداً على ما إذا كان قد حدث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ التثبيت الأولي أو ما إذا اعتبر أحد الموجودات منخفض القيمة الائتمانية. إن خسائر الائتمان المتوقعة هي الناتج المخصوم لاحتمالية التعثر والتعرض عند التعثر والخسارة بافتراض التعثر كما هو موضح أدناه:

- تقديرات احتمالية التعثر هي تقديرات في تاريخ معين يتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تصنيف مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية إلى البيانات المجمعة داخلياً والتي تشمل على عوامل كمية ونوعية. ويمكن أيضاً استخدام بيانات السوق عندما تكون متاحة لمعرفة احتمالية التعثر للأطراف المقابلة من الشركات الكبيرة. إذا انتقل الطرف المقابل أو التعرض بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي إلى تغيير في تقدير احتمالية التعثر المقترنة به. يتم تقدير احتمالية التعثر مع الأخذ بعين الاعتبار الاستحقاقات التعاقدية للمخاطر والمعدلات المقدرة للمبالغ المدفوعة مقدماً. هناك نوعان من احتمالات التعثر يتم استخدامها في حساب خسائر الائتمان المتوقعة
 - احتمالات التعثر لمدة ١٢ شهراً - تلك هي احتمالية التعثر المقدرة التي تحدث خلال الاثني عشر شهراً التالية (أو خلال العمر المتبقي للأداة المالية إذا كان أقل من ١٢ شهراً). ويتم استخدامها لحساب خسارة الائتمان المتوقعة لفترة ١٢ شهراً لتعرضات المرحلة ١.
 - احتمالات التعثر على مدى العمر المتبقي - تلك هي احتمالية التعثر المقدرة التي تحدث خلال العمر المتبقي للأداة المالية. ويتم استخدامها لحساب خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتبقي لتعرضات المرحلة ٢ والمرحلة ٣.

- يمثل التعرض الناتج عن التعثر التعرض المتوقع في حالة التعثر. يستخلص البنك التعرض الناتج عن التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغييرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض الناتج عن التعثر لبند موجودات مالي هو إجمالي قيمته الدفترية. كما هو موضح أعلاه، ووفقاً لاستخدام احتمالية التعثر بحد أقصى ١٢ شهراً للموجودات المالية التي لم ترتفع فيها مخاطر الائتمان بصورة جوهرية، يقيس البنك الخسارة الائتمانية المتوقعة في ضوء مخاطر التعثر خلال فترة التعاقد القصوى التي تتعرض خلالها لمخاطر الائتمان. تمتد المدة التعاقدية القصوى إلى التاريخ الذي يحق للبنك المطالبة بسداد سلفة أو إنهاء التزام قرض أو ضمان.

- الخسارة الناتجة عن التعثر هي حجم الخسارة المحتملة في حالة حدوث تعثر. ويقوم البنك بتقدير مقاييس الخسارة الناتجة عن التعثر بناءً على تاريخ معدلات استرداد المطالبات ضد الأطراف المقابلة المتعثرة. تراعي نماذج الخسارة الناتجة عن التعثر الهيكل والضمان وأقدمية المطالبة وقطاع العمل للطرف المقابل وتكاليف استرداد أي ضمانات قد تعتبر جزءاً لا يتجزأ من بند الموجودات المالي. بالنسبة للقروض المضمونة بعقارات التجزئة، تعتبر نسبة القروض إلى القيمة مقياساً أساسياً في تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر. ويتم حسابها على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلية كعامل خصم.

يستند قياس خسائر الائتمان المتوقعة على المتوسط المرجح لاحتمالات خسائر الائتمان. ونتيجة لذلك، يكون قياس مخصص الخسارة هو نفسه بصرف النظر عن ما إذا تم قياسه على أساس فردي أو جماعي. وفيما يتعلق بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، قد يكون من الضروري إجراء التقييم على أساس جماعي حيث يتم تجميع الأدوات المالية بناءً على سمات المخاطر لكل نوع منتج.

٤ الأحكام والتفديرات الهامة للإدارة (تتمة)

٢-٤ الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (تتمة)

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة (تتمة)

يتم احتساب قيمة المتوسط المرجح لخسائر الائتمان المتوقعة مع الأخذ بعين الاعتبار سيناريوهات الحالة الأساسية والسيناريوهات التصاعدية والتنازلية لتثبيت خسائر الائتمان المتوقعة.

وتستمد هذه المقاييس عموماً من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى والمعلومات المستقبلية.

يراعي البنك تجربة الخسارة التاريخية ويعدها على أساس البيانات الحالية الجديرة بالملاحظة. بالإضافة إلى ذلك، يستخدم البنك توقعات معقولة ومدعومة للظروف الاقتصادية بما في ذلك الأحكام السابقة لتقدير مبلغ خسارة انخفاض القيمة المتوقعة. يستخدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ عوامل الاقتصاد الكلي، والذي يشمل على سبيل المثال لا الحصر، النمو السنوي الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط، ويتطلب تقييماً لكل من التوجهات الحالية والمتوقعة في الدورة الاقتصادية. يزيد دمج المعلومات المستقبلية مستوى الحكم حول كيفية تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسارة الائتمانية المتوقعة. ويتم مراجعة المنهجية والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية بشكل دوري.

عقب تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في ٢٠١٨، قام البنك بتطبيق ٤٥% من الخسارة بافتراض التعثر على محفظة البنك غير المضمونة باتباع لوائح تنظيمية بالإضافة إلى المراجعة المستقلة المنجزة في ذلك الوقت. في ٢٠١٩، قام البنك بزيادة الخسارة بافتراض التعثر إلى ٦٥% على محفظة البنك غير المضمونة لتعكس بيانات التحصيل التاريخية إلى جانب خطة الأعمال المستقبلية للبنك. إن تأثير هذا التغيير في التقدير تم الإفصاح عنها في الإيضاح ٧ (ضمن القروض والسلفيات) بالإضافة إلى الإيضاح ٢٦ (ضمن الالتزامات والمطلوبات الطارئة).

إن الافتراضات المستخدمة لتقديرات خسارة الائتمان المتوقعة الأكثر أهمية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ موضح أدناه. إن سيناريو الحالة الأساسي والسيناريوهات التصاعدية والتنازلية تم استخدامها لجميع المحافظ مع مراعاة متغيرات الاقتصاد الكلي الأساسية التالية:

٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	الاحتمالات المحددة	السيناريو	متغيرات الاقتصاد الكلي
٦٤,٣	٦٤,١	٦٤,٢	٦٤,٥	٦٥,٩	٧٢%	الأساس	متوسط سعر النفط للبرميل (دولار أمريكي)
٧٢,٧	٧٢,٥	٧٢,٦	٧٣,٠	٧٤,٥	١٤%	الصاعد	
٦٠,٢	٥٤,٥	٤٠,٨	٣٥,٥	٣٥,٠	١٤%	الهابط	
%٣,٤٧	%٣,٥٣	%٣,٦٠	%٣,٠٠	%٢,٠٠	٧٢%	الأساس	مؤشر المركب الاقتصادي غير النفطي ("مؤشر المركب الاقتصادي")
%٥,٣١	%٥,٤١	%٥,٥١	%٤,٦٠	%٣,٠٦	١٤%	الصاعد	(بموجب الناتج الإجمالي المحلي)
%٢,٩٥	%١,٧٦	-	-	-	١٤%	الهابط	
١٢,٥٤٦	١٢,٣٢٧	١٢,١٣١	١١,٩٥١	١١,٨٩١	٧٢%	الأساس	أسعار العقارات في دبي (سعر مستوى المؤشر بالدرهم)
١٤,٢٥٩	١٤,٠١٠	١٣,٧٨٧	١٣,٥٨٢	١٣,٥١٥	١٤%	الصاعد	
١٠,٦١٦	١٠,٢٩٩	٩,٩٩١	٩,٦٨٨	١٠,٦٧٦	١٤%	الهابط	
%٢,٩٣	%٢,٩٧	%٣,٠٠	%٢,٦٠	%١,٦٠	٧٢%	الأساس	مؤشر المركب الاقتصادي (بموجب الناتج الإجمالي المحلي)
%٤,٤٣	%٤,٤٨	%٤,٥٣	%٣,٩٣	%٢,٤٢	١٤%	الصاعد	
%٢,٥٦	%١,٧٢	-	-	-	١٤%	الهابط	
%٢,٠٠	%٢,٠٠	%٢,٠٠	%٢,١٠	%٣,٦٠	٧٢%	الأساس	التضخم
%٢,٥٦	%٢,٥٦	%٢,٥٦	%٢,٦٨	%٤,٦٠	١٤%	الصاعد	
%١,٨٥	%١,٥٣	%٠,٥٠	%٠,٢٠	%٠,١٠	١٤%	الهابط	

٤ الأحكام والتقدير الهامة للإدارة (تتمة)

٢-٤ الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (تتمة)

تحليل الحساسية

إذا طرأ تغير على متغيرات الاقتصاد الكلي (المدرجة أعلاه) حسب السيناريوهات الأساسية والسيناريوهات التصاعدية والتنازلية، فإن خسائر الائتمان المتوقعة في المرحلة ١ و ٢ سوف تتغير على النحو التالي:

التغيير في خسائر الائتمان المتوقعة نتيجة التغير في متغيرات الاقتصاد الكلي	الأساس	الصاعد	الهابط
المرحلة ١	%٢٨,٧	%٣١,٠	%٣١,٧
المرحلة ٢	%٧١,٣	%٦٩,٠	%٦٨,٣

لم يكن هناك تأثير حساسية جوهري على المرحلة ٣ من خسائر الائتمان المتوقعة.

٣-٤ الاستمرارية

قامت الإدارة بتقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة عاملة وترى أنه يملك الموارد الكافية للاستمرار في العمل في المستقبل المنظور على الرغم من الخسائر المتراكمة المتكبدة حتى تاريخه. ترى الإدارة أن لديها السبيلة الكافية والتمويل من أجل الوفاء بمتطلبات التدفق النقدي عند استحقاقها. كما يقوم البنك بإدارة رأسماله لضمان قدرته على الاستمرار كمنشأة عاملة وزيادة العائد للشركاء. بالإضافة إلى ذلك، لم تصل إلى علم الإدارة وجود أي حالة جوهريّة من عدم اليقين قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة عاملة. لذلك، يستمر إعداد البيانات المالية استناداً إلى مبدأ الاستمرارية.

٥ نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

٢٠١٨	٢٠١٩	
٩٨,٤٦٨	٨١,٠٥٩	نقد في الصندوق
٢٦٤,٠٤٧	٣٣٧,٥٨٠	أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي:
٩٠٠,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠	حسابات مقاصة
٦٢٨,٢٥٢	٥١٥,٨٥٨	شهادات إيداع
		متطلبات الاحتياطي
١,٨٩٠,٧٦٧	٢,١٨٤,٤٩٧	

إن متطلبات الاحتياطي المحتفظ بها لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بالدرهم الإماراتي والدولار الأمريكي غير متوفرة للاستخدام في عمليات البنك اليومية ولا يمكن سحبها إلا بموافقة المصرف المركزي. ومع ذلك، فإن المصرف المركزي، في تعميمه رقم ٢٠٠٨/٤٣١ الصادر بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٨، قد سمح مؤقتاً للبنوك بسحب أكثر من المحدد لهم في حساباتهم الجارية (أ) لغاية مبلغ الاحتياطيات بفائدة تزيد بنسبة ٣% على السعر السائد لإعادة الشراء لدى المصرف المركزي، و(ب) بما يزيد على الاحتياطيات بفائدة تزيد بنسبة ٥% عن السعر السائد لإعادة الشراء لدى المصرف المركزي. ويتغير مستوى الاحتياطي المطلوب في كل شهر وفقاً لتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

بلغ النقد في الصندوق والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي التي تستحق خلال ثلاثة أشهر مبلغ ١,٣٦٨,٦٣٩,٠٠٠ درهم (٢٠١٨ - ١,٠١٢,٥١٥,٠٠٠ درهم).

٥ نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (تتمة)

وفيما يلي تصنيف الأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مع المراحل:

المجموع الف درهم	المرحلة ٣ الف درهم	المرحلة ٢ الف درهم	المرحلة ١ الف درهم	الأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
٢,١٠٣,٤٣٨	-	-	٢,١٠٣,٤٣٨	مرتفع
٢,١٠٣,٤٣٨	-	-	٢,١٠٣,٤٣٨	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

المجموع الف درهم	المرحلة ٣ الف درهم	المرحلة ٢ الف درهم	المرحلة ١ الف درهم	الأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
١,٧٩٢,٢٩٩	-	-	١,٧٩٢,٢٩٩	مرتفع
١,٧٩٢,٢٩٩	-	-	١,٧٩٢,٢٩٩	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٦ مبالغ مستحقة من بنوك أخرى

٢٠١٨ الف درهم	٢٠١٩ الف درهم	ودائع تحت الطلب ودائع لأجل
١١٦,١٩٧	٢٤٥,٣٦٢	
٤٠٣,٩٧٥	٤٩٣,٩٧٥	
٥٢٠,١٧٢	٧٣٩,٣٣٧	

يمتلك البنك مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ضمن المرحلة ١ بمبلغ ٨٦,٠٠٠ درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٨ - ٣٨,٠٠٠ درهم) على المبالغ المستحقة لها من البنوك الأخرى.

المبالغ المستحقة من البنوك الأخرى تشمل مبلغاً قدره ١٠٥,٨٥٨,٠٠٠ درهم (٢٠١٨: ٩٨,٧٨٧,٠٠٠ درهم) مودع لدى بنوك أجنبية خارج دولة الإمارات العربية المتحدة. ويتم الاحتفاظ بمبلغ ١٣٠,١٤٦,٠٠٠ درهم (٢٠١٨: ٧,٩٦٩,٠٠٠ درهم) لدى بنوك أخرى كهامش للمعاملات المشتقة.

٦ مبالغ مستحقة من بنوك أخرى (تتمة)

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
٤٢١,٣٨٥	٥٩٣,٥٠٣	إجمالي المبالغ المستحقة من البنوك الأخرى حسب المنطقة الجغرافية
١٨,١٠١	١٤,٢١٢	داخل الإمارات العربية المتحدة
٨٠,٦٨٦	١٣١,٦٢٢	داخل مجلس التعاون الخليجي
		دول أخرى
<u>٥٢٠,١٧٢</u>	<u>٧٣٩,٣٣٧</u>	

فيما يلي تحليل المبالغ المستحقة من البنوك الأخرى استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية:

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
٣٨	١٦,٧٨٢	AA-
٩,٤٣٩	١٠,٠٦٢	A+
٤٩,١٧٦	١٢٣,٣٩٩	A
١١,٣٨٥	٢١٧,١٦٢	A-
٤٤٥,٥٦٤	٣٤٦,٠٧٤	BBB+
٨٦٩	٢٤,٣٥٦	BBB
٣,٧٠١	١,٥٠٢	BBB- وأقل
<u>٥٢٠,١٧٢</u>	<u>٧٣٩,٣٣٧</u>	

تصنيف الأرصدة الإجمالية للمبالغ المستحقة من البنوك الأخرى مع المراحل

المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
٣٦٧,٤٠٥	-	-	٣٦٧,٤٠٥	مرتفع
٣٧١,٩٣٢	-	-	٣٧١,٩٣٢	قياسي
<u>٧٣٩,٣٣٧</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>٧٣٩,٣٣٧</u>	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
٧٠,٠٣٧	-	-	٧٠,٠٣٧	مرتفع
٤٥٠,١٣٥	-	-	٤٥٠,١٣٥	قياسي
<u>٥٢٠,١٧٢</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>٥٢٠,١٧٢</u>	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٧ القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي

فيما يلي تصنيف محفظة القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي:

٢٠١٨	٢٠١٩
ألف درهم	ألف درهم
١,٧٢٨,٦٠٨	١,٣٦٠,٨٧٩
١٠,٦٥٢,٥٣٥	١٠,٦٤٨,٢٧٠
١,٠٢٧,١٠١	٥٨٧,٣٩٢
٢٤٥,٤٣١	٢٧١,٢٢٨
٥١,١٨٤	٤٨,٦٦٣
١٩٧,٩٥٥	١١٤,١٧٥
١٣,٩٠٢,٨١٤	١٣,٠٣٠,٦٠٧
(١,١٤٣,٧١٣)	(١,٤٦٧,١١٧)
١٢,٧٥٩,١٠١	١١,٥٦٣,٤٩٠

(أ) بحسب النوع:

سحوبات على المكشوف
قروض (متوسطة وقصيرة الأجل)*
قروض مقابل إيصالات أمانة
كمبيالات مخصومة
سلفيات نقدية أخرى
فواتير مسحوبة بموجب خطابات اعتماد

القيمة الإجمالية للقروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي
ناقصاً: مخصص الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي

صافي القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي

* تتضمن قروض الأفراد بقيمة ٢,٨٨٠,١٢٣,٠٠٠ درهم (٢٠١٨: ٣,٠٥٩,٧٦٣,٠٠٠ درهم).

٢٠١٨	٢٠١٩
ألف درهم	ألف درهم
٤٣٤,٦٤٥	٦٨٧,٤٩١
٢,٣٧٢,٤٥٥	١,٩٠٦,٩٥٧
٥,٤٥٤,١٥٨	٥,٢٣٥,٢١٤
١,٤١٩,٧٢٣	١,١٩٣,٩٤٠
٨٤٧,٢٨٢	٥٨٦,١٢٦
١,٣٧٢,٥٢٩	١,٤٨٩,٢٤٢
١,٣٧٩,٣١٣	١,٤٣٤,٠٧٨
٥١٠,٣٤٦	٤٩٧,٢٩٦
١١٢,٣٦٣	٢٦٣
١٣,٩٠٢,٨١٤	١٣,٠٣٠,٦٠٧

(ب) بحسب القطاع الاقتصادي:

القطاع الحكومي والعام
التجاري
القروض الشخصية (أفراد وشركات)
التصنيع
الإنشاءات
الخدمات
المؤسسات المالية
النقل والاتصالات
أخرى

القيمة الإجمالية للقروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي

تدرج القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي بالصافي بعد تنزيل مخصص الانخفاض في القيمة.

إن ذم التمويل الإسلامي المدينة بمبلغ ٧٤٨,٣٣١,٠٠٠ درهم (٢٠١٨ - ٦٧٨,٣٢٣,٠٠٠ درهم) تم تثبيتها من خلال نافذة إسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة بالبنك.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغ إجمالي القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي التي تعرضت لانخفاض فردي في القيمة قبل اقتطاع أي مخصص لانخفاض القيمة تم تقييمه على أساس فردي مبلغاً قدره ١,٤٨٣,٨٢٠,٠٠٠ درهم (٢٠١٨: ١,٢٥٠,٦٠٣,٠٠٠ درهم). وقد تم الإفصاح عن المخصص والضمان المحتفظ به مقابل هذه القروض المنخفضة القيمة في الإيضاح ٢٧ تحت بند مخاطر الائتمان.

٧ القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي (تتمة)

المجموع الف درهم	المرحلة ٣ الف درهم	المرحلة ٢ الف درهم	المرحلة ١ الف درهم	
٢٣,٤٢٤	-	-	٢٣,٤٢٤	مرتفع
١١,٠٠٦,٣٠٦	-	١,٥١٥,٧٣٢	٩,٤٩٠,٥٧٤	قياسي
٥١٧,٠٥٧	-	٥١٧,٠٥٧	-	قائمة المراقبة
١,٤٨٣,٨٢٠	١,٤٨٣,٨٢٠	-	-	متعثر
١٣,٠٣٠,٦٠٧	١,٤٨٣,٨٢٠	٢,٠٣٢,٧٨٩	٩,٥١٣,٩٩٨	مجموع القيمة الدفترية الإجمالية
(١,٤٦٧,١١٧)	(١,١٤٥,١٨٦)	(٢٣٨,٣٨١)	(٨٣,٥٥٠)	خسائر الائتمان المتوقعة
١١,٥٦٣,٤٩٠	٣٣٨,٦٣٤	١,٧٩٤,٤٠٨	٩,٤٣٠,٤٤٨	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

المجموع الف درهم	المرحلة ٣ الف درهم	المرحلة ٢ الف درهم	المرحلة ١ الف درهم	
١١٧,٤٤٤	-	٢٩	١١٧,٤١٥	مرتفع
١٠,٨٩٠,٥٦٥	٢٨,٧٥٢	٨٥٤,٩٧٣	١٠,٠٠٦,٨٤٠	قياسي
١,٦٤٤,٢٠٢	٤,٢٩٣	١,٤٤٩,٦٩٥	١٩٠,٢١٤	قائمة المراقبة
١,٢٥٠,٦٠٣	١,٢٥٠,٦٠٣	-	-	متعثر
١٣,٩٠٢,٨١٤	١,٢٨٣,٦٤٨	٢,٣٠٤,٦٩٧	١٠,٣١٤,٤٦٩	مجموع القيمة الدفترية الإجمالية
(١,١٤٣,٧١٣)	(٧٣٥,٠٤٦)	(٣٤٨,٦٣١)	(٦٠,٠٣٦)	خسائر الائتمان المتوقعة
١٢,٧٥٩,١٠١	٥٤٨,٦٠٢	١,٩٥٦,٠٦٦	١٠,٢٥٤,٤٣٣	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

الحركة في إجمالي أرصدة القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي

المجموع الف درهم	المرحلة ٣ الف درهم	المرحلة ٢ الف درهم	المرحلة ١ الف درهم	
١٣,٩٠٢,٨١٤	١,٢٨٣,٦٤٨	٢,٣٠٤,٦٩٧	١٠,٣١٤,٤٦٩	إجمالي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(٧٠٢,٧٩٨)	١٤٦,٣١٤	(٤٥٨,٦١٨)	(٣٩٠,٤٩٤)	صافي الموجودات المنشأة الجديدة أو المستردة
(١٦٩,٤٠٩)	(١٦٩,٤٠٩)	-	-	المحولات
-	-	٤١٤,٠٤٩	(٤١٤,٠٤٩)	المحول من المرحلة ١
-	٢٣٢,٨١٦	(٢٣٢,٨١٦)	-	المحول من المرحلة ٢
-	(٩,٥٤٩)	٥,٤٧٧	٤,٠٧٢	المحول من المرحلة ٣
١٣,٠٣٠,٦٠٧	١,٤٨٣,٨٢٠	٢,٠٣٢,٧٨٩	٩,٥١٣,٩٩٨	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٧ القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي (تتمة)

المجموع الف درهم	المرحلة ٣ الف درهم	المرحلة ٢ الف درهم	المرحلة ١ الف درهم	
١٤,١٥٨,٥٠٦	١,٢٠٦,٤٣٤	٢,٣٧١,٧٨٨	١٠,٥٨٠,٢٨٤	إجمالي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
١٨٦,٢٣٦	٣٨,٨٣٠	(٤٩٥,٠٥٣)	٦٤٢,٤٥٩	صافي الموجودات المنشأة الجديدة أو المستردة
(٤٤١,٩٢٨)	(٤٤١,٩٢٨)	-	-	المشطوبات
-	٣٧,٣٠٥	٨٧٠,٩٦٩	(٩٠٨,٢٧٤)	المحول من المرحلة ١
-	٤٤٣,٠٠٧	(٤٤٣,٠٠٧)	-	المحول من المرحلة ٢
-	-	-	-	المحول من المرحلة ٣
<u>١٣,٩٠٢,٨١٤</u>	<u>١,٢٨٣,٦٤٨</u>	<u>٢,٣٠٤,٦٩٧</u>	<u>١٠,٣١٤,٤٦٩</u>	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

الحركة في مخصص الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي:

المجموع الف درهم	المرحلة ٣ الف درهم	المرحلة ٢ الف درهم	المرحلة ١ الف درهم	
١,١٤٣,٧١٣	٧٣٥,٠٤٦	٣٤٨,٦٣١	٦٠,٠٣٦	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
-	-	(٣٢٧)	٣٢٧	التغيرات نتيجة للمخصصات المثبتة في الرصيد الافتتاحي والتي تم:
-	-	٢٣,٩١٧	(٢٣,٩١٧)	تحويلها إلى خسارة الائتمان المتوقعة لفترة ١٢ شهراً
-	١٠٨,٥٤٣	(١٠٨,٥٤٣)	-	تحويلها إلى خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتبقي والتي لم تنخفض قيمتها الائتمانية
(١٦,٩٨٤)	(١٦,٩٨٤)	-	-	تحويلها إلى خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتبقي والتي انخفضت قيمتها الائتمانية
٣٥٩,٥٥٣	٣٦٥,٦٩٠	(٣٥,٧٣٦)	٢٩,٥٩٩	تحويلها إلى خسارة الائتمان المتوقعة لمدة العمر المتبقي والتي انخفضت قيمتها الائتمانية على الائتمانات والمطلوبات الطارئة (إيضاح ٢٦)
٧٢,٨١٤	-	٥٥,٣٠٩	١٧,٥٠٥	المحمل إلى بيان الدخل (إيضاح ٢٢)
(٩١,٩٧٩)	(٤٧,١٠٩)	(٤٤,٨٧٠)	-	تغير في التقدير (إيضاحي ٤-٢ و ٢٢)
-	-	-	-	المشطوبات
<u>١,٤٦٧,١١٧</u>	<u>١,١٤٥,١٨٦</u>	<u>٢٣٨,٣٨١</u>	<u>٨٣,٥٥٠</u>	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٧ القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي (تتمة)

الحركة في مخصص الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي (تتمة):

المجموع الف درهم	المرحلة ٣ الف درهم	المرحلة ٢ الف درهم	المرحلة ١ الف درهم	
١,٢٧٩,٩٦٢	٧٥٨,٦٩٠	٤٤٥,٤٣٧	٧٥,٨٣٥	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨
-	-	(٨٣)	٨٣	التغيرات نتيجة للمخصصات المثبتة في الرصيد الافتتاحي والتي تم: تحويلها إلى خسارة الائتمان المتوقعة لفترة ١٢ شهرًا
-	-	٦,٠٤٩	(٦,٠٤٩)	تحويلها إلى خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتبقي والتي لم تنخفض قيمتها الائتمانية
-	١٣٣,٧٢٠	(١٣٣,٧٢٠)	-	تحويلها إلى خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتبقي والتي انخفضت قيمتها الائتمانية
٢٨٣,٥٤٨ (٤١٩,٧٩٧)	٢٦٢,٤٣٣ (٤١٩,٧٩٧)	٣٠,٩٤٨ -	(٩,٨٣٣) -	المحمل إلى بيان الدخل (إيضاح ٢٢) المشطوبات
١,١٤٣,٧١٣	٧٣٥,٠٤٦	٣٤٨,٦٣١	٦٠,٠٣٦	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (مدقق)

فيما يلي التحليل القطاعي للقروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي في فئة التعثر والمخصصات ذات العلاقة التي
انخفضت قيمتها:

٢٠١٨		٢٠١٩		
مخصص محدد الف درهم	إجمالي التعرض الف درهم	مخصص الانخفاض في القيمة الف درهم	إجمالي التعرض الف درهم	بحسب القطاع الاقتصادي
١٩٨,٣٦٠	٢٩٢,٣٩٨	٣٠٣,٧٢٨	٣٤٧,٨٣٤	التجاري
٤٣,٤٣١	١١٢,٧١٧	٩٤,٤٠٩	١٨٤,٤٩٧	القروض الشخصية (أفراد وشركات)
١٥٤,٣٨٠	٢٩٣,٠١٤	٢٥٩,٤٢٠	٣٧٨,٠٣٩	التصنيع
٤٧,٩٩٥	٨٦,٢٧٧	١١,٦٨٩	٢٦,٣٤٢	الإنشاءات
١٦٩,٨٦٨	٢٢٥,٨٧٨	٢٨٦,١٢٦	٣٠٠,٤٥٦	الخدمات
٤١,٣٣٦	٨٤,٧٧٨	٤٦,٣٢٧	٨٥,٩٧١	المؤسسات المالية
٧٩,٦٧٦	١٥٥,٥٤١	١٤٣,٤٨٧	١٦٠,٦٨١	النقل والاتصالات
٧٣٥,٠٤٦	١,٢٥٠,٦٠٣	١,١٤٥,١٨٦	١,٤٨٣,٨٢٠	المجموع

يتم تحديد انخفاض القيمة العادلة للضمان الذي يحتفظ به البنك المتعلق بالقروض للعملاء من الأفراد والشركات بشكل فردي كما
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بقيمة ٦٧٥,٩٢٠,٠٠٠ درهم (٢٠١٨: ٦٠١,١٦٨,٠٠٠ درهم). يتكون الضمان من النقد والأوراق المالية
والرهون على الممتلكات العقارية والمركبات والآلات والماكينات والمخزون والذمم المدينة التجارية والضمانات من الشركات
الأم للقروض لشركاتها التابعة أو شركات البنك الأخرى. إن البنك، خلال العام، لم يستحوذ على أية ضمانات (٢٠١٨: ١٧,٥٢٨,٠٠٠
درهم).

٨ الاستثمارات والأدوات الإسلامية

٢٠١٨			٢٠١٩			
المجموع الف درهم	غير مدرجة الف درهم	مدرجة الف درهم	المجموع الف درهم	غير مدرجة الف درهم	مدرجة الف درهم	
						الدين:
						القيمة العادلة من خلال
						بنود الدخل الشامل
						الأخرى
٢,٩٨٨,٥٥٥	-	٢,٩٨٨,٥٥٥	٢,٧٤٤,١٨٥	-	٢,٧٤٤,١٨٥	محلية
٥٩٦,٣٤٧	-	٥٩٦,٣٤٧	٧٣٩,٥٠٠	-	٧٣٩,٥٠٠	خارجية
						القيمة العادلة من خلال
						الربح أو الخسارة
١٩٠,٩٦٩	-	١٩٠,٩٦٩	-	-	-	خارجية
						التكلفة المضافة
٤٨,٨٥٢	-	٤٨,٨٥٢	١٨,٣٨٣	-	١٨,٣٨٣	محلية
٣,٨٢٤,٧٢٣	-	٣,٨٢٤,٧٢٣	٣,٥٠٢,٠٦٨	-	٣,٥٠٢,٠٦٨	مجموع سندات الدين
						حقوق الملكية:
						القيمة العادلة من خلال
						بنود الدخل الشامل
						الأخرى
٤٦٧	٤٦٧	-	٤٦٧	٤٦٧	-	محلية
٣٦٧	٧٦	٢٩١	٣٦١	٧٦	٢٨٥	خارجية
٨٣٤	٥٤٣	٢٩١	٨٢٨	٥٤٣	٢٨٥	مجموع حقوق الملكية
٣,٨٢٥,٥٥٧	٥٤٣	٣,٨٢٥,٠١٤	٣,٥٠٢,٨٩٦	٥٤٣	٣,٥٠٢,٣٥٣	مجموع الاستثمارات
(١,٤٢٣)			(١٠٠)			الخسائر الائتمانية المتوقعة
٣,٨٢٤,١٣٤			٣,٥٠٢,٧٩٦			صافي الاستثمارات

تتضمن المبالغ الواردة أعلاه استثمارات في أوراق مالية بقيمة ٤٥٥,٩٥٥,٠٠٠ درهم (٢٠١٨: ٦٧٨,٣٧٢,٠٠٠ درهم) مضمونة بموجب اتفاق إعادة الشراء المبرم مع المقرضين. يحتفظ البنك بمخصص لخسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ ٤,٧٠٦,٠٠٠ درهم (٢٠١٨ - ٩,١٨٩,٠٠٠ درهم) على هذه الأوراق المالية الاستثمارية المضمونة بموجب اتفاقيات إعادة شراء.

خلال السنة، استثمر البنك في أسهم غير مدرجة لإحدى الشركات بمبلغ لا شيء (٢٠١٨: ١٦٦,٠٠٠ درهم) والتي تم تصنيفها ضمن المستوى الثالث.

٨ الاستثمارات والأدوات الإسلامية (تتمة)

تصنيف الأرصدة الإجمالية للأوراق المالية الاستثمارية (بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى وبالتكلفة المطفأة) مع المراحل:

المجموعة الف درهم	المرحلة ٣ الف درهم	المرحلة ٢ الف درهم	المرحلة ١ الف درهم	
١,٤٤٧,٢٥٠	-	-	١,٤٤٧,٢٥٠	مرتفع
٢,٠٥٤,٨١٨	-	-	٢,٠٥٤,٨١٨	قياسي
٣,٥٠٢,٠٦٨	-	-	٣,٥٠٢,٠٦٨	مجموع القيمة الدفترية الإجمالية
(٢١,٩٥٦)	-	-	(٢١,٩٥٦)	خسائر الائتمان المتوقعة
٣,٤٨٠,١١٢	-	-	٣,٤٨٠,١١٢	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
المجموعة الف درهم	المرحلة ٣ الف درهم	المرحلة ٢ الف درهم	المرحلة ١ الف درهم	
٢,٣٦٠,٩٦٤	-	-	٢,٣٦٠,٩٦٤	مرتفع
١,٢٧٢,٧٩٠	-	-	١,٢٧٢,٧٩٠	قياسي
٣,٦٣٣,٧٥٤	-	-	٣,٦٣٣,٧٥٤	مجموع القيمة الدفترية الإجمالية
(٢٠,٩٢٩)	-	-	(٢٠,٩٢٩)	خسائر الائتمان المتوقعة
٣,٦١٢,٨٢٥	-	-	٣,٦١٢,٨٢٥	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

الحركة في مخصص الانخفاض في قيمة الأوراق المالية الاستثمارية (بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى وبالتكلفة المطفأة):

المجموعة الف درهم	المرحلة ٣ الف درهم	المرحلة ٢ الف درهم	المرحلة ١ الف درهم	
٢٠,٩٢٩	-	-	٢٠,٩٢٩	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
١,٠٢٧	-	-	١,٠٢٧	المحقل على بيان الدخل (إيضاح ٢٢)
٢١,٩٥٦	-	-	٢١,٩٥٦	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٨ الاستثمارات والأدوات الإسلامية (تتمة)

الحركة في مخصص الانخفاض في قيمة الأوراق المالية الاستثمارية (بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى وبالتكلفة المطفأة): (تتمة)

المجموع ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ١ ألف درهم	
١٦,١٤٩	-	٤٣١	١٥,٧١٨	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٨
-	-	(٤٣١)	٤٣١	التغيرات بسبب موجودات مالية مثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تم تحويلها إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً
٤,٧٨٠	-	-	٤,٧٨٠	المحتمل على بيان الدخل (إيضاح ٢٢)
٢٠,٩٢٩	-	-	٢٠,٩٢٩	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

فيما يلي تحليل للاستثمارات استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية:

المجموع ألف درهم	استثمارات أخرى ألف درهم	سندات الدين ألف درهم	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٧٨٨,٣٦٩	-	٧٨٨,٣٦٩	AA
٥١,٩٣٠	-	٥١,٩٣٠	A+
٢٤٧,٨٥٩	-	٢٤٧,٨٥٩	A
٣٥٩,٠٩٢	-	٣٥٩,٠٩٢	A-
٥٧٥,٤١٦	-	٥٧٥,٤١٦	BBB+
٨٦٦,٠٤٦	-	٨٦٦,٠٤٦	BBB- وأقل
٦١٤,١٨٤	٨٢٨	٦١٣,٣٥٦	غير مصنف
٣,٥٠٢,٨٩٦	٨٢٨	٣,٥٠٢,٠٦٨	إجمالي الاستثمارات
(١٠٠)	-	(١٠٠)	ناقصاً: مخصص الخسارة الائتمانية
٣,٥٠٢,٧٩٦	٨٢٨	٣,٥٠١,٩٦٨	صافي الاستثمارات

٨ الاستثمارات والأدوات الإسلامية (تتمة)

فيما يلي تحليل للاستثمارات استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية: (تتمة)

المجموع ألف درهم	استثمارات أخرى ألف درهم	سندات الدين ألف درهم	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
١,٠٥٤,٨٧٩	-	١,٠٥٤,٨٧٩	AA
٤٨,٦٨٩	-	٤٨,٦٨٩	A+
٢٧١,٤٥١	-	٢٧١,٤٥١	A
٢٩١,٦٨٠	-	٢٩١,٦٨٠	A-
٥٣٦,٣٢٥	-	٥٣٦,٣٢٥	BBB+
٦٤٩,٦١٢	-	٦٤٩,٦١٢	BBB- وأقل
٩٧٢,٩٢١	٨٣٤	٩٧٢,٠٨٧	غير مصنف
٣,٨٢٥,٥٥٧	٨٣٤	٣,٨٢٤,٧٢٣	إجمالي الاستثمارات
(١,٤٢٣)	-	(١,٤٢٣)	ناقصاً: مخصص الخسارة الائتمانية
٣,٨٢٤,١٣٤	٨٣٤	٣,٨٢٣,٣٠٠	صافي الاستثمارات

٩ ممتلكات ومعدات وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ

المجموع ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف درهم	مركبات وتحسينات على عقار مستأجر وأثاث وتجهيزات ومعدات ألف درهم	أرض ومبان بنظام التملك الحر ألف درهم	التكلفة أو التقييم: في ١ يناير ٢٠١٩ تصحيح الأرصدة الافتتاحية معاد إدراجها في ١ يناير ٢٠١٩ إضافات تحويلات مشطوبات (إيضاح ٢١)
٧٩٤,٩١٣	٩٦,٦٨٨	٢٦٥,٨٦٥	٤٣٢,٣٦٠	في ١ يناير ٢٠١٩
(٣)	٢	(٧)	٢	تصحيح الأرصدة الافتتاحية
٧٩٤,٩١٠	٩٦,٦٩٠	٢٦٥,٨٥٨	٤٣٢,٣٦٢	معاد إدراجها في ١ يناير ٢٠١٩
٢٤,٦٧٢	٢١,١٤١	٣,٥٣١	-	إضافات
-	(١,٨٥٦)	١,٨٥٦	-	تحويلات
(٥,٧٢٤)	(٥,٧٢٤)	-	-	مشطوبات (إيضاح ٢١)
٨١٣,٨٥٨	١١٠,٢٥١	٢٧١,٢٤٤	٤٣٢,٣٦٢	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٢١٦,٥٥٨	-	١٩٦,٩٢٠	١٩,٦٣٨	الاستهلاك:
(٣)	-	(٨)	٥	في ١ يناير ٢٠١٩
٢١٦,٥٥٥	-	١٩٦,٩١٢	١٩,٦٤٣	تصحيح الأرصدة الافتتاحية
٢٥,٤٢٤	-	٢١,٦٧٧	٣,٧٤٧	معاد إدراجها في ١ يناير ٢٠١٩
٢٤١,٩٧٩	-	٢١٨,٥٨٩	٢٣,٣٩٠	المحتمل السنة
(١٤١,٣٠٨)	(٥٦,٠٢٩)	-	(٨٥,٢٧٩)	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٤٣٠,٥٧٠	٥٤,٢٢٢	٥٢,٦٥٥	٣٢٣,٦٩٣	الانخفاض في قيمة العقارات
				صافي القيمة الدفترية
				في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٩ ممتلكات ومعدات وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ (تتمة)

المجموع الف درهم	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ الف درهم	مركبات وتحسينات على عقار مستأجر وأثاث وتجهيزات ومعدات الف درهم	أرض ومبان بنظام التملك الحر الف درهم	التكلفة أو التقييم: في ١ يناير ٢٠١٨
٧٨٢,٦٩٩	٨٣,٢٨٠	٢٦٧,١٦٢	٤٣٢,٢٥٧	في ١ يناير ٢٠١٨
٢١,٧٩٣	١٦,٧٦٣	٤,٩٢٧	١٠٣	إضافات
-	(٣,٣٥٥)	٣,٣٥٥	-	تحويلات
(٩,١٥٤)	-	(٩,١٥٤)	-	مشطوبات (إيضاح ٢١)
(٤٢٥)	-	(٤٢٥)	-	استبعادات
٧٩٤,٩١٣	٩٦,٦٨٨	٢٦٥,٨٦٥	٤٣٢,٣٦٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
١٩٢,٧٣٩	-	١٧٦,٨٤٥	١٥,٨٩٤	الاستهلاك: في ١ يناير ٢٠١٨
٢٩,٣٥٧	-	٢٥,٦١٣	٣,٧٤٤	المحتمل السنة
-	-	-	-	تحويل
(٥,٢٩٥)	-	(٥,٢٩٥)	-	مشطوبات (إيضاح ٢١)
(٢٤٣)	-	(٢٤٣)	-	استبعادات
٢١٦,٥٥٨	-	١٩٦,٩٢٠	١٩,٦٣٨	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
٥٧٨,٣٥٥	٩٦,٦٨٨	٦٨,٩٤٥	٤١٢,٧٢٢	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

بلغت تكلفة الأرض بنظام التملك الحر أعلاه ٣٣٨,٣٦٨,٠٠٠ درهم (٢٠١٨: ٣٣٨,٣٦٨,٠٠٠ درهم).

خلال ٢٠١٩، تتعلق الإضافات إلى الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بالمصاريف المتكبدة فيما يتعلق بشراء ممتلكات ومعدات بقيمة ٢١,١٤١,٠٠٠ درهم (٢٠١٨: ١٦,٧٦٣,٠٠٠ درهم). عند إكمال المشاريع المرتبطة، تم تحويل ١,٨٥٦,٠٠٠ درهم (٢٠١٨: ٣,٣٥٥,٠٠٠ درهم) إلى "مركبات، وتحسينات على عقار مستأجر، وأثاث وتجهيزات ومعدات" بينما تم شطب ٥,٧٢٤,٠٠٠ درهم (٢٠١٨: لا شيء).

خلال ٢٠١٩، قام البنك بمراجعة شبكة فروع وشطب مباني وأثاث ومعدات بصافي قيمة دفترية لا شيء (٢٠١٨: ٣,٨٥٩,٠٠٠ درهم).

تتضمن الموجودات الثابتة والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ قطع أراضي بإجمالي قيم دفترية قدرها ٤٢٢,١٠٠,٠٠٠ درهم (٢٠١٨) - ٤١٦,١٦٥,٠٠٠ درهم). انتهت الإدارة من تقييم القيم الدفترية لقطع الأراضي هذه، وبناءً عليه قامت بتثبيت انخفاض في القيمة بمبلغ ١٤١,٣٠٨,٠٠٠ درهم (٢٠١٨ - لا شيء).

الموجودات غير الملموسة المتعلقة ببرمجيات الحاسوب مدرجة ضمن المعدات بصافي قيمة دفترية بلغت ١٣,٦٤٨,٠٠٠ درهم (٢٠١٨: ٢٠,٣٥٧,٠٠٠ درهم). فيما يلي توصيف لتقنيات التقييم المستخدمة والمدخلات الرئيسية لتقييم العقارات:

٩ ممتلكات ومعدات وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ (تتمة)

المدى	المدخلات الهامة غير الملحوظة	أساليب التقييم	
٢٤ شهراً ٨,٠% برج أ و برج ب سعر البيع	مدة الإنشاء معدل الخصم التطوير المقترح لبرجين إيرادات المبيعات المقدرة لكل قدم مربع	التدفقات النقدية المخصومة (يشار إليه أدناه)	قطعة ١
- برج أ (١,٥٠٠ درهم- ١,٧٠٠ لكل قدم مربع) - برج ب (١,١٥٠ درهم- ١,٦٠٠ لكل قدم مربع)			
يتألف البرج من أرضي + ٣١ طابق و ٧ مستويات إضافية أرضي + ٥ (١,٦٦٥ درهم لكل قدم مربع) إلى أرضي + ٢٠ (٧,٤١٥ درهم لكل قدم مربع)	التطوير المقترح لبرج واحد قيمة الأرض بناء على مدى الارتفاع	طريقة مقارنة المبيعات (يشار إليه أدناه)	قطعة ٢
تباع بقيمة ٦,٣٣٣ درهم لكل قدم مربع في المواقع المجاورة	مبيعات أخيرة قابلة للمقارنة في السنة المالية ٢٠١٥		

طريقة تقييم التدفقات النقدية المخصومة

تتضمن طريقة التدفقات النقدية المخصومة تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة من العقار بناءً على افتراضات محددة تستند إلى السوق. تسمح هذه الطريقة بتحديد نماذج واضحة للدخل المرتبط بتطوير العقار. ويتم خصم هذه المزايا المالية المستقبلية إلى القيمة الحالية بإتباع معدل خصم مناسب.

طريقة مقارنة المبيعات

تتضمن هذه الطريقة تحليل المبيعات وطلب أسعار قطع أرض مماثلة ومقارنتها بالعقارات المملوكة.

١٠ موجودات أخرى

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
١٠٢,٠٢٠	٩٦,٣٢٠	فوائد مستحقة
٨٣,٦٣٦	٢٥,١٦٣	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات (إيضاح ٢٥)
٣٨٥,٧٤٤	٣١٤,٣٠٣	قبولات
٧٣,٩٢٨	٦٥,٤٧١	مبالغ مدفوعة مقدماً وموجودات أخرى
-	١٨,٠٥٩	موجودات حق الاستخدام
٢٩٣,١٦٠	١٨٤,٩١٥	موجودات معاد تملكها مقابل تسوية الديون (راجع أدناه)
٩٣٨,٤٨٨	٧٠٤,٢٣١	

بلغت محفظة موجودات البنك المحتفظ بها والتي تمت إعادة الاستحواذ عليها عند تسوية الديون مبلغ ٢٩٣,١٦٠,٠٠٠ درهم (٢٠١٨ - ٢٩٣,١٦٠,٠٠٠ درهم). خلال سنة ٢٠١٩، انتهت الإدارة من تقييم القيم الدفترية لهذه العقارات، وبناءً عليه قامت بتثبيت انخفاض في القيمة بمبلغ ١٠٨,٢٤٥,٠٠٠ درهم (٢٠١٨ - لا شيء).

١٠ موجوات أخرى (تتمة)

وفيما يلي تصنيف التعرض الائتماني للموجوات الأخرى مع المراحل:

المجموع الف درهم	المرحلة ٣ الف درهم	المرحلة ٢ الف درهم	المرحلة ١ الف درهم	موجوات أخرى
٢٣,١٦٣	-	-	٢٣,١٦٣	مرتفع
٤٤٦,٧٤٠	-	١٣٤,٩٢٦	٣١١,٨١٤	قياسي
٥,١٩١	-	٢,٣٠٥	٢,٨٨٦	قائمة المراقبة
٤٧٥,٠٩٤	-	١٣٧,٢٣١	٣٣٧,٨٦٣	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
المجموع الف درهم	المرحلة ٣ الف درهم	المرحلة ٢ الف درهم	المرحلة ١ الف درهم	موجوات أخرى
٧٦,٦٧٢	-	-	٧٦,٦٧٢	مرتفع
٥٢٠,١٠٠	-	٢٩,٢٥٦	٤٩٠,٨٤٤	قياسي
٢١,٢٧٣	-	١٩,٤٦٨	١,٨٠٥	قائمة المراقبة
٦١٨,٠٤٥	-	٤٨,٧٢٤	٥٦٩,٣٢١	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

١١ مبالغ مستحقة إلى البنوك

٢٠١٨ الف درهم	٢٠١٩ الف درهم	ودائع تحت الطلب ودائع لأجل
٣٠,١٦٨	٧,٧٣٢	
٢,١٢١,٢٨٠	١,٨٦٩,٩٨٥	
٢,١٥١,٤٤٨	١,٨٧٧,٧١٧	

تتضمن الودائع لأجل القروض من خلال اتفاقيات إعادة الشراء بقيمة ٣٤٨,٨٨٨,٠٠٠ درهم (٢٠١٨: ٥٥٠,٨٧٥,٠٠٠ درهم). وتشمل الودائع تحت الطلب لاشيء (٢٠١٨: ١٨,٤٩٥,٠٠٠ درهم) محتفظ به كهامش للمعاملات المشتقة.

١١ مبالغ مستحقة إلى البنوك (نتمة)

٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٩ ألف درهم	
٩٣٢,٢٩٣	١,٣٢٢,٧٨٣	مجموع المبالغ المستحقة من البنوك حسب المنطقة الجغرافية
٢٨١,٦٩٤	٥٧,٩٣٧	داخل الإمارات العربية المتحدة
٩٣٧,٤٦١	٤٩٦,٩٩٧	داخل مجلس التعاون الخليجي
		دول أخرى
<u>٢,١٥١,٤٤٨</u>	<u>١,٨٧٧,٧١٧</u>	

١٢ ودائع العملاء وودائع العملاء الإسلامية

٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٩ ألف درهم	
١٠,٠٠٥,٥٣٢	٩,٥٣٦,٥٧٢	ودائع لأجل
٣,٦٣٠,٣٢٥	٢,٨٣٤,٥٥١	حسابات جارية
٤٠٣,١٠٢	٣١٤,٤٤٥	حسابات توفير وتحت الطلب
<u>١٤,٠٣٨,٩٥٩</u>	<u>١٢,٦٨٥,٥٦٨</u>	

يتم تنفيذ وداائع العملاء، بما في ذلك الودائع الإسلامية للعملاء بمبلغ ٣,٠٤١,٦١٧,٠٠٠ درهم (٢٠١٨) - ٤,٤٦٢,٥٥٣,٠٠٠ درهم) من خلال نافذة إسلامية للبنك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

١٣ قروض متوسطة الأجل

الحركة في القروض متوسطة الأجل خلال السنة كانت على النحو التالي:

٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٩ ألف درهم	
٨٤٤,٦٢٩	٩٥٤,٨٥٠	الرصيد كما في ١ يناير
٦٧٩,٤١٣	٨٠٧,٩٥١	المصدر خلال السنة
(٥٦٩,١٩٢)	(٢٧٥,٤٣٨)	المسدد خلال السنة
<u>٩٥٤,٨٥٠</u>	<u>١,٤٨٧,٣٦٣</u>	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر

١٣ قروض متوسطة الأجل (تتمة)

يوضح الجدول أدناه تفاصيل فترات الاستحقاق والعملات الأجنبية ومعدلات الفوائد للقروض متوسطة الأجل:

٢٠١٨	٢٠١٩	معدل الفائدة	ثابت/ متغير	العملة	تاريخ الاستحقاق
٢٧٥,٤٣٧	-	ليبور + ١,٥٠%	متغير	دولار أمريكي	٢٠١٩
٦٧٩,٤١٣	٦٧٩,٤١٣	ليبور + ١,٥٠%	متغير	دولار أمريكي	٢٠٢٠
-	٩١,٨١٣	ليبور + ١,٢٠%	متغير	دولار أمريكي	٢٠٢٠
-	٧١٦,١٣٧	ليبور + ١,٤٠%	متغير	دولار أمريكي	٢٠٢١
٩٥٤,٨٥٠	١,٤٨٧,٣٦٣				

١٤ مطلوبات أخرى

٢٠١٨	٢٠١٩	
٣٨٥,٧٤٤	٣١٤,٣٠٣	أوراق قبول
١٦٧,٢٦٦	١٨١,٧٠٩	فوائد مستحقة الدفع
٦٤,٠٨٨	١٣٥,٥٠٣	القيمة العادلة السلبية للمشتقات (إيضاح ٢٥)
٤٢,٩٥٩	٩١,٣٨١	خسارة الائتمان المتوقعة على التعرضات خارج الميزانية العمومية والمبالغ المستحقة من البنوك الأخرى
٣٠,٣٣٩	٣١,٩٩١	مخصصات متعلقة بالموظفين
٦٨,٠٠٦	٣١,٤٠٢	مصاريف مستحقة الدفع
٣٢,٤٠٣	٢٥,٥٩٧	شيكات غير مقدمة
-	١٨,٢٤٧	بند مطلوبات عقد الإيجار
٤٥,٤٩٥	٨٣,٨٢٦	أخرى
٨٣٦,٣٠٠	٩١٣,٩٥٩	

٢٠١٨	٢٠١٩	
٢٨,٥١٩	٢٣,٠٥٨	مخصصات متعلقة بالموظفين
١,٨٢٠	٨,٩٣٣	يتكون إجمالي التزام مستحقات الموظفين من:
٣٠,٣٣٩	٣١,٩٩١	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
		مطلوبات أخرى

١٤ مطلوبات أخرى

وفقاً لقوانين العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة، يقدم البنك مكافآت نهاية الخدمة للموظفين الوافدين. فيما يلي الحركة في الالتزام المدرج في بيان المركز المالي فيما يتعلق بمكافآت نهاية الخدمة:

٢٠١٨	٢٠١٩
ألف درهم	ألف درهم
٢٨,١١٦	٢٨,٥١٩
٨,٠٩٥	٦,٥٥٩
(٧,٦٩٢)	(١٢,٠٢٠)
<u>٢٨,٥١٩</u>	<u>٢٣,٠٥٨</u>

الالتزام كما في ١ يناير
مصرف مدرج في بيان الدخل
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين

الالتزام كما في ٣١ ديسمبر

١٥ رأس المال والاحتياطيات

(أ) رأس المال

يتكون رأس المال المُصرَّح به والمصدر والمدفوع بالكامل لدى البنك من ٢,٠٦٢,٥٥٠,٦٤٩ سهماً (٢٠١٨: ٢,٠٦٢,٥٥٠,٦٤٩ سهماً) بقيمة كل منها درهم واحد. انظر إيضاح ٢٢ للتفاصيل.

عقد البنك اجتماع جمعية عمومية غير عادية في ١٥ يناير ٢٠١٨ للموافقة على طرح أسهم للمساهمين الحاليين بواقع سهم واحد عادي لكل سهمين عاديين محتفظ بهما. ولاحقاً في مارس ٢٠١٨، تم اكتتاب الأسهم بالكامل ونتج عن ذلك زيادة في رأس المال المدفوع للبنك بقيمة ٦٨٧,٥١٦,٨٨٣ درهم من ١,٣٧٥,٠٣٣,٧٦٦ درهم (١,٣٧٥,٠٣٣,٧٦٦ سهماً عادياً) إلى ٢,٠٦٢,٥٥٠,٦٤٩ درهم (٢,٠٦٢,٥٥٠,٦٤٩ سهماً عادياً).

(ب) احتياطي خاص

وفقاً للمادة رقم ١٤ من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠١٨ في شأن المصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم القطاع المصرفي، يتعين تحويل ما نسبته ١٠٪ من صافي الأرباح إلى احتياطي خاص غير قابل للتوزيع حتى يبلغ رصيد هذا الاحتياطي ما يُعادل ٥٠٪ من رأس المال المدفوع.

(ج) احتياطي قانوني

وفقاً للمادة رقم ٢ من القانون الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ لدولة الإمارات العربية المتحدة والنظام الأساسي للبنك، يلزم تحويل ما نسبته ١٠٪ من صافي الربح إلى احتياطي قانوني غير قابل للتوزيع حتى يبلغ رصيد الاحتياطي ما يُعادل ٥٠٪ من رأس المال المدفوع.

(د) احتياطي عام

يمكن استخدام الاحتياطي العام لأي غرض يحدده قرار المساهمين في البنك في اجتماع الجمعية العمومية العادية بناءً على توصية مجلس الإدارة.

١٥ رأس المال والاحتياطيات (تتمة)

(هـ) احتياطي إعادة التقييم

يتم استخدام احتياطي إعادة التقييم لتسجيل الزيادات في القيمة العادلة للأرض والمباني ذات التملك الحر والانخفاضات إلى الحد الذي تتعلق فيه هذه الانخفاضات بالزيادة في نفس بند الموجودات المسجل سابقاً ضمن الدخل الشامل. في ٢٠٠٨، غير البنك سياسته المحاسبية إلى الأساس المحاسبي بالتكلفة بخصوص الأرض والمباني.

(و) توزيعات الأرباح

لا يقترح أعضاء مجلس الإدارة دفع أي توزيعات أرباح عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢٠١٨: لا شيء).

(ز) تغيرات متراكمة في القيمة العادلة

تتضمن التغيرات المتراكمة في احتياطي القيمة العادلة صافي التغير في القيمة العادلة للموجودات من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى وصافي الجزء الفعال للتغيرات في القيمة العادلة لتحوطات التدفقات النقدية (إن وجدت).

١٦ دخل الفوائد والدخل من منتجات التمويل الإسلامي

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
٧٢٠,٣٣٣	٦٧٧,٣٨٣	فائدة على القروض والسلفيات للعملاء
٧٩,٣٣٦	١٠١,٧٥٨	فائدة على معاملات أسواق المال ومعاملات بين البنوك
١٣٣,٣٩٩	١٤٥,٢١٣	فائدة على سندات دين استثمارية والربح عن الصكوك
<u>٩٣٣,٠٦٨</u>	<u>٩٢٤,٣٥٤</u>	

١٧ مصاريف الفوائد وتوزيعات على المودعين

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
٢٩٧,١٢٣	٣٥٦,٤٤١	فائدة على ودائع العملاء
١٤٧,٧١٨	١٧٦,٩٤٧	فائدة على المعاملات بين البنوك
<u>٤٤٤,٨٤١</u>	<u>٥٣٣,٣٨٨</u>	

١٨ صافي دخل الرسوم والعمولات

٢٠١٨	٢٠١٩	
الف درهم	الف درهم	
١٧,٨٧٤	١٦,٣٠٠	رسوم على خطابات الاعتماد واوراق القبول
٣١,٢٨٩	٢٨,٦٥٤	رسوم على الضمانات
٤١,٧٦٠	٤٤,٣٧٩	رسوم على قروض وسلفيات
(١٤,٦٢٦)	(١٤,٢٧٠)	مصاريف العمولات
<u>٧٦,٢٩٧</u>	<u>٧٥,٠٦٣</u>	

١٩ دخل الصرف الأجنبي

يتكون دخل الصرف الأجنبي بشكل رئيسي من صافي أرباح بقيمة ١٦,٥٥١,٠٠٠ درهم (٢٠١٨: ٢١,٥٢٣,٠٠٠ درهم) ناشئة من المتاجرة بالعمولات الأجنبية.

٢٠ دخل تشغيلي آخر

٢٠١٨	٢٠١٩	
الف درهم	الف درهم	
٢٨,٩٠٨	٢٨,١١٠	اتعاب مستردة من عملاء
٤,٤٢٠	٣,٧٥٣	إيرادات من تحصيلات
٢٠,٠٨٨	٢٣,١٣٠	أخرى
<u>٥٣,٤١٦</u>	<u>٥٤,٩٩٣</u>	

تتضمن الإيرادات الأخرى بشكل رئيسي الأرباح المحققة بقيمة ٢٢,٦٤٥,٠٠٠ درهم (٢٠١٨: خسارة محققة بقيمة ٤,٣٧٠,٠٠٠ درهم) من استثمارات من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى.

٢١ مصاريف تشغيلية أخرى

٢٠١٨	٢٠١٩	
الف درهم	الف درهم	
٤١,٦٧٢	٣٦,١١٢	تكاليف إشغال وصيانة
١٦,٣٠٣	١١,٨٢١	اتعاب قانونية ومهنية
١٩,١٢٧	٢٩,٩٦٢	مصاريف إدارية أخرى
٣,٨٥٩	٥,٧٢٤	حذف ممتلكات ومعدات (إيضاح ٩)
<u>٨٠,٩٦١</u>	<u>٨٣,٦١٩</u>	

٢٢ صافي خسائر الانخفاض في القيمة

مخصص خسائر الأئتمان المثبتة في بيان الدخل كما يلي:

٢٠١٨ الف درهم	٢٠١٩ الف درهم	
٢٨٣,٥٤٨	٤٣٢,٣٦٧	صافي الانخفاض في قيمة الموجودات المالية:
(٢١,١٦٣)	٣١,٣٩٠	القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي (إيضاح ٧)
(٤٥)	٥٠	المطلوبات الطارئة (إيضاح ٢٦)
٤,٧٨٠	١,٠٢٧	المستحقات من البنوك الأخرى (إيضاح ٦)
-	٤٣	الاستثمارات والأدوات الإسلامية (إيضاح ٨)
-	١٤١,٣٠٨	تفاضلات أساسية عن القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي
-	١٠٨,٢٤٥	صافي الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية:
(٢٥,٢٢٥)	(١٢,٩٧٣)	موجودات ثابتة وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ (إيضاح ٩)
٢٤١,٨٩٥	٧٠١,٤٥٧	موجودات أخرى (إيضاح ١٠)
		استرداد ديون معدومة مشطوبة
		صافي خسائر الانخفاض في القيمة

٢٣ ربحية السهم

تستند الربحية الأساسية للسهم الواحد على الأرباح العائدة لحملة الأسهم العادية والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة، ويتم حسابها على النحو التالي:

٢٠١٨ الف درهم	٢٠١٩ الف درهم	
٧٧,٢٢٧,٠٠٠	(٤٧٠,٧٥٣,٠٠٠)	صافي أرباح السنة
١,٣٧٥,٠٣٣,٧٦٦	٢,٠٦٢,٥٥٠,٦٤٩	عدد الأسهم العادية:
٦٨٧,٥١٦,٨٨٣	-	أسهم عادية بقيمة درهم واحد لكل سهم في بداية السنة
٢,٠٦٢,٥٥٠,٦٤٩	٢,٠٦٢,٥٥٠,٦٤٩	حقوق إصدار الأسهم العادية بواقع سهم واحد لكل سهمين بقيمة درهم واحد للسهم المصدر خلال السنة
١,٣٧٥,٠٣٣,٧٦٦	٢,٠٦٢,٥٥٠,٦٤٩	أسهم عادية بقيمة درهم واحد لكل سهم في نهاية السنة
١٩٦,٤٣٣,٣٩٥	-	المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية:
١,٥٧١,٤٦٧,١٦١	٢,٠٦٢,٥٥٠,٦٤٩	الأسهم العادية المصدرة في ١ يناير
٤٠٩,٢٣٦,٢٤٠	-	تأثير أسهم المنحة
١,٩٨٠,٧٠٣,٤٠١	٢,٠٦٢,٥٥٠,٦٤٩	العدد المفترض للأسهم المصدرة قبل حقوق إصدار الأسهم
٠,٠٠٤	(٠,٢٣)	تأثير حقوق إصدار الأسهم بقيمة ٤٩١,٠٨٣,٤٨٨ شهراً لمدة ١٠ أشهر من السنة
		المتوسط المرجح لعدد الأسهم البالغ قيمة كل منها درهم واحد القائمة خلال السنة
		الربحية الأساسية للسهم الواحد

مبالغ الربحية المخفضة للسهم مماثلة للربحية الأساسية للسهم نظراً لعدم قيام البنك بإصدار أي أدوات كان من الممكن أن يكون لها تأثير على ربحية السهم عند الممارسة.

٢٤ معاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يبرم البنك في سياق العمل الاعتيادي معاملات مع أطراف ذات علاقة تتمثل في مساهمين يملكون حصة جوهرية في أسهم البنك، وأعضاء مجلس إدارة البنك، وكبار موظفي إدارة البنك، وشركات خاضعة لسيطرتهم المباشرة أو غير المباشرة أو يمارسون عليها نفوذاً كبيراً. إن الأرصدة القائمة الهامة في ٣١ ديسمبر على النحو التالي:

٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٩ ألف درهم	
		<u>مساهمون:</u>
١,٣٣٠	٧١٢	مبالغ مستحقة من البنوك
٣,٨١٦	٢,٥٦٦	مبالغ مستحقة لبنوك أخرى
١٦٥,٢٦٣	١٦٥,٢٦٣	قروض متوسطة الأجل
٥,٣١٠	٥,٢٨٥	التزامات ومطلوبات طارئة
		<u>أعضاء مجلس الإدارة:</u>
٢١٥,٤٥٢	١١٠,٥٨٨	قروض وسلفيات
٤,٦٩٩	٣,٢٩٤	ودائع العملاء
٤٥	٤٥	التزامات ومطلوبات طارئة
٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٩ ألف درهم	
		<u>المنشآت الأخرى ذات العلاقة للمساهمين وأعضاء مجلس الإدارة:</u>
٢٩٢,٧٤٥	٣٤١,٤٣٧	قروض وسلفيات
٧٠,٠٧٠	٦٧,١٩٨	استثمارات
١٠	٣٢	مبالغ مستحقة من بنوك
١٧٧	٦٦٥	مبالغ مستحقة لبنوك أخرى
١٦١,٧١١	١٦٩,٩٦٣	ودائع العملاء
٢١٦,١٦٢	١٤٠,١٠٥	التزامات ومطلوبات طارئة

٢٤ معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٩ ألف درهم	
		<u>كبار موظفي الإدارة في البنك:</u>
٢,٠٨٦	٣,٦٨٦	قروض وسلفيات
٢,٨٤٨	٢,٣٠٢	ودائع العملاء
		<u>المساهمون وأعضاء مجلس الإدارة ومنشأتهم ذات العلاقة وكبار موظفي الإدارة:</u>
٧,٧١٣	٥,٠٨١	دخل فوائد مستحق
٢,٢٤٠	٣,٩٤٦	مصاريف فوائد مستحقة
		<u>خسائر الائتمان المتوقعة المحتفظ بها في جميع أرصدة الطرف ذي العلاقة:</u>
٨,٧٢٩	١٨,٥٥٥	خسائر الائتمان المتوقعة

فيما يلي الدخل والمصاريف والمشتريات وبيع الاستثمارات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة خلال السنة والمدرجة ضمن بيان الدخل:

٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٩ ألف درهم	
		<u>المساهمون وأعضاء مجلس الإدارة ومنشأتهم ذات العلاقة</u>
٣٩,٥١٦	٣١,٥٤٦	دخل الفوائد
٤,٥٨٥	٨,٣٤٠	مصاريف الفوائد
(٢,٧٤٦)	٢٥٠	ربح/(خسارة) من بيع استثمارات
٢٥,٤٥٤	٧,٠٧٩	شراء استثمارات
٣٤,١٦٣	١٤,٥٠٩	بيع استثمارات
-	٣٠,٥١٣	بيع القروض والذمم المدينة
-	٤٤,٨٧٠	الخسائر عند بيع القروض والذمم المدينة

٢٤ معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

فيما يلي الدخل والمصاريف والمشتريات وبيع الاستثمارات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة خلال السنة والمدرجة ضمن بيان الدخل: (تتمة)

كبار موظفي الإدارة

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
٨	١٠	عدد كبار موظفي الإدارة
١٨,٠٧٥	١٦,٨٨٠	رواتب ومنافع أخرى قصيرة الأجل
٩٣٩	٨٠٠	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
١٩,٠١٤	١٧,٦٨٠	مجموع تعويضات كبار موظفي الإدارة
٤٢	٦٩	دخل الفوائد
٦٤	١٩	مصاريف الفوائد

شروط وأحكام المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

نشأت الأرصدة المستحقة والمعاملات المذكورة أعلاه في سياق العمل الاعتيادي وتمت على أساس المعاملات السارية في السوق. تحتسب الفائدة المحملة على ومن الأطراف ذات العلاقة حسب الأسعار التجارية الاعتيادية. إن الأرصدة المستحقة في نهاية السنة بلا ضمانات. كما لم تكن هناك أي ضمانات مقدمة أو مستلمة عن أي ذمم مدينة أو دائنة لدى الأطراف ذات العلاقة. ولم يرصد البنك خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ أي انخفاض في القيمة في المرحلة ٣ على المبالغ من الأطراف ذات العلاقة (٢٠١٨: لا شيء).

قام البنك باستئجار مساحة مكتبية في مواقع عديدة مملوكة لطرف ذي علاقة. وقد بلغت إيجارات العقارات ناقصاً المصاريف المرتبطة بها للسنة ما قيمته ٤,٢٦٢,٠٠٠ درهم (٢٠١٨: ٢,٦٨١,٠٠٠ درهم). ويتم التفاوض على إيجارات العقارات في كل سنة وفقاً لمعدلات السوق.

الحركة في الأرصدة الإجمالية لجميع أرصدة القروض والسلفيات للطرف ذي العلاقة

المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
٥١٠,٢٨٣	-	٢٥٢,٣٥٨	٢٥٧,٩٢٥	إجمالي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
(٥٤,٥٧٢)	-	٢١,٩٥٣	(٧٦,٥٢٥)	صافي الموجودات المنشأة الجديدة أو المستردة
-	-	-	-	المشطوبات
-	-	-	-	المحول إلى المرحلة ١
-	-	(٣٥,٤٤٩)	٣٥,٤٤٩	المحول إلى المرحلة ٢
-	-	-	-	المحول إلى المرحلة ٣
٤٥٥,٧١١	-	٢٣٨,٨٦٢	٢١٦,٨٤٩	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٤ معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

المجموع الف درهم	المرحلة ٣ الف درهم	المرحلة ٢ الف درهم	المرحلة ١ الف درهم	
٢٩٩,٤٤٨	-	٥٥,٠٤٨	٢٤٤,٤٠٠	إجمالي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
٢١٠,٨٣٥	-	(٧,٠٣٧)	٢١٧,٨٧٢	صافي الموجودات المنشأة الجديدة أو المستردة
-	-	-	-	المشطوبات
-	-	٢٠٤,٣٤٧	(٢٠٤,٣٤٧)	المحول إلى المرحلة ١
-	-	-	-	المحول إلى المرحلة ٢
-	-	-	-	المحول إلى المرحلة ٣
٥١٠,٢٨٣	-	٢٥٢,٣٥٨	٢٥٧,٩٢٥	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

الحركة في مخصص الانخفاض في قيمة قروض وسلفيات الطرف ذي العلاقة

المجموع الف درهم	المرحلة ٣ الف درهم	المرحلة ٢ الف درهم	المرحلة ١ الف درهم	
٦,١٧٣	-	٤,٥٦٤	١,٦٠٩	إجمالي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
٢,١٨٦	-	(٩٦٤)	٣,١٥٠	المحمل على بيان الدخل
٨,٣٥٩	-	٣,٦٠٠	٤,٧٥٩	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

المجموع الف درهم	المرحلة ٣ الف درهم	المرحلة ٢ الف درهم	المرحلة ١ الف درهم	
٣,٥٣١	-	١,٩٧٢	١,٥٥٩	إجمالي القيمة الدفترية كما في ١ يناير ٢٠١٨
٢,٦٤٢	-	٢,٥٩٢	٥٠	المحمل على بيان الدخل
٦,١٧٣	-	٤,٥٦٤	١,٦٠٩	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٢٥ المشتقات

يقوم البنك، ضمن سياق أعماله الاعتيادي، بإجراء معاملات متنوعة تتضمن أدوات مالية مشتقة. الأداة المالية المشتقة هي عبارة عن عقد مالي بين طرفين وتعتمد مدفوعاته على الحركات في سعر أداة مالية أساسية واحدة أو أكثر أو سعر مرجعي أو مؤشر. الأدوات المالية المشتقة تتضمن العقود الآجلة والمقايضات.

٢٥ المشتقات

١-٢٥ أنواع منتجات المشتقات

(أ) عقود آجلة

العقود الآجلة هي اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع أداة مالية معينة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. وهي عقود مصممة يتم التعامل فيها خارج سوق المال. لدى البنك تعرض انتمائي للأطراف المقابلة للعقود الآجلة.

(ب) عقود خيارات

عقود الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تنقل الحق، وليس الالتزام، للمشتري لشراء أو بيع قيمة محددة من الأداة المالية بسعر محدد إما في تاريخ مستقبلي ثابت أو في أي وقت خلال فترة محددة.

(ج) عقود مقايضة

عقود المقايضة هي اتفاقيات تعاقدية بين طرفين لتبادل مراحل السداد مع مرور الوقت بناءً على مبالغ اسمية محددة متعلقة بالحركات في مؤشر أساسي معين مثل معدل الفائدة أو سعر العملة الأجنبية أو مؤشر الأسهم.

وتتعلق عقود مقايضة أسعار الفائدة بعقود يختارها البنك مع مؤسسات مالية أخرى يقوم البنك بموجبه بتلقي أو دفع سعر فائدة متغير مقابل دفع أو استلام معدل فائدة ثابت، على التوالي. وغالباً ما يتم إجراء مقايضة على تدفقات المدفوعات مع بعضها البعض مع قيام أحد الأطراف بدفع الفرق إلى الطرف الآخر.

وبموجب عقد مقايضة العملات، يدفع البنك مبلغاً محدداً بعملة واحدة وتتلقى مبلغاً محدداً بعملة أخرى. ومعظم عقود مقايضة العمولة يتم تسويتها بالإجمالي.

٢-٢٥ غرض المشتقات

يعد البنك طرفاً في الأدوات المشتقة في سياق تلبية احتياجات العميل. إضافة إلى ذلك، يستخدم البنك المشتقات لأغراض المتاجرة، وكجزء من نشاط إدارة المخاطر لديها، يستخدم البنك الأدوات المشتقة لأغراض التحوط من أجل الحد من تعرضها للمخاطر الحالية والمتوقعة، وذلك عن طريق التحوط لبعض المعاملات والتحوط الاستراتيجي مقابل التعرضات في الميزانية العمومية.

تنطوي المشتقات عادة عند بدايتها على تبادل وعود بتحويل مقابل نقدي صغير أو عدم التحويل. ومع ذلك، فإن هذه الأدوات تنطوي بانتظام على درجة عالية من المدبونية وهي متقلبة للغاية. وقد يكون لحركة صغيرة نسبية في قيمة بند الموجودات أو المعدل أو المؤشر الكامن في عقد الأداة المالية المشتقة أثراً جوهرياً على ربح أو خسارة البنك.

وقد تعرضت المشتقات التي تتم خارج السوق الرئيسية للبنك إلى مخاطر مرتبطة بغياب سوق الصرف الذي يتم فيه إغلاق مركز مفتوح.

يتم تسجيل المشتقات بالقيمة العادلة باستخدام عروض الأسعار المعلنة في سوق نشطة أو الأسعار المقدمة من الأطراف المقابلة أو أساليب التقييم، وذلك باستخدام نموذج التقييم الذي تم فحصه مقابل أسعار معاملات السوق الفعلية وأفضل تقدير للبنك لأكثر معطيات النموذج ملائمة (إيضاح ٢٧).

تبين الجداول أدناه القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة لأغراض إدارة المخاطر والتحوط المسجلة كموجودات ومطلوبات مع قيمها الاسمية. تمثل القيمة الاسمية قيمة بند موجودات الأداة المشتقة أو قيمة السعر أو المؤشر المرجعي للأداة المشتقة الذي يتم على أساسه قياس التغيرات في قيمة المشتقات. تدل القيمة الاسمية على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تعد مؤشراً على مخاطر السوق ولا على مخاطر الائتمان.

٢٥ المشتقات (تتمة)

١-٢-٢٥ المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

القيمة الاسمية من حيث الفترة حتى الاستحقاق	القيمة الاسمية من حيث الفترة حتى الاستحقاق		خلال ٣ أشهر	القيمة الاسمية	القيمة العادلة السلبية	القيمة العادلة الإيجابية	
	١ - ٥ سنوات	٣ - ١٢ شهراً					
عقود آجلة	١٧٠,٣٥٣	١,٨٨٥,٩٩٧	٣,٠٩٤,٣٦٢	٥,١٥٠,٧١٢	(٤,١٤٠)	١٤,٥٣٦	
خيارات العملات الأجنبية	-	-	-	-	-	-	
مقايضات أسعار الفائدة	٦٤٠,٤٥٧	-	-	٦٤٠,٤٥٧	(١٠,٦٢٧)	١٠,٦٢٧	
	٨١٠,٨١٠	١,٨٨٥,٩٩٧	٣,٠٩٤,٣٦٢	٥,٧٩١,١٦٩	(١٤,٧٦٧)	٢٥,١٦٣	

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

القيمة الاسمية من حيث الفترة حتى الاستحقاق	القيمة الاسمية من حيث الفترة حتى الاستحقاق		خلال ٣ أشهر	القيمة الاسمية	القيمة العادلة السلبية	القيمة العادلة الإيجابية	
	١ - ٥ سنوات	٣ - ١٢ شهراً					
عقود آجلة	١,٨٢٢,٤٨٩	٤,١٩٠,٥٩٠	٥,٩٨٤,٦٦٣	١١,٩٩٧,٧٤٢	(٤٥,٤٩٦)	٦٢,٤٦٩	
خيارات العملات الأجنبية	-	٤,٢٠٥	-	٤,٢٠٥	-	١٥	
مقايضات أسعار الفائدة	٤٠٤,٥٥٠	٨,٥٩٣	-	٤١٣,١٤٣	(٢,٢١١)	٢,٢١١	
	٢,٢٢٧,٠٣٩	٤,٢٠٣,٣٨٨	٥,٩٨٤,٦٦٣	١٢,٤١٥,٠٩٠	(٤٧,٧٠٧)	٦٤,٦٩٥	

تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة

يستخدم البنك عقود تحوط معدلات الفائدة للتحوط ضد تعرضه للتغيرات في القيم العادلة للاستثمارات ذات المعدل الثابت فيما يتعلق بمعدلات الفائدة المعيارية. وتتم مطابقة عقود مقايضة معدلات الفائدة بمشتريات محددة للاستثمارات.

ولا يقوم البنك بالتحوط ضد مخاطر معدلات الفائدة إلا بمقدار معدلات الفائدة المعيارية. والمعدل المعياري هو عنصر من عناصر مخاطر معدلات الفائدة الملحوظة في بيئات ذات صلة. ويتم تطبيق محاسبة التحوط حيثما تلبى علاقات التحوط معايير محاسبة التحوط.

عندما يطبق البنك محاسبة تحوط القيمة العادلة، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هناك توقعات بفعالية مرتفعة للأداة المشتقة المصنفة في كل علاقة تحوط لتعويض التغيرات في القيمة العادلة لبند التحوط باستخدام تحليل الانحدار. ويستند التقييم إلى تقييم المقاييس الكمية لنتائج الانحدار.

تم بيان القيمة العادلة للمقايضات في الموجودات (المطلوبات) الأخرى، كما تم إدراج القيمة الدفترية لبند التحوط ضمن بند "الاستثمارات" في بيان المركز المالي. وقد تم إدراج أرباح القيمة العادلة من المشتقات المحتفظ بها في علاقات تحوط قيمة عادلة مؤهلة وربح وخسارة التحوط لبند التحوط في الدخل التشغيلي الأخرى.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، يحتفظ البنك بعقود مقايضة أسعار الفائدة التالية كأدوات تحوط في تحوطات القيمة العادلة لمخاطر الفوائد إلى جانب المبالغ المتعلقة ببند التحوط.

٢٥ المشتقات (تتمة)

٢-٢٥ غرض المشتقات (تتمة)

١-٢-٢٥ المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر (تتمة)

تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

القيم الاسمية من حيث الفترة حتى الاستحقاق	أكثر من ٥ سنوات	١ - ٥ سنوات	٣ أشهر	١٢ - ٣ أشهر	٣ أشهر	١٢ - ٣ أشهر	١٢ - ٣ أشهر	١٢ - ٣ أشهر
القيمة الاسمية	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١,٢٩٦,٤٠٢	٨٢٦,٠٥٠	٣٦,٧٢٥	-	٢,١٥٩,١٧٧	(١٢٠,٧٣٦)	-	تحوط الاستثمارات
٣١ ديسمبر ٢٠١٨	١,٩٢٧,٦٢٥	٨١٠,٣٣٧	-	-	٢,٧٣٧,٩٦٢	(١٦,٣٨١)	١٨,٩٤١	تحوط الاستثمارات

القيمة الدفترية للبنود المحوطة مدرجة في بند "الاستثمارات" في بيان المركز المالي بإجمالي قيمة اسمية تبلغ ٢,٢٩١,٢٨٢,٠٠٠ درهم (٢٠١٨: ٢,٧١٦,١٨٧,٠٠٠ درهم). تتكون هذه البنود المحوطة من أدوات الدين المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى.

خلال ٢٠١٩، أدرج البنك ربحاً بقيمة ٧,٦٦٤,٠٠٠ درهم (٢٠١٨: خسارة بقيمة ٢,٤٣٨,٠٠٠ درهم) متعلقة بعدم فاعلية التحوط المحسوبة كما يلي:

٢٠١٨	٢٠١٩	على أدوات التحوط	على بنود التحوط
الفاعلية المدرجة في الربح والخسارة ألف درهم	التغير في القيمة ألف درهم	التغير في القيمة ألف درهم	التغير في القيمة ألف درهم
٢,٤٣٨	٦,٥٥٨	٧,٦٦٤	(١٢٣,٣٦١)
	(٤,١٢٠)	-	١٣١,٠٢٥

٣-٢٥ مخاطر الائتمان المتعلقة بالمشتقات

تنشأ مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة من احتمالية عجز الطرف المقابل عن الالتزامات التعاقدية، وتقتصر على القيمة العادلة الموجبة للأدوات الملازمة للبنك. يتم إبرام ما يقارب من ٩٤% (٢٠١٨: ٩٨%) من عقود مشتقات البنك مع مؤسسات مالية أخرى.

٢٦ المطلوبات الطارئة والالتزامات

الالتزامات المرتبطة بالائتمان

يلتزم البنك بدفع المبالغ التعاقدية فيما يتعلق بخطابات الاعتماد والضمانات بالنيابة عن العملاء عند تلبية شروط العقد الطارئة. وتمثل المبالغ التعاقدية مخاطر الائتمان بافتراض أن المبالغ قد تم تقديمها بالكامل والضمانات قد تمت المطالبة بكامل مبلغها بعد الإخفاق في التنفيذ والضمانات والكفالات الأخرى لا قيمة لها، إلا أن إجمالي المبلغ التعاقدية للالتزامات لا يمثل بالضرورة متطلبات نقدية مستقبلية حيث أن العديد من هذه الالتزامات سوف تنتهي أو تنقضي دون تمويلها.

تمثل التزامات القروض الالتزامات التعاقدية بالحصول على القروض. وهذه الالتزامات قابلة للإلغاء وعادة ما يكون لها تواريخ صلاحية محددة أو تشتمل على شروط لإلغائها. وحيث أن الالتزامات قابلة للإلغاء ومن الممكن أن تنتهي دون سحبها وحيث أن الشروط المسبقة للسحب يجب الوفاء بها، فليس من الضروري أن يمثل إجمالي مبالغ العقد المتطلبات للتدفقات النقدية الصادرة المستقبلية.

٢٦ المطلوبات الطارئة والالتزامات (تتمة)

فيما يلي التزامات البنك المتعلقة بالائتمان:

٢٠١٨	٢٠١٩	
الف درهم	الف درهم	
٤٠٤,٦٤٩	٢٧٨,٣٩٠	مطلوبات طارئة
٣,٤٣٤,٣٥١	٣,٢٣٤,٢٩٧	خطابات اعتماد
		ضمانات
٣,٨٣٩,٠٠٠	٣,٥١٢,٦٨٧	
٢,٥٦٣,٤٠١	٢,٤٠٤,٩٥٩	التزامات
		التزامات قروض غير مسحوبة

إن جميع التزامات القروض غير المسحوبة الخاصة بالبنك قابلة للاسترداد ولا تتم مراعاتها عند حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

تصنيف مجموع أرصدة الالتزامات والمطلوبات الطارئة مع المراحل:

المجموع الف درهم	المرحلة ٣ الف درهم	المرحلة ٢ الف درهم	المرحلة ١ الف درهم	
٨,١٥٠	-	١١٧	٨,٠٣٣	مرتفع
٣,٢٦٣,٨٩٦	-	٩٤٥,١٧٨	٢,٣١٨,٧١٨	قياسي
١٧٦,٦١٥	٤,٠٩٠	٨٤,١٩٨	٨٨,٣٢٧	قائمة المراقبة
٦٤,٠٢٦	٦٤,٠٢٦	-	-	متعثر
٣,٥١٢,٦٨٧	٦٨,١١٦	١,٠٢٩,٤٩٣	٢,٤١٥,٠٧٨	مجموع القيمة الدفترية الإجمالية
(٩١,٢٩٥)	(٣١,٨٣٣)	(٤٥,٤٦٢)	(١٤,٠٠٠)	خسائر الائتمان المتوقعة
٣,٤٢١,٣٩٢	٣٦,٢٨٣	٩٨٤,٠٣١	٢,٤٠١,٠٧٨	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
المجموع الف درهم	المرحلة ٣ الف درهم	المرحلة ٢ الف درهم	المرحلة ١ الف درهم	
١٥,٩٤٧	-	١٦٢	١٥,٧٨٥	مرتفع
٣,٥١٦,٥٩٩	-	٥٧١,٦٣٢	٢,٩٤٤,٩٦٧	قياسي
٢٦١,٠٧٢	-	٢٥٠,٩٢٢	١٠,١٥٠	قائمة المراقبة
٤٥,٣٨٢	٤٥,٣٨٢	-	-	متعثر
٣,٨٣٩,٠٠٠	٤٥,٣٨٢	٨٢٢,٧١٦	٢,٩٧٠,٩٠٢	مجموع القيمة الدفترية الإجمالية
(٤٢,٩٢١)	-	(٣٠,٠٥٩)	(١٢,٨٦٢)	خسائر الائتمان المتوقعة
٣,٧٩٦,٠٧٩	٤٥,٣٨٢	٧٩٢,٦٥٧	٢,٩٥٨,٠٤٠	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٢٦ المطلوبات الطارئة والالتزامات (تتمة)

الحركة في إجمالي رصيد المطلوبات الطارئة

إجمالي القيمة الدفترية	المرحلة ١ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	المجموع ألف درهم
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٢,٩٧٠,٩٠٢	٨٢٢,٧١٦	٤٥,٣٨٢	٣,٨٣٩,٠٠٠
التغيرات نتيجة للموجودات المالية المثبتة في الرصيد الافتتاحي والتي تم:				
تحويلها من المرحلة ١	(٣٦٢,٧٧٨)	٣٦٢,٧٧٨	-	-
تحويلها من المرحلة ٢	-	(٢٧,٢٧٩)	٢٧,٢٧٩	-
تحويلها من المرحلة ٣	-	-	-	-
المنشأ / (المنتهي) خلال السنة	(١٩٣,٠٤٦)	(١٢٨,٧٢٢)	(٤,٥٤٥)	(٣٢٦,٣١٣)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٢,٤١٥,٠٧٨	١,٠٢٩,٤٩٣	٦٨,١١٦	٣,٥١٢,٦٨٧

إجمالي القيمة الدفترية	المرحلة ١ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	المجموع ألف درهم
كما في ١ يناير ٢٠١٨	٣,٣١٩,٥٣٨	٦٧١,٦٢٨	٥١,٢٩٩	٤,٠٤٢,٤٦٥
التغيرات نتيجة للموجودات المالية المثبتة في الرصيد الافتتاحي والتي تم:				
تحويلها من المرحلة ١	(٣٠١,١٢١)	٣٠١,١٢١	-	-
تحويلها من المرحلة ٢	-	(٨,٢٣٩)	٨,٢٣٩	-
تحويلها من المرحلة ٣	-	-	-	-
المنشأ / (المنتهي) خلال السنة	(٤٧,٥١٥)	(١٤١,٧٩٤)	(١٤,١٥٦)	(٢٠٣,٤٦٥)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٢,٩٧٠,٩٠٢	٨٢٢,٧١٦	٤٥,٣٨٢	٣,٨٣٩,٠٠٠

الحركة في مخصص الانخفاض في قيمة المطلوبات الطارئة

الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	المرحلة ١ ألف درهم	المرحلة ٢ ألف درهم	المرحلة ٣ ألف درهم	المجموع ألف درهم
التغيرات بسبب مخصصات مثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تم:				
تحويلها إلى خسارة الائتمان المتوقعة لفترة ١٢ شهراً	٦٣٧	(٦٣٧)	-	-
تحويلها إلى خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتبقي والتي لم تنخفض قيمتها الائتمانية	(١٠,٥٩٤)	١٠,٥٩٤	-	-
تحويلها من خسارة الائتمان المتوقعة والتي انخفضت قيمتها الائتمانية على القروض (إيضاح ٧)	-	-	١٦,٩٨٤	١٦,٩٨٤
المحتمل على بيان الدخل (إيضاح ٢٢)	٣,٩٧٥	(٦,٢٨٦)	١٤,٨٤٩	١٢,٥٣٨
التغير في التقدير (إيضاحي ٤-٢ و ٢٢)	٧,١٢٠	١١,٧٣٢	-	١٨,٨٥٢
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١٤,٠٠٠	٤٥,٤٦٢	٣١,٨٣٣	٩١,٢٩٥

٢٦ المطلوبات الطارئة والالتزامات (تتمة)

الحركة في مخصص الانخفاض في قيمة المطلوبات الطارئة (تتمة)

المجموع الف درهم	المرحلة ٣ الف درهم	المرحلة ٢ الف درهم	المرحلة ١ الف درهم	
٦٤,٠٨٤	١٦,٨٧٦	٣٥,٨٠٥	١١,٤٠٣	الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٨
				التغيرات بسبب مخصصات مثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تم:
		٥٨٧	(٥٨٧)	تحويلها إلى خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر
(٢١,١٦٣)	(١٦,٨٧٦)	(٦,٣٣٣)	٢,٠٤٦	المتبقي والتي لم تنخفض قيمتها الائتمانية المحتمل على بيان الدخل (إيضاح ٢٢)
٤٢,٩٢١	-	٣٠,٠٥٩	١٢,٨٦٢	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٢٧ إدارة المخاطر

مقدمة

تقع المخاطر في صلب أنشطة البنك ولكنها تدار من خلال عملية متواصلة لتحديد قياسها ومراقبتها وفقاً لسقوف المخاطر وضوابط أخرى. تعد عملية إدارة المخاطر عنصراً هاماً في تحقيق الربحية المستمرة للبنك ويتحمل كل فرد داخل البنك المسؤولية عن المخاطر التي يواجهها فيما يتعلق بالمسؤوليات المنوطة به.

تتناول إدارة المخاطر جميع المخاطر، وتشمل مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتشغيل، كما تشمل أيضاً العمليات من مرحلة نشوء التعرضات إلى الموافقة عليها والرقابة المستمرة عليها ومراجعتها وصيانتها والإبلاغ عنها. وتغطي إدارة المخاطر أيضاً أعلى مستويات التنظيم وأدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة واللجان المشكلة على مستوى الإدارة والهيئات والعمليات المتعلقة بأقسام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والالتزام والتدقيق الداخلي.

لا تتضمن عمليات رقابة المخاطر المستقلة مخاطر العمل مثل التغيرات في البيئة والتقنية والقطاع. ويتم مراقبة هذه العمليات من خلال عمليات التخطيط الاستراتيجي لدى البنك.

هيكل إدارة المخاطر

لجان على مستوى مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية المطلقة عن تحديد ومراقبة المخاطر، إلا أن هناك لجاناً فرعية تابعة لمجلس الإدارة تعد مسؤولة عن إدارة ومراقبة المخاطر.

(أ) لجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة

لجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة مسؤولة عن وضع استراتيجية مخاطر الائتمان ومراقبة العمليات الائتمانية بشكل عام داخل البنك والاحتفاظ بمحفظة متنوعة ونفادي تركيزات المخاطر غير المرغوب بها وتحسين الجودة العامة لموجودات المحفظة والالتزام بسياسات الائتمان والتوجهات التنظيمية.

(ب) لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مسؤولة عن مراقبة ومراجعة ورفع تقارير عن الترتيبات الرسمية المتعلقة بالتقارير المالية والسرديّة للبنك وعمليات الرقابة الداخلية والالتزام والتدقيق الداخلي / الخارجي.

٢٧ إدارة المخاطر (تتمة)

هيكل إدارة المخاطر (تتمة)

لجان على مستوى مجلس الإدارة (تتمة)

(ج) لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

تتولى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن إعداد استراتيجية المخاطر وتنفيذ المبادئ والأطر والسياسات لتعزيز هيكل إدارة المخاطر لدى البنك إلى أفضل معايير الممارسات. وهذا يشمل على سبيل المثال لا الحصر ضمان توفر هياكل رقابة فعالة ومراقبة التعرضات الكلية للمخاطر (تشمل ولا تقتصر على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل والمخاطر القانونية).

(د) لجنة مكافآت المجموعة

تعمل لجنة مكافآت المجموعة بالنيابة عن مجلس الإدارة في كافة الشؤون المتعلقة بالحوكمة والمكافآت والترشيدات والخطط الاستراتيجية، باستثناء تلك الصلاحيات والإجراءات الحصرية لمجلس الإدارة على أساس الأحكام القانونية أو النظام الأساسي. ويناط بلجنة مكافآت المجموعة مسؤولية دعم مجلس الإدارة في الإشراف على خطة المكافآت، وذلك من أجل التأكد من أن المكافآت ملائمة ومتوافقة مع ثقافة البنك والأعمال طويلة الأجل وقابلية تحمل المخاطر والأداء وبيئة الرقابة وأي متطلبات قانونية أو نظامية.

مجموعات الإدارة بالبنك

تكمل مجموعات / وظائف الإدارة، التي تعد مسؤولة عن المراقبة اليومية للمخاطر، لجان مجلس الإدارة

(أ) مجموعة إدارة المخاطر

تتولى مجموعة إدارة المخاطر مسؤولية تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمخاطر وصيانتها لضمان وجود عمليات رقابة مستقلة. وتعمل هذه المجموعة بصورة وثيقة مع المؤسسة التجارية لدعم أنشطتها بالتزامن مع حماية محفظة مخاطر البنك. وقد وضعت آليات حكيمة لمراقبة المخاطر (العمليات والأنظمة) من أجل ضمان التزام موجودات المخاطر ومحافظ الموجودات الفردية بمقاييس الشروط والسياسات المتفق عليها. ويراجع البنك جميع مستندات الائتمان وتقارير سياسات ومحافظ المخاطر وتقدمها إلى لجنة الائتمان ولجنة المخاطر.

(ب) الخزينة

الخزينة مسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات البنك والهيكل المالي العام، كما يعد المسؤول الأول عن إدارة مخاطر التمويل والسيولة لدى البنك.

(ج) التدقيق الداخلي

يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة عمليات إدارة المخاطر لدى البنك سنوياً حيث يقوم بفحص مدى كفاية الإجراءات المطبقة والتزام البنك بها. يقوم قسم التدقيق الداخلي بمناقشة النتائج التي توصل إليها عن كافة عمليات المراجعة مع الإدارة ويقوم برفع تقارير عن النتائج والتوصيات إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

نظم قياس المخاطر والإبلاغ عنها

يتم رصد ومراقبة المخاطر بصورة رئيسية على أساس السقوف الموضوعية من قبل البنك. تعكس هذه السقوف استراتيجية العمل والبيئة السوقية للبنك وكذلك مستوى الخطر الذي يكون البنك مستعد لقبوله، مع مزيد من التركيز على قطاعات معينة. وإضافة إلى ذلك، يراقب البنك ويقيم قدرته العامة على تحمل المخاطر فيما يتعلق بالتعرض الشامل للمخاطر بجميع أنواعها ونشاطاتها.

يتم فحص المعلومات التي يتم الحصول عليها من جميع الأعمال ثم تتم معالجتها من أجل التحديد والتحليل والمراقبة في وقت مبكر. يستلم مجلس الإدارة تقريراً ربع سنوي شامل للمخاطر الائتمانية لتقديم كافة المعلومات الضرورية للتقييم والتقرير حيال المخاطر الائتمانية ذات الصلة للبنك. يتضمن التقرير التعرض الكلي لمخاطر الائتمان والاستثناءات من السقوف ومعدلات السيولة والتغيرات على محفظة المخاطر. وتتولى الإدارة العليا تقييم مدى ملاءمة مخصص خسائر الائتمان على أساس ربع سنوي.

٢٧ إدارة المخاطر (تتمة)

نظم قياس المخاطر والإبلاغ عنها (تتمة)

وعلى جميع مستويات البنك، يتم إعداد تقارير حول المخاطر لأغراض محددة ويتم توزيعها للتأكد من أن جميع قطاعات العمل لديها أحدث المعلومات الشاملة والضرورية.

يتم تقديم بيانات موجزة إلى الرئيس التنفيذي ولجنة مخاطر الإدارة العامة وجميع أعضاء الإدارة ذوي الصلة في كافة الجوانب المتعلقة بالمخاطر التي اختارها البنك، وذلك يشمل مدى الالتزام بالسقوف والاستثمارات الخاصة والسيولة، بالإضافة إلى أي تطورات أخرى في المخاطر.

الحد من المخاطر

يعتمد البنك بصورة فعالة على الضمانات للحد من تعرضه لمخاطر الائتمان.

يستخدم البنك كذلك في إطار إدارته الشاملة للمخاطر المشتقات وأدوات أخرى لمواجهة المخاطر الناجمة عن التغيرات في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية.

تركيز المخاطر

تنشأ التركيزات في مخاطر الائتمان من مزاوله عدد من الأطراف المقابلة لأنشطة تجارية مماثلة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو أن تتمتع الأطراف المقابلة بنفس الخصائص الاقتصادية التي بسببها تتأثر مقدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية بقدر مماثل نتيجة للتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها من الظروف. تشير التركيزات في المخاطر إلى تأثير أداء المصرف نسبياً بالمستجدات المؤثرة على قطاع اقتصادي معين أو منطقة جغرافية محددة.

وبهدف تفادي زيادة التركيز في المخاطر، تشتمل السياسات والإجراءات الخاصة بالبنك على إرشادات محددة تهدف إلى المحافظة على تنوع المحفظة. تتم مراقبة وإدارة التركيزات التي يتم تحديدها وفقاً لذلك.

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم قدرة العميل أو الطرف المقابل على الوفاء بالتعهدات / الالتزامات التعاقدية مما يتسبب في تكبد البنك خسائر مالية. وتنشأ هذه المخاطر من الإقراض والتمويل التجاري والخزينة والأنشطة الأخرى التي يقوم بها البنك. تعتبر مخاطر الائتمان أكبر المخاطر التي تواجه البنك، وتتم مراقبتها بفعالية وفقاً لسياسات الائتمان التي تحدد بوضوح عملية تفويض صلاحيات الإقراض والسياسات والإجراءات ذات الصلة. وتتطوي إدارة مخاطر الائتمان أيضاً على مراقبة تركيزات المخاطر حسب قطاع العمل والمنطقة الجغرافية.

وضع البنك إجراءات لمراجعة الجدارة الائتمانية للكشف المبكر عن التغيرات المحتملة في الجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة، وكذلك المراجعة المنتظمة للضمانات. سقوف الطرف المقابل تحدد باستخدام نظام تصنيف مخاطر الائتمان الذي يحدد لكل طرف مقابل تصنيفاً للمخاطر. تصنيفات المخاطر خاضعة للمراجعة المنتظمة. وتسمح هذه الإجراءات للبنك بتقييم الخسائر المحتملة الناجمة عن المخاطر التي يتعرض لها وبتخاذ الإجراءات التصحيحية.

٢٧ إدارة المخاطر (تتمة)

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لعناصر بيان المركز المالي، بما في ذلك المطلوبات والالتزامات المحتملة. يتم بيان الحد الأقصى، قبل تأثير تخفيف المخاطر باستخدام التعزيزات الائتمانية والتسوية الرئيسية واتفاقيات الضمانات.

٢٠١٨	٢٠١٩	إيضاحات	
ألف درهم	ألف درهم		
١,٧٩٢,٢٩٩	٢,١٠٣,٤٣٧	٥	نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (لا يشمل النقد في الصندوق)
٥٢٠,١٧٢	٧٣٩,٣٣٧	٦	مبالغ مستحقة من بنوك أخرى
١٢,٧٥٩,١٠١	١١,٥٦٣,٤٩٠	٧	قروض وسلفيات (بالصافي من المخصصات)
٣,٨٢٤,٧٢٣	٣,٥٠٢,٠٦٨	٨	استثمارات
٦١٨,٠٤٥	٤٧٥,٠٩٤	١٠	موجودات أخرى*
			*باستثناء المبالغ المدفوعة مقدماً والموجودات المستحوذ عليها عند تسوية الديون وموجودات العقود
١٩,٥١٤,٣٤٠	١٨,٣٨٣,٤٢٦		المجموع
٤٠٤,٦٤٩	٢٧٨,٣٩٠	٢٦	خطابات اعتماد
٣,٤٣٤,٣٥١	٣,٢٣٤,٢٩٧	٢٦	ضمانات
٢,٥٦٣,٤٠١	٢,٤٠٤,٩٥٩	٢٦	التزامات قروض غير مسحوبة
٦,٤٠٢,٤٠١	٥,٩١٧,٦٤٦		المجموع
٢٥,٩١٦,٧٤١	٢٤,٣٠١,٠٧٢		مجموع التعرض لمخاطر الائتمان

نظراً لتسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان ولكنها لا تمثل أقصى تعرض لمخاطر الائتمان والذي قد ينشأ في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم.

تركيزات المخاطر للحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

يتم إدارة تركيز المخاطر من حيث العميل/الطرف المقابل، والمنطقة الجغرافية، وقطاع العمل. بلغ أقصى تعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بأي عميل أو طرف مقابل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ما قيمته ٥٦٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم (٢٠١٨: ٤٤٨,٤٨٣,٠٠٠ درهم).

٢٧ إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

تركيزات المخاطر للحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

يتم تحليل أقصى تعرض لمخاطر الائتمان لدى البنك، بعد المخصصات وقبل الأخذ بالاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية أخرى، على أساس المناطق الجغرافية التالية:

٢٠١٨		٢٠١٩		
مطلوبات طارئة والتزامات	موجودات	مطلوبات طارئة والتزامات	موجودات	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
٥,٨٦٤,٠٨٩	١٧,٣٧٢,٣٩٥	٥,٦٩٤,١٦٩	١٦,٩٠٥,٤٨٧	الإمارات العربية المتحدة
				دول الشرق الأوسط
٢٦٩,٤٢٣	١,٥١٦,٣٤٥	١١٠,٣٤٤	١,٠١٣,٨٠٢	الأخرى
٣٢,٢٣٦	٧٥,٠٨٢	٣١,٦١٦	٧٥,٤٠٤	أوروبا
-	٢٣٤,٨١٤	-	٦٣,٤٥٢	الولايات المتحدة الأمريكية
٢٣٦,٦٥٣	٣١٥,٧٠٤	٨١,٥١٧	٣٢٥,٢٨١	باقي بلدان العالم
<u>٦,٤٠٢,٤٠١</u>	<u>١٩,٥١٤,٣٤٠</u>	<u>٥,٩١٧,٦٤٦</u>	<u>١٨,٣٨٣,٤٢٦</u>	المجموع

فيما يلي تحليل الحد الأقصى لتعرض البنك لمخاطر الائتمان (باستثناء النقد في الصندوق) بعد المخصصات وقبل الأخذ بالاعتبار الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى حسب قطاع العمل:

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
٤,١٩٨,٠٤٥	٤,٨٥٥,٥٥٤	الخدمات المالية
٢,٤٩٩,٥٣٦	٢,٠٧٥,٣٣١	التجاري
١,٦٠٢,٦١٧	١,٣٠٣,٩٣٤	التصنيع
٣,٩٢٤,١٥٦	٣,٧٠٦,٥٠٣	القطاع الحكومي والعام
٩٢٧,٩٩٨	٦٢٨,٢٦٢	الإنشاءات
١,٩٠٠,٦٧١	٢,٠٠٢,٣٥٨	الخدمات
٥,٦٠٥,٠٣٠	٥,٢٧٨,٦٠١	أخرى
<u>٢٠,٦٥٨,٠٥٣</u>	<u>١٩,٨٥٠,٥٤٣</u>	
<u>(١,١٤٣,٧١٣)</u>	<u>(١,٤٦٧,١١٧)</u>	
<u>١٩,٥١٤,٣٤٠</u>	<u>١٨,٣٨٣,٤٢٦</u>	

ناقصاً: مخصص الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات

٢٧ إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

تأخر سدادها لكنها لم تتعرض للانخفاض في القيمة

تشمل القروض والسلفيات التي تأخر سدادها تلك القروض والسلفيات التي تأخر سدادها حسب جدول السداد. إن تحليل أعمار القروض والسلفيات التي تأخر سدادها لكنها لم تتعرض للانخفاض في القيمة هو على النحو التالي:

المجموع	أكثر من ٩١ يوماً	٦١ إلى ٩٠ يوماً	٣١ إلى ٦٠ يوماً	أقل من ٣٠ يوماً	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
١٠٤,٨٨٥	٣٢,٣٤٥	٩,١٠٦	٢٩,٠٧٦	٣٤,٣٥٨	قروض وسلفيات
					٣١ ديسمبر ٢٠١٨
١٨٦,١١٠	٦٠,٨١٠	٥٩,٣٧٣	١٢,٢٨٥	٥٣,٦٤٢	قروض وسلفيات

ما يقارب نسبة ٩٤% (٢٠١٨: ٩٥%) من القروض أعلاه تم تقديمها إلى قطاع الشركات.

القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي ذات شروط معاد التفاوض بشأنها

إن القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي ذات الشروط المعاد التفاوض بشأنها هي تلك التي تم إعادة جدولتها أو إعادة هيكلتها، وحيث قام البنك بتقديم تنازلات لا بد منها. تم تصنيف القروض المعاد جدولتها والمعاد هيكلتها ضمن المرحلة الثانية التي تجذب خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتبقي - والتي لم تتأثر بانخفاض قيمة الائتمان.

المبلغ المدرج لكل صنف من الموجودات المالية داخل الميزانية العمومية التي أعيد التفاوض بشأن بنودها كما يلي:

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	
٩٩٠,٢٩٠	١,١٤٥,٧٣٩	قروض وسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي

المجموع	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	الرصيد المستحق
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
١,١٤٥,٧٣٩	٥٤٩,٣٧٩	٥٥٦,٤٧٧	٣٩,٨٨٣	
(٤٩٢,١٤٦)	(٣٤٠,٧٠٧)	(١٥٠,٦٤٥)	(٧٩٤)	
٦٥٣,٥٩٣	٢٠٨,٦٧٢	٤٠٥,٨٣٢	٣٩,٠٨٩	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٧ إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

المبلغ المدرج لكل صنف من الموجودات المالية داخل الميزانية العمومية التي أعيد التفاوض بشأن بنودها كما يلي: (تتمة)

المجموع الف درهم	المرحلة ٣ الف درهم	المرحلة ٢ الف درهم	المرحلة ١ الف درهم	
٩٩٠,٢٩٠	٤١٣,٢٧٨	٥٤٦,٧٨٦	٣٠,٢٢٦	الرصيد المستحق
(٣١٩,٣٣٥)	(٢٠٠,٣٢٢)	(١١٨,٤٩٧)	(٥١٦)	ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
٦٧٠,٩٥٥	٢١٢,٩٥٦	٤٢٨,٢٨٩	٢٩,٧١٠	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

يحتفظ البنك بضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية. وتتمثل الأنواع الرئيسية لهذه الضمانات التي تم الحصول عليها في النقد والأوراق المالية والرهنات على الممتلكات العقارية والمركبات والمنشآت والآلات والمخزون والذمم المدينة التجارية. ويحصل البنك أيضاً على ضمانات من الشركات الأم مقابل القروض التي تقدمها إلى شركاتها التابعة والشركات الأخرى التابعة للبنك. ويعتمد حجم ونوع الضمانات المطلوبة على تقييم المخاطر الائتمانية للطرف المقابل. يتم تطبيق مبادئ توجيهية بشأن قبول أنواع الضمانات ومؤشرات التقييم. وعموماً لا يتم الاحتفاظ بضمانات مقابل الاستثمارات لغير أغراض المتاجرة والمبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية. وتراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات وحسب الضرورة تطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقات المعنية، وتدرس قيمة الضمان أثناء الفحص الدوري للتسهيلات الائتمانية ومدى كفاية مخصص انخفاض القيمة للقروض والسلفيات.

فيما يلي نسبة التعرضات المضمونة والأنواع الرئيسية للضمانات المحتفظ بها مقابل القروض والسلفيات:

النوع الرئيسي للضمان المحتفظ به	نسبة التعرض المضمون		قروض رهن للأفراد عملاء شركات
	٢٠١٨	٢٠١٩	
عقارات سكنية	%١٠٠	%١٠٠	
النقد والأوراق المالية والمركبات والممتلكات والمعدات والممتلكات التجارية والمخزون والذمم المدينة التجارية	%٦٦	%٦٤	

٢٧ إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

قروض رهن للأفراد

التعرضات لمخاطر الائتمان من قروض الرهن للأفراد وفقاً لنسبة القرض إلى القيمة هي كالتالي:

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	نسبة القرض إلى القيمة
٢٦٤,٢٢٣	١٨٩,٠٨٤	أقل من ٥٠%
٧٣٧,٩٧٦	٦١٧,٤٧٥	٥١ - ٧٠%
١,٠٧٢,١٧٠	٩٧٥,٤٤٣	٧١ - ٩٠%
٥٦,٣١٨	١٤٠,٦٩٨	٩١ - ١٠٠%
١٤,٥٣٥	٤٠,٠٩٤	أكثر من ١٠٠%
<u>٢,١٤٥,٢٢٢</u>	<u>١,٩٦٢,٧٩٤</u>	المجموع

يتم احتساب نسبة القرض إلى القيمة على أساس نسبة إجمالي مبلغ القرض إلى قيمة الضمان. وبسنتي من قيمة الضمان أي تعديلات يتم إجراؤها للحصول على الضمان أو بيعه. وتستند قيمة الضمان بالنسبة للقروض السكنية إلى قيمة الضمان عند الإنشاء المحدث بناء على التغيرات في مؤشرات أسعار المنازل.

قروض تعرضت لانخفاض في القيمة

بالنسبة للقروض التي تعرضت لانخفاض في القيمة، تستند قيمة الضمان إلى أحدث عمليات التقييم. وفيما يلي التعرض لمخاطر الائتمان من قروض الرهن العقاري للأفراد التي تعرضت لانخفاض في القيمة وفقاً لنسبة القرض إلى القيمة:

٢٠١٨	٢٠١٩	
ألف درهم	ألف درهم	نسبة القرض إلى القيمة
٧,٢٦٣	٧,٢٥٩	أقل من ٥٠%
٣٠,١٥٨	١٦,٩٨٦	٥١ - ٧٠%
٣٧,٧٠٥	٦٧,١٥١	أكثر من ٧٠%
<u>٧٥,١٢٦</u>	<u>٩١,٣٩٦</u>	المجموع

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغ صافي القيمة الدفترية للقروض والسلفيات التي تعرضت لانخفاض في القيمة والممنوحة إلى العملاء من الأفراد (بما فيها الرهونات) ١٤٠,٥٦٢,٠٠٠ درهم (٢٠١٨: ١١٢,٧١٨,٠٠٠ درهم)، كما بلغت قيمة الضمانات القابلة للتحديد المحتفظ بها مقابل تلك القروض والسلفيات ١٠٣,٢٧٤,٠٠٠ درهم (٢٠١٨: ١١٢,٦٨٦,٠٠٠ درهم).

٢٧ إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

عملاء شركات

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغ صافي القيمة الدفترية للقروض والسلفيات التي تعرضت لانخفاض في القيمة والممنوحة إلى العملاء من الشركات ١,٣٤٣,٢٥٨,٠٠٠ درهم (٢٠١٨: ١,١٣٧,٨٨٥,٠٠٠ درهم)، كما بلغت قيمة الضمانات القابلة للتحديد (لا سيما العقارات التجارية) المحتفظ بها مقابل تلك القروض والسلفيات ٥٧٢,٦٤٦,٠٠٠ درهم (٢٠١٨: ٤٨٨,٤٨٢,٠٠٠ درهم). وبالنسبة لكل قرض، فإن قيمة الضمانات المفصح عنها لا تزيد على القيمة الاسمية للقرض المحتفظ بالضمانات مقابله.

احتياطي انخفاض القيمة بموجب تعليمات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي توجيهاته الخاصة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠١٨ من خلال الإشعار رقم: CBUAE/BS/2018/458 الذي يتناول العديد من تحديثات التطبيق وأثاره العملية المترتبة على البنوك التي تعتمد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في دولة الإمارات العربية المتحدة ("التوجيه"). عملاً بالفقرة ٦,٤ من التوجيه، تكون التسوية بين المخصص العام والخاص بموجب التعميم ٢٠١٠/٢٨ الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ كما يلي:

٢٠١٨	٢٠١٩	
الف درهم	الف درهم	
		احتياطي انخفاض القيمة: عام
		المخصصات العامة بموجب التعميم رقم ٢٠١٠/٢٨ الصادر عن المصرف المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة
٢٣٦,٧٦٧	٢١٥,٧٨٩	ناقصاً: مخصصات المرحلة ١ والمرحلة ٢ بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩
٤٠٨,٦٦٧	٣٢١,٩٣١	
		مخصص عام محول إلى احتياطي انخفاض القيمة
-	-	
		احتياطي انخفاض القيمة: فردي
		المخصصات الفردية بموجب التعميم رقم ٢٠١٠/٢٨ الصادر عن المصرف المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة
٧٣٥,٠٤٦	١,١٤٥,١٨٦	ناقصاً: مخصصات المرحلة ٣ بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩
٧٣٥,٠٤٦	١,١٤٥,١٨٦	
		مخصص فردي محول إلى احتياطي انخفاض القيمة
-	-	

٢٧ إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في المخاطر المتعلقة بالصعوبات التي قد يواجهها البنك عند الوفاء بالتزاماته المرتبطة بالمطلوبات المالية التي تتم تسويتها بتسليم مبالغ نقدية أو موجودات مالية أخرى. وتنشأ مخاطر السيولة نتيجة لاحتمالية عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزامات السداد عند استحقاقها في ظل الظروف العادية والصعبة. وللمحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بترتيب مصادر تمويل متنوعة بالإضافة إلى قاعدة الودائع الأساسية، كما أنها طبقت سياسة لإدارة الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار عنصر السيولة ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة بشكل يومي. وقد قام البنك بإعداد عمليات رقابة داخلية وخطط طوارئ لإدارة مخاطر السيولة. ويتضمن ذلك إجراء تقييم للتدفقات النقدية المتوقعة وتوفر ضمانات من الدرجة العالية يمكن استخدامها لضمان توفر تمويل إضافي عند الحاجة.

يحتفظ البنك بمحفظة موجودات متداولة ومتنوعة من المفترض أن يتم تسيلها بسهولة في حالة التوقف غير المتوقع للتدفقات النقدية. ويملك البنك أيضاً تسهيلات ائتمانية ملتزم بها يمكن الحصول عليها للوفاء باحتياجات السيولة لديها. إضافة إلى ذلك، يحتفظ البنك بوديعة إلزامية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تساوي ١٤٪ من الودائع الجارية و ١٪ من الودائع لأجل. ووفقاً لسياسات البنك، يتم تقييم مركز السيولة وإدارته في ضوء مجموعة متنوعة من التصورات، مع إيلاء العناية الواجبة لعناصر الضغط المتعلقة بالسوق بشكل عام والبنك على وجه التحديد.

الجانب الأكثر أهمية هو الاحتفاظ بالحدود النظامية لنسب الإقراض إلى الموارد المستقرة والموجودات السائلة المؤهلة إلى إجمالي المطلوبات. ويركز البنك على أهمية الحسابات الجارية والودائع لأجل وحسابات التوفير كمصادر تمويل لقروضها إلى العملاء. ويتم مراقبة هذه الحسابات باستخدام نسبة الإقراض إلى الموارد المستقرة التي تقارن القروض والسلفيات إلى العملاء كنسبة من حسابات العملاء الجارية الأساسية وحسابات التوفير الأساسية للعملاء إلى جانب القروض متوسطة الأجل. تم تطبيق نسبة الموجودات السائلة المؤهلة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في سنة ٢٠١٥، وقد استبدلت هذه النسبة نسبة الموجودات السائلة. وتتكون الموجودات السائلة المؤهلة من النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي والودائع البنكية قصيرة الأجل وسندات الدين المؤهلة. وقد كانت هذه النسب كما في نهاية السنة كما يلي:

	٢٠١٩	٢٠١٨	
نسبة الإقراض إلى الموارد المستقرة	٧٨,٩%	٨٠,٨%	
نسبة الموجودات السائلة المؤهلة	١٨,٧%	١٥,٤%	

٢٧ إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

خُددت آجال الاستحقاق للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية بتاريخ بيان المركز المالي حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدى دون الأخذ بالاعتبار آجال الاستحقاق السارية وفقاً لما تشير إليه تجربة البنك السابقة في الاحتفاظ بالودائع وتوفر الأموال السائلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ كما يلي:

المجموع ألف درهم	غير مؤرخ ألف درهم	الإجمالي الفرعي لأكثر من ١٢ شهراً ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	الإجمالي الفرعي لأقل من ١٢ شهراً ألف درهم	من ٦ أشهر إلى ١٢ شهراً ألف درهم	من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	
									الموجودات
									نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
٢,١٨٤,٤٩٧	-	-	-	-	٢,١٨٤,٤٩٧	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١,٩٨٤,٤٩٧	مبالغ مستحقة من بنوك أخرى
٧٣٩,٣٣٧	-	-	-	-	٧٣٩,٣٣٧	-	-	٧٣٩,٣٣٧	قروض وسلفيات (إجمالي)
١٣,٠٣٠,٦٠٧	-	٨,٥٢٠,٢٢٧	٥,٢٨٦,٦٠٥	٣,٢٣٣,٦٢٢	٤,٥١٠,٣٨٠	٨٤١,٨٩٤	٨٢٣,١٤٦	٢,٨٤٥,٣٤٠	استثمارات
٣,٥٠٢,٧٩٦	٨٣١	٣,١٩١,٦٨١	١,٨١٧,٠٥٩	١,٣٧٤,٦٢٢	٣١٠,٢٨٤	٢٥٨,٧٢٠	٥١,٥٦٤	-	ممتلكات ومعدات وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ
٤٣٠,٥٧٠	٤٣٠,٥٧٠	-	-	-	-	-	-	-	موجودات أخرى
٧٠٤,٢٣١	-	١٩٦,٩٦٨	٥,٥١٦	١٩١,٤٥٢	٥٠٧,٢٦٣	١٤,٥٢٩	٨٦,١٤٧	٤٠٦,٥٨٧	مخصص الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات
(١,٤٦٧,١١٧)	-	-	-	-	(١,٤٦٧,١١٧)	-	-	(١,٤٦٧,١١٧)	وفوائد معلقة
١٩,١٢٤,٩٢١	٤٣١,٤٠١	١١,٩٠٨,٨٧٦	٧,١٠٩,١٨٠	٤,٧٩٩,٦٩٦	٦,٧٨٤,٦٤٤	١,٢١٥,١٤٣	١,٠٦٠,٨٥٧	٤,٥٠٨,٦٤٤	مجموع الموجودات
									المطلوبات وأموال المساهمين
١,٨٧٧,٧١٧	-	٨٠,٠٠٠	-	٨٠,٠٠٠	١,٧٩٧,٧١٧	٦٣١,٦٧١	٩١,٨١٣	١,٠٧٤,٢٣٣	مبالغ مستحقة إلى البنوك
١٢,٦٨٥,٥٦٨	-	٨١٢,٣٥٧	-	٨١٢,٣٥٧	١١,٨٧٣,٢١١	١,١١٠,٨٠٦	٢,٣٨٦,٨٥٤	٨,٣٧٥,٥٥١	ودائع العملاء
١,٤٨٧,٣٦٣	-	٧١٦,١٣٨	-	٧١٦,١٣٨	٧٧١,٢٢٥	٧٧١,٢٢٥	-	-	قروض متوسطة الأجل
٩١٣,٩٥٩	٢٣,٠٥٨	١٣١,١٥٣	٩٢,٩٩٦	٣٨,١٥٧	٧٥٩,٧٤٨	١١,٢٠٣	٨٣,٨٧٤	٦٦٤,٦٧١	مطلوبات أخرى
٢,١٦٠,٣١٤	٢,١٦٠,٣١٤	-	-	-	-	-	-	-	حقوق الملكية للمساهمين
١٩,١٢٤,٩٢١	٢,١٨٣,٣٧٢	١,٧٣٩,٦٤٨	٩٢,٩٩٦	١,٦٤٦,٦٥٢	١٥,٢٠١,٩٠١	٢,٥٢٤,٩٠٥	٢,٥٦٢,٥٤١	١٠,١١٤,٤٥٥	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين
-	(١,٧٥١,٩٧١)	١٠,١٦٩,٢٢٨	٧,٠١٦,١٨٤	٣,١٥٣,٠٤٤	(٨,٤١٧,٢٥٧)	(١,٣٠٩,٧٦٢)	(١,٥٠١,٦٨٤)	(٥,٦٠٥,٨١١)	صافي عجز السيولة

البنك العربي المتحد ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

٢٧ إدارة المخاطر (تنمة)

مخاطر السيولة (تنمة)

فيما يلي آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨:

المجموع	غير مؤرخ	الإجمالي الفرعي لأكثر من ١٢ شهراً	أكثر من ٥ سنوات	١ إلى ٥ سنوات	الإجمالي الفرعي لأقل من ١٢ شهراً	من ٦ أشهر إلى ١٢ شهراً	من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	أقل من ٣ أشهر	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
									الموجودات
١,٨٩٠,٧٦٧	-	-	-	-	١,٨٩٠,٧٦٧	٥٠,٠٠٠	-	١,٨٤٠,٧٦٧	تقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
٥٢٠,١٧٢	-	-	-	-	٥٢٠,١٧٢	-	-	٥٢٠,١٧٢	مبالغ مستحقة من بنوك أخرى
١٣,٩٠٢,٨١٤	-	٩,٠٠٦,٦٤١	٥,١٧٠,٠٥٥	٣,٨٣٦,٥٨٦	٤,٨٩٦,١٧٣	٤٠٣,٢٠١	٩٤١,٣٤٤	٣,٥٥١,٦٢٨	قروض وسلفيات (إجمالي)
٣,٨٢٤,١٣٤	٨٣٧	٣,٤٥٤,٣٤١	٢,١٥٩,٩٢٣	١,٢٩٤,٤١٨	٣٦٨,٩٥٦	١٢٩,٣٥٠	٥٥,٨١٢	١٨٣,٧٩٤	استثمارات
٥٧٨,٣٥٥	٥٧٨,٣٥٥	-	-	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ
٩٣٨,٤٨٨	-	٣٣٣,٣٥١	١٧,٣٨٨	٣١٥,٩٦٣	٦٠٥,١٣٧	٤٠,١٣٩	٧٤,٢٤٦	٤٩٠,٧٥٢	موجودات أخرى
(١,١٤٣,٧١٣)	-	-	-	-	(١,١٤٣,٧١٣)	-	-	(١,١٤٣,٧١٣)	مخصص الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات وفوائد معلقة
٢٠,٥١١,٠١٧	٥٧٩,١٩٢	١٢,٧٩٤,٣٣٣	٧,٣٤٧,٣٦٦	٥,٤٤٦,٩٦٧	٧,١٣٧,٤٩٢	٦٢٢,٦٩٠	١,٠٧١,٤٠٢	٥,٤٤٣,٤٠٠	مجموع الموجودات
									المطلوبات وأموال المساهمين
٢,١٥١,٤٤٨	-	١٨٣,٦٢٥	-	١٨٣,٦٢٥	١,٩٦٧,٨٢٣	٦٣٦,٢٦٥	٣٠٠,١٢٨	١,٠٣١,٤٣٠	مبالغ مستحقة إلى البنوك
١٤,٠٣٨,٩٥٩	-	٨٩٦,٠٢٩	-	٨٩٦,٠٢٩	١٣,١٤٢,٩٣٠	١,٨٣٤,٣٢٦	٢,٤٩١,٤٥٥	٨,٨١٧,١٤٩	ودائع العملاء
٩٥٤,٨٥٠	-	٦٧٩,٤١٢	-	٦٧٩,٤١٢	٢٧٥,٤٣٨	٢٧٥,٤٣٨	-	-	قروض متوسطة الأجل
٨٣٦,٣٠٠	٢٨,٥١٩	٣٠,١٤٤	١٢,١٠٢	١٨,٠٤٢	٧٧٧,٦٣٧	٣٤,٨٦٣	٧٣,٣٧٣	٦٦٩,٤٠١	مطلوبات أخرى
٢,٥٢٩,٤٦٠	٢,٥٢٩,٤٦٠	-	-	-	-	-	-	-	حقوق الملكية للمساهمين
٢٠,٥١١,٠١٧	٢,٥٥٧,٩٧٩	١,٧٨٩,٢١٠	١٢,١٠٢	١,٧٧٧,١٠٨	١٦,١٦٣,٨٢٨	٢,٧٨٠,٨٩٢	٢,٨٦٤,٩٥٦	١٠,٥١٧,٩٨٠	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين
-	(١,٩٧٨,٧٨٧)	١١,٠٠٥,١٢٣	٧,٣٣٥,٢٦٤	٣,٦٦٩,٨٥٩	(٩,٠٢٦,٣٣٦)	(٢,١٥٨,٢٠٢)	(١,٧٩٣,٥٥٤)	(٥,٠٧٤,٥٨٠)	صافي عجز السيولة

٢٧ إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

تحليل المطلوبات المالية من حيث آجال الاستحقاق التعاقدية المتبقية

يلخص الجدول أدناه آجال استحقاق المطلوبات المالية للبنك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ على أساس التزامات السداد التعاقدية غير المخصصة. ويتم التعامل مع المبالغ المسددة الخاضعة لفترة إشعار كما لو كان هذا الإشعار سوف يتم تقديمه في الحال. ومع ذلك، يتوقع البنك أن العديد من العملاء لن يطلبوا السداد في أقرب موعد للدفع، ولا يعكس الجدول التدفقات النقدية المتوقعة وفقاً لما تشير إليه تجربة البنك السابقة في الاحتفاظ بالودائع.

المطلوبات المالية	القيمة الدفترية ألف درهم	تحت الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠١٩							
مبالغ مستحقة إلى البنوك	١,٨٧٧,٧١٧	٧,٧٣٢	١,٠٧٣,٣٦٥	٧٤٢,٤٦٢	٨١,٩٣٥	-	١,٩٠٥,٤٩٤
ودائع العملاء	١٢,٦٨٥,٥٦٨	٢,٩٢٨,٣٠٢	٥,٥٣١,٩٣٣	٣,٥٩٦,٧٨٥	٩١٦,٩٠١	-	١٢,٩٧٣,٩٢١
قروض متوسطة الأجل	١,٤٨٧,٣٦٣	-	-	٧٩٠,٣٥١	٧٥٢,١٠٣	-	١,٥٤٢,٤٥٤
مطلوبات أخرى	٧٧٨,٤٥٦	٢٥٠,٤٥٤	٤٣٣,٩٤٠	٩٤,٠٦٢	-	-	٧٧٨,٤٥٦
مشتقات مالية	١٣٥,٥٠٣	-	١٤,٧٣٠	٤٤,٠٩٤	٢٠٥,٨٣٠	٨٧,٩٧٩	٣٥٢,٦٣٣
مجموع المطلوبات المالية غير المخصصة	١٦,٩٦٤,٦٠٧	٣,١٨٦,٤٨٨	٧,٠٥٣,٩٦٨	٥,٢٦٧,٧٥٤	١,٩٥٦,٧٦٩	٨٧,٩٧٩	١٧,٥٥٢,٩٥٨
٣١ ديسمبر ٢٠١٨							
مبالغ مستحقة إلى البنوك	٢,١٥١,٤٤٨	٣٠,١٦٨	١,٠٠٥,٩٥٦	٩٧٥,٢٣١	٢٠٠,٥٣٩	-	٢,٢١١,٨٩٤
ودائع العملاء	١٤,٠٣٨,٩٥٩	٣,٩٣٠,٥٠٧	٧,٠٦١,٧٦٨	٣,٩٠٤,٨١٠	٣٥٥,٧٦٧	-	١٥,٢٥٢,٨٥٢
قروض متوسطة الأجل	٩٥٤,٨٥٠	-	-	٢٨٧,٠٢٨	٧٢٨,٧٦٥	-	١,٠١٥,٧٩٣
مطلوبات أخرى	٧٧٢,٢١٢	١٨٨,٨٦٣	٤٩٦,١٥٨	٨٠,١٧٠	٧,٠٢١	-	٧٧٢,٢١٢
مشتقات مالية	٦٤,٠٨٨	-	١٨,٥٦٣	٥٥,٦٨٨	٢٥٩,٧٠٢	١٤٥,٣٤٧	٤٧٩,٣٠٠
مجموع المطلوبات المالية غير المخصصة	١٧,٩٨١,٥٥٧	٤,١٤٩,٥٣٨	٨,٥٨٢,٤٤٥	٥,٣٠٢,٩٢٧	١,٥٥١,٧٩٤	١٤٥,٣٤٧	١٩,٧٣٢,٠٥١

٢٧ إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

تمثل الأدوات المالية المشتقة الموضحة في الجدول أعلاه إجمالي التدفقات النقدية غير المخصصة. ومع ذلك، قد تتم تسوية هذه المبالغ بالإجمالي أو بالصافي. ويبين الجدول التالي القيم الدفترية.

المجموع ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	٣ إلى ١٢ شهوراً ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	تحت الطلب ألف درهم	
٣١ ديسمبر ٢٠١٩						
٢١٧,٨٨٦	٥٤,٤٣٥	١٢٤,٦٠٦	٢٨,٧٧٩	١٠,٠٦٦	-	تدفقات نقدية مستلمة
(٣٥٢,٦٣٣)	(٨٧,٩٧٩)	(٢٠٥,٨٣٠)	(٤٤,٠٩٤)	(١٤,٧٣٠)	-	تدفقات نقدية مدفوعة
(١٣٤,٧٤٧)	(٣٣,٥٤٤)	(٨١,٢٢٤)	(١٥,٣١٥)	(٤,٦٦٤)	-	الصافي
(١٣٢,٤٠٦)	(٣٢,٩٤٢)	(٧٩,٨٥٣)	(١٥,٠٣٦)	(٤,٥٧٥)	-	مخصصة بالمعدلات المطبقة بين البنوك
٣١ ديسمبر ٢٠١٨						
٤٥٦,٤٨٦	١٣٦,٩٣٦	٢٤٤,٧٤٤	٥٥,٩١٦	١٨,٨٩٠	-	تدفقات نقدية مستلمة
(٤٧٩,٣٠٠)	(١٤٥,٣٤٧)	(٢٥٩,٧٠٢)	(٥٥,٦٨٨)	(١٨,٥٦٣)	-	تدفقات نقدية مدفوعة
(٢٢,٨١٤)	(٨,٤١١)	(١٤,٩٥٨)	٢٢٨	٣٢٧	-	الصافي
(٢٢,٢٢٠)	(٨,١٨٩)	(١٤,٥٧٠)	٢٢١	٣١٨	-	مخصصة بالمعدلات المطبقة بين البنوك

٢٧ إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

يظهر الجدول التالي آجال الاستحقاق التعاقدية للمطلوبات الطارئة والالتزامات للبنك:

المجموع الف درهم	أكثر من ٥ سنوات الف درهم	١ إلى ٥ سنوات الف درهم	٣ إلى ١٢ شهوراً الف درهم	أقل من ٣ أشهر الف درهم	تحت الطلب الف درهم	
						٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٣,٥١٢,٦٨٧	-	١٤٩,٩٢٦	٧٣٩,٢٤٨	٢,٦٢٣,٥١٣	-	مطلوبات طارئة
٢,٤٠٤,٩٥٩	-	-	-	-	٢,٤٠٤,٩٥٩	التزامات
<u>٥,٩١٧,٦٤٦</u>	<u>-</u>	<u>١٤٩,٩٢٦</u>	<u>٧٣٩,٢٤٨</u>	<u>٢,٦٢٣,٥١٣</u>	<u>٢,٤٠٤,٩٥٩</u>	<u>المجموع</u>
						٣١ ديسمبر ٢٠١٨
٣,٨٣٩,٠٠٠	-	٢٢٤,٨٨٠	٨١٣,٩٩٦	٢,٨٠٠,١٢٤	-	مطلوبات طارئة
٢,٥٦٣,٤٠١	-	-	-	-	٢,٥٦٣,٤٠١	التزامات
<u>٦,٤٠٢,٤٠١</u>	<u>-</u>	<u>٢٢٤,٨٨٠</u>	<u>٨١٣,٩٩٦</u>	<u>٢,٨٠٠,١٢٤</u>	<u>٢,٥٦٣,٤٠١</u>	<u>المجموع</u>

لا يتوقع البنك أن يتم سحب كافة المطلوبات الطارئة أو الالتزامات، وبالتالي يتوقع أن تكون التدفقات النقدية الفعلية أقل من تلك الظاهرة في الجدول أعلاه.

مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. وقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لقيمة المخاطر التي يمكن قبولها. ويتم مراقبة ذلك على أساس مستمر من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات لدى البنك.

مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من احتمال تأثير التغيرات في معدلات الفائدة على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. ويتعرض البنك لمخاطر معدلات الفائدة نتيجة لحالات عدم التطابق أو الفروق في قيمة الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية العمومية التي يحين أجلها أو يُعاد تسعيرها في فترة معينة. وقد قام مجلس الإدارة بوضع سقف للفروق في معدلات الفائدة لفترات محددة. وتتم مراقبة المراكز على أساس يومي، كما يتم استخدام استراتيجيات التحوط لإبقاء هذه المراكز ضمن الحدود الموضوعة.

يتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة بصورة رئيسية من خلال مراقبة الفروق في معدلات الفائدة ووضع حدود معتمدة مسبقاً لفئات إعادة التسعير. لجنة الموجودات والمطلوبات هي هيئة مراقبة الالتزام بهذه الحدود، ويتم مساعدتها من قبل قسم الخزينة في أنشطة المراقبة اليومية.

٢٧ إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

ويلخص الجدول التالي مركز حساسية أسعار الفائدة بنهاية السنة. وفيما يلي ملخص مركز الفروق في أسعار الفائدة لدى البنك للمحافظ غير التجارية:

القيمة الدفترية ألف درهم	غير حساس للفائدة ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	٣ إلى ١٢ شهوراً ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
						الموجودات
						نقد وأرصدة لدى
						مصرف الإمارات
						العربية المتحدة
						المركزي
						مبالغ مستحقة من بنوك
						أخرى
						قروض وسلفيات
						استثمارات
						ممتلكات ومعدات
						وأعمال رأسمالية قيد
						التنفيذ
						موجودات أخرى
						مجموع الموجودات
						المطلوبات وحقوق
						الملكية للمساهمين
						مبالغ مستحقة إلى البنوك
						ودائع العملاء
						قروض متوسطة الأجل
						مطلوبات أخرى
						حقوق الملكية للمساهمين
						مجموع المطلوبات
						وحقوق الملكية
						للمساهمين
						ضمن الميزانية العمومية
						خارج الميزانية العمومية
						فرق حساسية أسعار
						الفائدة المتراكم

٢٧ إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

القيمة الدفترية ألف درهم	غير حساس للفائدة ألف درهم	أكثر من ١٢ شهرًا ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	٣ إلى ١٢ شهرًا ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	
٣١ ديسمبر ٢٠١٨						
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي						
١,٨٩٠,٧٦٧	٩٩٠,٧٦٧	-	-	٥٠,٠٠٠	٨٥٠,٠٠٠	مبالغ مستحقة من بنوك أخرى
٥٢٠,١٧٢	١١٦,١٩٧	-	-	-	٤٠٣,٩٧٥	قروض وسلفيات
١٢,٧٥٩,١٠١	-	٣٦٩,٠٧٥	١,٢٦٧,٢٠٣	٩٧٩,٠٦٣	١٠,١٤٣,٧٦٠	استثمارات
٣,٨٢٤,١٣٤	٨٣٤	٢,١٥٩,٩٢٦	١,٢٩٤,٤١٨	١٨٥,١٦٢	١٨٣,٧٩٤	عقارات استثمارية
٥٧٨,٣٥٥	٥٧٨,٣٥٥	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات وأعمال
٩٣٨,٤٨٨	٩٣٨,٤٨٨	-	-	-	-	رأسمالية قيد التنفيذ
٢٠,٥١١,٠١٧	٢,٦٢٤,٦٤١	٢,٥٢٩,٠٠١	٢,٥٦١,٦٢١	١,٢١٤,٢٢٥	١١,٥٨١,٥٢٩	موجودات أخرى
مجموع الموجودات						
المطلوبات وحقوق الملكية						
للمساهمين						
٢,١٥١,٤٤٨	٣٠,١٦٨	-	١٨٣,٦٢٥	٧٢٢,٤٦٥	١,٢١٥,١٩٠	مبالغ مستحقة إلى البنوك
١٤,٠٣٨,٩٥٩	٣,٨٠٢,١٠٨	-	٨٨٣,٠٦٩	٤,٢٤٤,٩٤٠	٥,١٠٨,٨٤٢	ودائع العملاء
٩٥٤,٨٥٠	-	-	-	-	٩٥٤,٨٥٠	قروض متوسطة الأجل
٨٣٦,٣٠٠	٨٣٦,٣٠٠	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
٢,٥٢٩,٤٦٠	٢,٥٢٩,٤٦٠	-	-	-	-	حقوق الملكية للمساهمين
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية						
٢٠,٥١١,٠١٧	٧,١٩٨,٠٣٦	-	١,٠٦٦,٦٩٤	٤,٩٦٧,٤٠٥	٧,٢٧٨,٨٨٢	للمساهمين
-	(٤,٥٧٣,٣٩٥)	٢,٥٢٩,٠٠١	١,٤٩٤,٩٢٧	(٣,٧٥٣,١٨٠)	٤,٣٠٢,٦٤٧	ضمن الميزانية العمومية
١٥,١٥٣,٠٥٢	١٢,٠٠١,٩٤٧	-	-	-	٣,١٥١,١٠٥	خارج الميزانية العمومية
فرق حساسية أسعار الفائدة المتراكم						
-	١٥,١٥٣,٠٥٢	٧,٧٢٤,٥٠٠	٥,١٩٥,٤٩٩	٣,٧٠٠,٥٧٢	٧,٤٥٣,٧٥٢	

يوضح الجدول التالي مدى الحساسية للتغيرات المعقولة المحتملة في أسعار الفائدة مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى على بيان الدخل للبنك.

إن حساسية بيان الدخل تتمثل في أثر التغيرات المفترضة في أسعار الفوائد على صافي دخل الفوائد لسنة واحدة، بناءً على الموجودات والمطلوبات المالية غير التجارية ذات أسعار الفائدة المتغيرة المحتفظ بها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بما في ذلك تأثير أدوات التحوط.

٢٧ إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

٢٠١٨		٢٠١٩	
التغير في نقاط الأساس	حساسية صافي دخل الفوائد ألف درهم	التغير في نقاط الأساس	حساسية صافي دخل الفوائد ألف درهم
٢٥+	٢٥,٣٤١	٢٥+	٢٣,٩٤٤
٢٥-	(٢٥,٣٤١)	٢٥-	(٢٣,٩٤٤)

تتعلق حساسية معدلات الفائدة المبينة أعلاه بشكل رئيسي بالدولار الأمريكي حيث أن البنك لا يخضع لصافي تعرض جوهري للموجودات والمطلوبات المالية غير التجارية ذات أسعار الفائدة المتغيرة والمقومة بعملات أخرى.

ويتعرض البنك أيضاً إلى مخاطر القيمة العادلة الناشئة من محفظة السندات بمعدلات ثابتة غير المحوطة. ويؤدي التغير في القيمة العادلة لهذه السندات بنسبة +/٥٪ إلى تغير إيجابي/سلب في احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية بقيمة ٦٢٥,٠٠٠ درهم (٢٠١٨: ٢,٩٠٠,٠٠٠ درهم).

إعادة تشكيل المقارنة المعيارية لسعر الفائدة

يجري إعادة التشكيل الأساسية للمعايير الرئيسية لأسعار الفائدة على مستوى العالم لاستبدال أو إعادة تشكيل أسعار الفائدة بين البنوك بأسعار بديلة خالية من المخاطر (يشار إليها باسم "إعادة تشكيل أسعار الفائدة بين البنوك"). هناك تقديرات غير مؤكدة بشأن توقيت وطرق الانتقال. ولا يزال البنك حالياً في مرحلة تقييم أثر إعادة التشكيل هذه على وظائفه المحاسبية والتشغيلية وإدارة المخاطر لديه في مختلف قطاعات أعماله.

مخاطر العملات

مخاطر العملات هي المخاطر التي تؤدي إلى تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. حدد البنك مقدراً على المراكز من حيث العملة. وتتم مراقبة المراكز يومياً ويتم استخدام استراتيجيات التحوط لضمان بقاء المراكز ضمن الحدود الموضوعه.

بما أن سعر صرف الدرهم الإماراتي ومعظم عملات دول مجلس التعاون الخليجي مربوطة حالياً بالدولار الأمريكي، فإن الأرصدة بالدولار الأمريكي لا تمثل مخاطر كبيرة للعملة.

تشير الجداول أدناه إلى العملات التي يواجه البنك تعرضاً كبيراً لمخاطرها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ على موجوداته ومطلوباته النقدية وتدفقاته النقدية المتوقعة. يحسب التحليل أثر حركة سعر العملة المحتمل بشكل معقول مقابل الدرهم الإماراتي، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة على بيان الدخل (بسبب القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات النقدية الحساسة للتغير في سعر العملة) وحقوق الملكية. يعكس المبلغ السلبي في الجدول صافي الانخفاض المحتمل في بيان الدخل بينما يعكس المبلغ الإيجابي صافي الزيادة المحتملة.

٢٧ إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر العملات (تتمة)

٢٠١٨		٢٠١٩		
التأثير على الربح الف درهم	التغير في سعر العملة السعر بالنسبة المنوية	التأثير على الربح الف درهم	التغير في سعر العملة السعر بالنسبة المنوية	العملة
(٦)	١٠+	١٨٢	١٠+	يورو
	١٠+	٢	١٠+	جنيه إسترليني
تركيز الموجودات المالية والمطلوبات المالية حسب العملة				
المجموع الف درهم	أخرى الف درهم	دولار أمريكي الف درهم	درهم الف درهم	
٢,١٨٤,٤٩٧	-	٩٠,٨٩٥	٢,٠٩٣,٦٠٢	النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
٧٣٩,٣٣٧	٤٠,٣٠١	٥٩٧,٤٢٨	١٠١,٦٠٨	مبالغ مستحقة من بنوك أخرى
١١,٥٦٣,٤٩٠	١٥,٦٧٨	١,٢١٦,٩٣٦	١٠,٣٣٠,٨٧٦	القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي
٣,٥٠٢,٧٩٦	٤٦,٦٥٩	٣,٤٥٥,٦٩٥	٤٤٢	الاستثمارات والأدوات الإسلامية
٤٣٠,٥٧٠	-	-	٤٣٠,٥٧٠	ممتلكات ومعدات وأعمال رأسمالية
٧٠٤,٢٣١	٧١٧	٥٥,٩٣٤	٦٤٧,٥٨٠	قيد التنفيذ
				الموجودات الأخرى
١٩,١٢٤,٩٢١	١٠٣,٣٥٥	٥,٤١٦,٨٨٨	١٣,٦٠٤,٦٧٨	إجمالي الموجودات
١,٨٧٧,٧١٧	٢٥	٨٢٩,٩٨٥	١,٠٤٧,٧٠٧	مبالغ مستحقة للبنوك
١٢,٦٨٥,٥٦٨	٢,٢٧٠,٤٦٢	١,٦٦٦,٣٦٢	٨,٧٤٨,٧٤٤	ودائع العملاء وودائع إسلامية للعملاء
١,٤٨٧,٣٦٣	-	١,٤٨٧,٣٦٣	-	قروض متوسطة الأجل
٩١٣,٩٥٠	٦٨,٢٠٦	٢٠٤,١٢٤	٦٤١,٦٢٠	المطلوبات الأخرى
١٦,٩٦٤,٥٩٨	٢,٣٣٨,٦٩٣	٤,١٨٧,٨٣٤	١٠,٤٣٨,٠٧١	إجمالي المطلوبات
٢,١٦٠,٣١٧	٥,٠١٥	٣٢,١٠٢	٢,١٢٣,٢٠٠	صافي حقوق ملكية المساهمين
٦	(٢,٢٤٠,٣٥٣)	١,١٩٦,٩٥٢	١,٠٤٣,٤٠٧	صافي المركز المالي
١٠,٣٩٧	٢,٢٣٦,٤١٦	(١,١٩٤,٤٣٥)	(١,٠٣١,٥٨٤)	خارج المركز المالي

٢٧ إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر العملات (تتمة)

تركيز الموجودات المالية والمطلوبات المالية حسب العملة (تتمة)

المجموع الف درهم	أخرى الف درهم	دولار أمريكي الف درهم	درهم الف درهم	
١,٨٩٠,٧٦٧	-	١٣٦,١٨٣	١,٧٥٤,٥٨٤	النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
٥٢٠,١٧٢	٤٦,٦٢٠	٤٦٢,٨٦٣	١٠,٦٨٩	مبالغ مستحقة من بنوك أخرى
١٢,٧٥٩,١٠١	٦٩٢	١,٦٥٠,٩١٧	١١,١٠٧,٤٩٢	القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي
٣,٨٢٤,١٣٤	٤٧,٨٢٣	٣,٧٧٧,١٩١	(٨٨٠)	الاستثمارات والأدوات الإسلامية
٥٧٨,٣٥٥	-	-	٥٧٨,٣٥٥	ممتلكات ومعدات وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ
٩٣٨,٤٨٨	٦٨١	٦٢,٠١٧	٨٧٥,٧٩٠	الموجودات الأخرى
٢٠,٥١١,٠١٧	٩٥,٨١٦	٦,٠٨٩,١٧١	١٤,٣٢٦,٠٣٠	إجمالي الموجودات
٢,١٥١,٤٤٨	١٤٤	١,٤١٣,٩٥٠	٧٣٧,٣٥٤	مبالغ مستحقة للبنوك
١٤,٠٣٨,٩٥٩	٣,٢٤٦,٠٢٩	١,٦٩٢,٩٥٧	٩,٠٩٩,٩٧٣	ودائع العملاء وودائع إسلامية للعملاء
٩٥٤,٨٥٠	-	٩٥٤,٨٥٠	-	قروض متوسطة الأجل
٨٣٦,٢٨٩	٥٦,٥١٩	٥٣,٠٨٥	٧٢٦,٦٨٥	المطلوبات الأخرى
١٧,٩٨١,٥٤٦	٣,٣٠٢,٦٩٢	٤,١١٤,٨٤٢	١٠,٥٦٤,٠١٢	إجمالي المطلوبات
٢,٥٢٩,٤٦٤	٤,١٠٥	(٦٦,٤٦٨)	٢,٥٩١,٨٢٧	صافي حقوق ملكية المساهمين
٧	(٣,٢١٠,٩٨١)	٢,٠٤٠,٧٩٧	١,١٧٠,١٩١	صافي المركز المالي
١٧,٠٩٦	٣,٢٠١,٩٩٥	(٢,٠١٦,٢٧٧)	(١,١٦٨,٦٢٢)	خارج المركز المالي

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناجمة عن تعطل النظام أو الخطأ البشري أو الغش والاحتيال أو الأحداث الخارجية. عندما تفشل الضوابط الرقابية في أداء وظيفتها، يمكن لمخاطر التشغيل أن تسبب ضرراً لسمعة البنك أو أن يكون لها تداعيات قانونية أو تنظيمية أو أن تؤدي إلى خسارة مالية. لا يتوقع البنك القضاء على جميع مخاطر التشغيل، ولكن قد يستطيع البنك إدارة هذه المخاطر من خلال آليات الرقابة ورصد المخاطر المحتملة والتصدي لها. تشمل الضوابط الرقابية الفصل الفعال بين الواجبات، وإجراءات منح حق الوصول والتفويض والتسوية، وآليات تثقيف الموظفين وتقييمهم، بما في ذلك استعمال التدقيق الداخلي.

٢٨ تحليل القطاعات

لأغراض تقديم التقارير إلى المسؤولين الرئيسيين عن اتخاذ القرارات التشغيلية، تم تنظيم أنشطة البنك في ثلاثة قطاعات:

الخدمات المصرفية للشركات - يتولى بشكل رئيسي إدارة القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى والودائع والحسابات الجارية للعملاء من الشركات والمؤسسات التجارية.

الخدمات المصرفية للأفراد- يتولى بشكل رئيسي إدارة ودائع العملاء الأفراد، وتقديم قروض للمستهلكين، وتسهيلات السحب على المكشوف، وتسهيلات بطاقات الائتمان، وتسهيلات تحويل الاموال، إضافة إلى الخدمات المصرفية الإسلامية؛ و

الخبزينة - يتولى بشكل رئيسي تقديم خدمات الأسواق المالية والتجارة والخبزينة، بالإضافة إلى إدارة عمليات التمويل الخاصة بالبنك.

تجري المعاملات ما بين القطاعات وفقاً للمعدلات الحالية في السوق على أساس تجاري بحت. وتخصم / تضاف الفوائد في قطاعات الأعمال على أساس نسبة إجمالية تقارب التكلفة الهامشية للأموال.

فيما يلي معلومات القطاعات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية للأفراد	الخبزينة	المجموع	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
٢١٧,٢٧٩	٩٣,٩٣٠	٧٩,٧٥٧	٣٩٠,٩٦٦	صافي دخل الفوائد
٩٨,٠٨٣	١٨,١٨٢	٣٧,٥٣٣	١٥٣,٧٩٨	دخل تشغيلي آخر
(١٦٣,٧٩٩)	(٩٥,٧٠٦)	(٥٤,٥٥٥)	(٣١٤,٠٦٠)	مصاريف تشغيلية
(٤٣٤,٥٤٦)	(١٦,٨٩٥)	(٢٥٠,٠١٦)	(٧٠١,٤٥٧)	صافي خسائر انخفاض القيمة
(٢٨٢,٩٨٣)	(٤٨٩)	(١٨٧,٢٨١)	(٤٧٠,٧٥٣)	ربح السنة
١٢,٥٥٨	٣,٨١١	٨,٣٠٣	٢٤,٦٧٢	النفقات الرأسمالية
				- الممتلكات والمعدات
٩,٧٥٧,٣٦٢	٢,٩٦٠,٧٦٦	٦,٤٠٦,٧٩٣	١٩,١٢٤,٩٢١	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
				موجودات القطاع
١٠,٩٥٧,٧٣٤	٢,٥٠٦,٣٠٦	٣,٥٠٠,٥٦٧	١٦,٩٦٤,٦٠٧	مطلوبات القطاع

٢٨ تحليل القطاعات (تتمة)

فيما يلي معلومات القطاعات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨:

المجموع ألف درهم	الخبزينة ألف درهم	الخدمات المصرفية للأفراد ألف درهم	الخدمات المصرفية للشركات ألف درهم	
٤٨٨,٢٢٧	٧٥,١٢٧	١١١,٦٨٦	٣٠١,٤١٤	صافي دخل الفوائد
١٥٩,٢٤٤	٣٥,٥٣٣	١٨,٥٧٦	١٠٥,١٣٥	دخل تشغيلي آخر
(٣٢٨,٣٤٩)	(٥٥,٧٣٤)	(٧٧,٣٧٧)	(١٩٥,٢٣٨)	مصاريف تشغيلية
(٢٤١,٨٩٥)	(٤,٧٣٦)	(٢١,٧٠٨)	(٢١٥,٤٥١)	صافي خسائر انخفاض القيمة
<u>٧٧,٢٢٧</u>	<u>٥٠,١٩٠</u>	<u>٣١,١٧٧</u>	<u>(٤,١٤٠)</u>	ربح السنة
<u>٢١,٧٩٣</u>	<u>٦,٧١٤</u>	<u>٣,٣٦٨</u>	<u>١١,٧١١</u>	النفقات الرأسمالية - الممتلكات والمعدات
<u>٢٠,٥١١,٠١٧</u>	<u>٦,٣١٨,٧٠٩</u>	<u>٣,١٧٠,٣٣٣</u>	<u>١١,٠٢١,٩٧٥</u>	٣١ ديسمبر ٢٠١٨ موجودات القطاع
<u>١٧,٩٨١,٥٥٧</u>	<u>٣,١٧٠,٤٤٠</u>	<u>٣,١٥٦,٦٥٧</u>	<u>١١,٦٥٤,٤٦٠</u>	مطلوبات القطاع

يعمل البنك في منطقة جغرافية واحدة فقط، وهي الشرق الأوسط. وعليه، لم يتم تقديم تحاليل جغرافية للدخل التشغيلي وصافي الأرباح وصافي الموجودات.

٢٩ القيم العادلة للأدوات المالية

تحديد القيمة العادلة وتسلسل مستويات قياس القيمة العادلة

يستخدم البنك التسلسل التالي لتحديد وبيان القيمة العادلة للأدوات المالية عن طريق أساليب التقييم:

- المستوى الأول: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة.
- المستوى الثاني: أساليب أخرى تكون فيها جميع المدخلات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة جديرة بالملاحظة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث - أساليب تستخدم فيها مدخلات لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ولا تستند على بيانات جديرة بالملاحظة في السوق.

٢٩ القيم العادلة للأدوات المالية (تتمة)

الأدوات والموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة

يعرض الجدول التالي تحليل الأدوات والموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة بحسب تسلسل مستويات قياس القيمة العادلة:

المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٩
				الموجودات المالية
				أدوات مالية مشتقة
١٠,٦٢٧	-	١٠,٦٢٧	-	مقايضات أسعار الفائدة
١٤,٥٣٦	-	١٤,٥٣٦	-	عقود آجلة
-	-	-	-	مقايضة العملات
<u>٢٥,١٦٣</u>	<u>-</u>	<u>٢٥,١٦٣</u>	<u>-</u>	
				استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
				استثمارات مدرجة
١,٤١٨,٦١٣	-	-	١,٤١٨,٦١٣	سندات دين حكومية
٢,٠٦٥,٠٧٢	-	-	٢,٠٦٥,٠٧٢	سندات دين أخرى
٢٨٥	-	-	٢٨٥	حقوق ملكية
٥٤٣	٥٤٣	-	-	استثمارات غير مدرجة
				حقوق ملكية
<u>٣,٤٨٤,٥١٣</u>	<u>٥٤٣</u>	<u>-</u>	<u>٣,٤٨٣,٩٧٠</u>	
				المطلوبات المالية
				أدوات مالية مشتقة
١٣١,٣٦٣	-	١٣١,٣٦٣	-	مقايضات أسعار الفائدة
٤,١٤٠	-	٤,١٤٠	-	عقود آجلة
-	-	-	-	خيارات العملات
<u>١٣٥,٥٠٣</u>	<u>-</u>	<u>١٣٥,٥٠٣</u>	<u>-</u>	

٢٩ القيم العادلة للأدوات المالية (تتمة)

الأدوات والموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة (تتمة)

المجموع ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الأول ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
				الاستثمارات المتاحة للبيع
				الموجودات المالية
				أدوات مالية مشتقة
٢١,١٥٢	-	٢١,١٥٢	-	مقايضات أسعار الفائدة
٦٢,٤٦٩	-	٦٢,٤٦٩	-	عقود آجلة
١٥	-	١٥	-	مقايضة العملات
<u>٨٣,٦٣٦</u>	<u>-</u>	<u>٨٣,٦٣٦</u>	<u>-</u>	
				استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
				استثمارات مدرجة
١٨٣,٧٩٤	-	-	١٨٣,٧٩٤	سندات دين حكومية
٧,١٧٥	-	-	٧,١٧٥	سندات دين أخرى
-	-	-	-	حقوق ملكية
-	-	-	-	استثمارات غير مدرجة
-	-	-	-	حقوق ملكية
<u>١٩٠,٩٦٩</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>١٩٠,٩٦٩</u>	
				استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى
				استثمارات مدرجة
١,٥٦٩,٦٧٠	-	-	١,٥٦٩,٦٧٠	سندات دين حكومية
٢,٠١٥,٢٣٢	-	-	٢,٠١٥,٢٣٢	سندات دين أخرى
٢٩١	-	-	٢٩١	حقوق ملكية
٥٤٣	٥٤٣	-	-	استثمارات غير مدرجة
-	-	-	-	حقوق ملكية
<u>٣,٥٨٥,٧٣٦</u>	<u>٥٤٣</u>	<u>-</u>	<u>٣,٥٨٥,١٩٣</u>	
				المطلوبات المالية
				أدوات مالية مشتقة
١٨,٥٩٢	-	١٨,٥٩٢	-	مقايضات أسعار الفائدة
٤٥,٤٩٦	-	٤٥,٤٩٦	-	عقود آجلة
-	-	-	-	خيارات العملات
<u>٦٤,٠٨٨</u>	<u>-</u>	<u>٦٤,٠٨٨</u>	<u>-</u>	

٢٩ القيم العادلة للأدوات المالية (تتمة)

الأدوات والموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة (تتمة)

مبين أدناه طرق تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والموجودات المدرجة بالقيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم، ويشمل ذلك الافتراضات المقدره من قبل البنك التي يمكن أن يستخدمها أي مشارك في السوق عند تقييم الأدوات.

١-٢٩ المشتقات

تتكون منتجات المشتقات المقاسة باستخدام أسلوب تقييم إلى جانب المعطيات الملحوظة في السوق بشكل رئيسي من عقود مقايضة أسعار الفائدة وعقود خيارات العملات وعقود الصرف الأجنبي الآجلة. وتتضمن أكثر أساليب التقييم استخداماً نماذج الأسعار الآجلة والمقايضة باستخدام حسابات القيمة. تتضمن النماذج معطيات مختلفة من بينها الجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة وعقود الصرف الأجنبي الفورية والآجلة ومنحنيات أسعار الفائدة.

٢-٢٩ استثمارات مالية

تتكون الاستثمارات المالية المقيمة باستخدام أسلوب التقييم أو نماذج الأسعار بشكل رئيسي من أسهم غير مدرجة. يتم تقييم هذه الموجودات باستخدام نماذج تتضمن أحياناً بيانات السوق القابلة للملاحظة فقط وفي أوقات أخرى تستخدم البيانات الملحوظة وغير الملحوظة. المدخلات غير القابلة للملاحظة للنماذج تتضمن الافتراضات المتعلقة بالأداء المالي المستقبلي للشركة المستثمر فيها ومخاطرها والافتراضات الاقتصادية بشأن قطاع الأعمال والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها الشركة المستثمر فيها.

٣-٢٩ الحركة في الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة ضمن المستوى الثالث

استثمر البنك خلال السنة في أسهم شركة غير مدرجة بقيمة لا شيء (٢٠١٨: ٣٠١,٠٠٠ درهم) مصنفة في المستوى الثالث. ولم يكن هنالك حركات أخرى بين مستويات الأدوات المالية خلال السنة (٢٠١٨: لا شيء).

٤-٢٩ الأرباح أو الخسائر للأدوات المالية من المستوى الثالث المدرجة في الربح أو الخسارة للسنة:

لم يتم إدراج أرباح أو خسائر للأدوات المالية من المستوى الثالث في الربح أو الخسارة للسنة (٢٠١٨: لا شيء درهم).

٥-٢٩ التأثير على القيمة العادلة للأدوات المالية من المستوى الثالث التي تم قياسها بالقيمة العادلة للتغيرات في الافتراضات الرئيسية

إن التأثير على القيمة العادلة للأدوات من المستوى الثالث باستخدام افتراضات بديلة محتملة بشكل معقول حسب فئة الأداة ضئيل.

٦-٢٩ الأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة

تشتمل القيم العادلة للأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة على النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والمبالغ المستحقة من بنوك أخرى والقروض والسلفيات والموجودات الأخرى (باستثناء الموجودات المشتقة) والمبالغ المستحقة للبنوك وودائع العملاء والمطلوبات الأخرى (باستثناء المطلوبات المشتقة) التي يتم تصنيفها ضمن المستوى الثاني على أساس المعطيات الجديرة بالملاحظة في السوق. إن القيم العادلة للأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة لا تختلف جوهرياً عن قيمها الدفترية.

٢٩ القيم العادلة للأدوات المالية (تتمة)

فيما يلي المنهجية والافتراضات المستخدمة لتحديد القيم العادلة لتلك الأدوات المالية التي لم يتم تسجيلها بالقيمة العادلة للبيانات المالية:

٢٩-١ الموجودات التي تقارب قيمتها العادلة قيمتها الدفترية

فيما يتعلق بالموجودات والمطلوبات المالية ذات فترات الاستحقاق قصيرة الأجل (أقل من ثلاثة أشهر)، فمن المفترض أن قيمها الدفترية تقارب قيمها العادلة. يتم كذلك تطبيق هذا الافتراض على الودائع تحت الطلب وحسابات التوفير التي ليس لها تواريخ استحقاق محددة.

٢٩-٢ الأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

بلغت القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ١٨,٢٤٧,٠٠٠ درهم (٢٠١٨ - ٤٨,٦٢٨,٠٠٠ درهم). يندرج تحديد القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن فئة المستوى الأول حيث يتم تحديد القيمة العادلة بناءً على المدخلات التي هي عبارة عن الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة والتي يمكن للمنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس.

٣٠ كفاية رأس المال

يدير البنك بشكل فعال هيكل رأس المال لتغطية المخاطر المتأصلة في العمل. وتتم مراقبة كفاية رأس مال البنك باستخدام، من بين مقاييس أخرى، القواعد والنسب الموضوعية من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية ("قواعد / نسب بازل") والتي يتبناها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في الإشراف على البنك.

٣٠-١ إدارة رأس المال

إن أهداف البنك الرئيسية من إدارة رأس المال هي ضمان التزام البنك بالمتطلبات الرأسمالية المفروضة من جهات خارجية ومحافظة البنك على تصنيف ائتماني قوي ومعدلات رأسمالية صحية من أجل دعم أعمال البنك وزيادة حصص المساهمين.

يقوم البنك بإدارة قاعدة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء التغييرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر التي تتعرض لها أنشطته. ومن أجل المحافظة على قاعدة رأس المال أو تعديلها، فقد يقوم البنك بتعديل قيمة دفعات توزيعات الأرباح الموزعة على المساهمين أو إعادة رأس المال إليهم أو إصدار أسهم جديدة. لم تطرأ أي تغييرات على الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

٣٠ كفاية رأس المال (تتمة)

١-٣٠ إدارة رأس المال (تتمة)

فيما يلي حسابات نسبة المخاطر للموجودات، وفقاً لإرشادات كفاية رأس المال طبقاً لاتفاقية بازل ٢ الموضوعة للقطاع المصرفي العالمي:

هيكل رأس المال

يوضح الجدول التالي تفاصيل الموارد الرأسمالية النظامية لدى البنك:

٢٠١٨	٢٠١٩	
الف درهم	الف درهم	
٢,٠٦٢,٥٥٠	٢,٠٦٢,٥٥٠	الشق الأول من رأس المال
٥٠٤,٦٧١	٥٠٤,٦٧١	رأس المال
٤٢٢,١١٦	٤٢٢,١١٦	الاحتياطي القانوني
٩,٣١١	٩,٣١١	احتياطي خاص
(٤٢,٨٥٥)	٢٦,٥٣٨	احتياطي عام
(٤٢٦,٩٢٦)	(٨٩٧,٨٦٣)	احتياطيات القيمة العادلة على الأوراق المالية الاستثمارية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى
		خسائر متراكمة
٢,٥٢٨,٨٦٧	٢,١٢٧,٣٢٣	إجمالي الشق الأول
		الشق الثاني من رأس المال
١٩٧,٣٠٦	١٧٩,٨٢٥	مخصص عام مؤهل
١٩٧,٣٠٦	١٧٩,٨٢٥	إجمالي الشق الثاني
٢,٧٢٦,١٧٣	٢,٣٠٧,١٤٨	إجمالي رأس المال النظامي
		التعرضات المرجحة بالمخاطر
١٥,٧٨٤,٤٧٥	١٤,٣٨٥,٩٥٧	مخاطر الائتمان
٧٧,٣٢٣	٢,٤٤٠	مخاطر السوق
١,٤١٦,٣٠٥	١,٢٥٨,٤٢٩	مخاطر التشغيل
١٧,٢٧٨,١٠٣	١٥,٦٤٦,٨٢٦	

٣٠ كفاية رأس المال (تتمة)

١-٣٠ إدارة رأس المال (تتمة)

هيكل رأس المال (تتمة)

٢٠١٨ الف درهم	٢٠١٩ الف درهم
٢,٥٢٨,٨٦٧	٢,١٢٧,٣٢٣
١٩٧,٣٠٦	١٧٩,٨٢٥
<u>٢,٧٢٦,١٧٣</u>	<u>٢,٣٠٧,١٤٨</u>

الشريحة الأولى والشريحة الثانية من رأس المال

الشريحة الأولى من رأس المال

الشريحة الثانية من رأس المال

قاعدة رأس المال

٢-٣٠ نسبة رأس المال:

%١٥,٨	%١٤,٧	مجموع رأس المال النظامي كنسبة من مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
%١٤,٦	%١٣,٦	مجموع الشريحة الأولى من رأس المال النظامي كنسبة من مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر

فيما يلي الحد الأدنى لرأس المال المطلوب بموجب كل بند من البنود أعلاه بما في ذلك احتياطي رأس المال التحوطي؛

٢٠١٨	٢٠١٩	عنصر رأس المال
%٧	%٧	الحد الأدنى لنسبة الشق الأول من حقوق المساهمين العادية
%٨,٥	%٨,٥	الحد الأدنى لنسبة الشق الأول من رأس المال
%١٠,٥	%١٠,٥	الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال
%١,٨٧٥	%٢,٥	احتياطي رأس المال التحوطي

التزم البنك بكافة المتطلبات الموضوعية من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي فيما يتعلق بكفاية رأس المال.

٣١ المساهمات الاجتماعية

بلغت المساهمات الاجتماعية (بما في ذلك التبرعات والأعمال الخيرية) إلى مختلف المستفيدين خلال السنة مبلغ ٧٣٥,٦٠٠ درهم (٢٠١٨: ٤٥٠,٥٠٠ درهم).

٣٢ - الزكاة

إن النظام الأساسي للبنك لا يشترط على البنك دفع الزكاة بالنيابة عن مساهميه. وبالتالي، يكون توزيع الزكاة مسؤولية مساهمي البنك.

٣٣ - أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة، حيثما أمكن، حتى تتوافق مع العرض المتبع والسياسات المحاسبية المتبعة في هذه البيانات المالية.

٣٤ - الإجراءات القانونية

المنازعات القضائية هي أمر شائع في القطاع المصرفي بسبب طبيعة العمل المنجز. يوجد لدى البنك ضوابط وسياسات مناسبة لإدارة المطالبات القانونية. بمجرد الحصول على الاستشارات المهنية وتقدير مبلغ الخسارة بشكل معقول، يقوم البنك بإجراء تعديلات لحساب أي آثار ضارة قد تطرأ على وضعه المالي بسبب المطالبات. استناداً إلى المعلومات المتاحة، من غير المتوقع أن ينشأ أي تأثير سلبي جوهري على المركز المالي للبنك من المطالبات القانونية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بخلاف ما تم تخصيصه بالفعل، وبالتالي لا يلزم تكوين أي مخصصات إضافية لأي مطالبات في هذه البيانات المالية.

الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك العربي المتحد

البند الرابع:

النظر في مقترح مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع أرباح سواء نقدية أو أسهم منحة عن العام 2019.

الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك العربي المتحد

البند الخامس:

الموافقة على مقترح مجلس الإدارة بشأن عدم توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة.

بالنسبة إلى مكافآت مجلس الإدارة، يقترح مجلس الإدارة عدم دفع مكافأة إلى الأعضاء عن العام 2019.

تقاضى أعضاء مجلس الإدارة بدل حضور اجتماعات خلال العام 2019 والتي بلغ مجموعها 990,000 درهم ، وذلك بناء على لائحة مكافآت مجلس الإدارة الموافق عليها من الجمعية العمومية للبنك، التي لم يطرأ أي تعديل عليها .

الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك العربي المتحد

البند السادس:

إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2019 أو عزلهم ورفع دعوى المسؤولية عليهم حسب الأحوال.

إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة

الشيخ فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي
رئيس مجلس الإدارة

السيد عمر حسين الفردان
نائب رئيس مجلس الإدارة
رئيس لجنة الحوكمة والمكافآت المنبثقة عن
مجلس الإدارة

الشيخ محمد بن فيصل القاسمي
عضو مجلس الإدارة
رئيس لجنة الائتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة
عضو لجنة الحوكمة والمكافآت المنبثقة عن
مجلس الإدارة

الشيخ عبد الله بن علي بن جبر آل ثاني
عضو مجلس الإدارة
رئيس لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة

السيد أحمد محمد خلفان
عضو مجلس الإدارة
عضو لجنة الائتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة
عضو لجنة الحوكمة والمكافآت المنبثقة
عن مجلس الإدارة
عضو لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة

السيد جوزيف أبراهام
عضو مجلس الإدارة
عضو لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة
عضو لجنة الائتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة
عضو لجنة الحوكمة والمكافآت المنبثقة عن
مجلس الإدارة

السيد راشد الكتبي
عضو مجلس الإدارة
عضو لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة

السيد فهد بادار
عضو مجلس الإدارة
عضو لجنة الائتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة
عضو لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس
الإدارة

الآنسة نجلاء أحمد المدفع
عضو مجلس الإدارة
رئيس لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة

الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك العربي المتحد

البند السابع:

إبراء ذمة مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2019 أو عزلهم ورفع دعوى المسؤولية عليهم حسب الأحوال.

الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك العربي المتحد

البند الثامن:

تعيين مدققي الحسابات للسنة المالية 2020 وتحديد بدل أتعابهم.

تعيين مدققي الحسابات للعام 2020 وتحديد بدل أتعابهم

يقترح مجلس الإدارة على الجمعية العمومية تعيين السادة / أرنست أند يونغ (EY) كمدققي حسابات للبنك العربي المتحد للسنة المالية 2020 والموافقة على تحديد أتعابهم بقيمة **750,000** (سبعمئة وخمسين ألف درهم إماراتي) غير شاملة النثریات و ضريبة القيمة المضافة.

- تم تعيين / أرنست أند يونغ (EY) في مارس 2019 ، بعد عملية مناقصة تنافسية لمدققي حسابات البنك العربي
- وقد قدمت / أرنست أند يونغ (EY) عملها بكفاءة خلال عام 2019 ، وبالتالي أوصت إدارة البنك بإعادة تعيين / أرنست أند يونغ (EY) كمدققي الحسابات لعام 2020 .
- وقد تمت مناقشة إعادة التعيين في اجتماع لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، خلال إجتماعها المنعقد في 10 فبراير 2020. حيث استعرضت اللجنة توصية الإدارة وأيدت إعادة تعيين شركة / أرنست أند يونغ (EY) .

الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك العربي المتحد

البند التاسع:

الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بموجب المادة 152 من القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية أن يشتركوا في أنشطة وأعمال منافسة.

نص المادة (3) 152:

«لا يجوز لعضو مجلس الإدارة بغير موافقة من الجمعية العمومية للشركة تجدد سنوياً أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة أو أن يتجر لحسابه أو لحساب غيره في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة...»

الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك العربي المتحد

البند العاشر:

الموافقة على أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية (هيئة الفتوى والرقابة الشرعية) والتي تتولى الرقابة الشرعية على كافة أنشطة وأعمال دائرة الخدمات المصرفية الإسلامية.

إحاقاً بنص المادة 2/79 من القانون الاتحادي رقم 14 لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت و الأنشطة المالية، تعين لجنة الرقابة الشرعية الداخلية من قبل الجمعية العمومية بعد الحصول على موافقة الهيئة العليا الشرعية. و بالتالي، نعرض أسماء أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية الموافق عليهم من قبل الهيئة العليا الشرعية للتصديق عليها .

1. الشيخ الدكتور أحمد عبد العزيز الحداد.
2. الشيخ الدكتور عزيز بن فرحان العنزي.
3. الشيخ الدكتور محمد بن علي القري.

الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك العربي المتحد

البند الحادي عشر:

سماع تقرير لجنة الرقابة الشرعية السنوي والتصديق عليه



التقرير السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية لبنك العربي المتحد	
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.	
صدر في: (السابع والعشرون من شهر فبراير لسنة ٢٠٢٠)	
(البنك العربي المتحد) إلى السادة المساهمين في	
السَّلَام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد	
إن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمؤسسة ووفقا للمتطلبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والمعايير ذات العلاقة ("المتطلبات الرقابية")، تقدم تقريرها عن أعمال وأنشطة المؤسسة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر من عام (٢٠١٩).	
١.	مسؤولية اللجنة
إن مسؤولية اللجنة وفقا للمتطلبات الرقابية ولائحتها التنظيمية تتحدد في الرقابة الشرعية على جميع أعمال، وأنشطة، ومنتجات، وخدمات، وعقود، ومستندات، وموثيق عمل المؤسسة، والسياسات، والمعايير المحاسبية، والعمليات والأنشطة بشكل عام، وعقد التأسيس، والنظام الأساسي، والقوائم المالية للمؤسسة، وتوزيع الأرباح وتحميل الخسائر والنفقات والمصروفات بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار ("أعمال المؤسسة") وإصدار قرارات شرعية بخصوصها، ووضع الضوابط الشرعية اللازمة لأعمال المؤسسة والتزامها بالشريعة الإسلامية في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة العليا الشرعية ("الهيئة")، لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.	
وتتحمل الإدارة العليا مسؤولية التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية وفقا لقرارات، فتاوى، وآراء الهيئة، وقرارات اللجنة في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة ("الالتزام بالشريعة الإسلامية") في جميع أعمالها والتأكد من ذلك، ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية في هذا الشأن.	
٢.	المعايير الشرعية
اعتمدت اللجنة على المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("أيوبي") معايير للحد الأدنى للمتطلبات الشرعية والتزمت بها في كل ما تفتني به أو تعتمده أو توافق عليه أو توصي به فيما يتعلق بأعمال المؤسسة خلال السنة المالية المنتهية دون استثناء وفقا لقرار الهيئة رقم ٢٠١٨/٣/١٨.	
٣.	الأعمال التي قامت بها اللجنة خلال السنة المالية
لقد قامت اللجنة بالرقابة الشرعية على أعمال المؤسسة، من خلال مراجعة أعمال المؤسسة ومراقبتها من خلال إدارة قسم خدمات الصيرفة الإسلامية، وتقدير التدقيق الشرعي الخارجي، وفقا لصلاحيات اللجنة ومسؤولياتها والمتطلبات الرقابية في هذا الشأن. ومن الأعمال التي قامت بها اللجنة ما يأتي: ١. عقد (٢) اجتماعات خلال السنة المالية،	

حسب



<p>٤. أن معظم العمليات التي اطلع عليها فريق التدقيق الشرعي الخارجي كانت وفقاً لقرارات اللجنة، ولكن بعض العمليات لم تكن متوافقة مع قرارات اللجنة كما ورد في تقرير التدقيق الشرعي الخارجي.</p> <p>وقد أوصت اللجنة بتدارك الملاحظات المشار إليها في تقرير المدقق الشرعي الخارجي والعمل على ضمان عدم تكرارها في المستقبل.</p>		
<p>نسأل الله العلي القدير أن يحقق للجميع الرشاد والسداد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته</p>		
<p>توقيع أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمؤسسة</p>		
(توقيع العضو)	(رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية)	(فضيلة الشيخ الدكتور محمد بن علي القري)
(توقيع العضو)	(العضو التنفيذي لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية)	(فضيلة الشيخ الدكتور أحمد بن عبدالعزيز الحداد)
٢٠٢٠/٣/١٥		
(توقيع العضو)	(عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية)	(فضيلة الشيخ الدكتور عزيز بن فرحان العنزي)

ثانياً: الموضوعات التي تحتاج إلى قرار خاص (تصويت: 75% من الأسهم الممثلة في الاجتماع – بحسب القانون الاتحادي رقم 2

لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية):

1. الموافقة على تعديل النظام الأساسي للبنك بما يتماشى مع القانون الاتحادي رقم (14) لسنة 2018 بشأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية ونظام الحوكمة المؤسسية للبنوك، مع مراعاة الحصول على موافقات الجهات المختصة ، وتفويض مجلس إدارة البنك تنفيذ قرار الجمعية العمومية بتعديل النظام الأساسي بعد الحصول على الموافقات المطلوبة من جهات الاختصاص.

2. بالإشارة إلى البند أعلاه، الموافقة على تعديل نص المادة (6) من النظام الأساسي وذلك بتعديل نسبة تملك مواطنو الدولة بحيث تنص المادة بعد التعديل على أنه "يجب أن لا تقل مشاركة مواطني الدولة في أي وقت طوال مدة بقاء الشركة عن 60% (ستون) بالمائة من رأس مال الشركة".

3. بشرط الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المختصة، الموافقة على إطفاء كامل قيمة الخسائر المتراكمة كما في 31 ديسمبر 2019 والبالغة 897.90 مليون درهم إماراتي (ثمانمئة وسبعة وتسعون مليون وتسعمئة ألف درهم إماراتي)، خصما من:

(1) الاحتياطي الخاص لمبلغ (422.10) مليون درهم إماراتي (أربعمئة واثنان وعشرون مليون ومئة ألف درهم إماراتي).

(2) الاحتياطي القانوني لمبلغ (475.80) مليون درهم إماراتي (أربعمئة وخمسة وسبعون مليون وثمانمئة ألف درهم إماراتي).

4. الموافقة على تفويض الرئيس التنفيذي أو أي من أعضاء مجلس إدارة الشركة منفردين لاتخاذ كافة الإجراءات الخاصة بهذا الخصوص.

ثانياً: الموضوعات التي تحتاج إلى قرار خاص (تصويت: 75% من الأسهم الممثلة في الاجتماع – بحسب القانون الاتحادي رقم 2

لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية):

5. الموافقة على إصدار صكوك إضافية من المستوى الأول غير قابلة للتحويل (يُشار إليها فيما يلي باسم "صكوك إضافية من المستوى الأول") بحد أقصى قدره 250 مليون درهم (أو ما يعادله بالعملة الأخرى)، لأغراض تعزيز كفاية رأس مال البنك (تشمل تلك الصكوك الإضافية من المستوى الأول، التي قد تكون مدرجة أو غير مدرجة، الشروط والأحكام التي يطلبها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بما يشمل الشروط والأحكام المتعلقة بالتبعية، وتقدير البنك لإلغاء مدفوعات الفوائد، وكذلك بعض الأحداث التي تؤدي إلى عدم إلزامية دفع الفوائد للمستثمرين، وأحكام التخفيض التي يتم تطبيقها في حالة انعدام الجدوى) شريطة التقيد بجميع القوانين المعمول بها ومتطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع والمصرف المركزي بدولة الإمارات؛ و

6. تفويض مجلس إدارة البنك لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحديد التوقيت بما لا يتجاوز عام من تاريخ قرار الجمعية العمومة وتحديد كمية وهيكل الصكوك الإضافية من المستوى الأول بما لا يتجاوز الحد الأقصى المحدد بالبند أعلاه، وغيرها من الشروط والأحكام الخاصة بها.

ثانياً: الموضوعات التي تحتاج إلى قرار خاص (تصويت: 75% من الأسهم الممثلة في الاجتماع – بحسب القانون الاتحادي رقم 2

لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية):

7. المصادقة على إنشاء برنامج لإصدار أوراق دين مصرفية متوسطة الأجل (سندات في أسواق المال العالمية ضمن برنامج لأوراق الدين متوسطة المدى ولا تكون هذه الأوراق مضمونة بأي نوع من الضمانات) سوى اسم البنك وسمعته وقوة مركزه المالي) وتحديد قيمة مليار دولار أمريكي كحد أقصى أو ما يعادلها من عملات أخرى بشكل اكتتاب عام أو الخاص حيث سيتم إدراجه في الأسواق المالية خارج الدولة، شريطة أن تنقيد هذه الإصدارات بجميع القوانين المعمول بها ومتطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع والمصرف المركزي بدولة الإمارات.

8. عدم قابلية جميع الأدوات الناتجة عن الإصدارات المذكورة أعلاه للتحويل إلى أسهم في رأس مال البنك، مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد الوقت بما لا يتجاوز عام من تاريخ الجمعية العمومية والطريقة المناسبة لتنفيذ هذه الإصدارات مع مراعاة متطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع والمصرف المركزي بدولة الإمارات في هذا الشأن.

الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك العربي المتحد

البند الأول:

الموافقة على تعديل النظام الأساسي للبنك بما يتماشى مع القانون الاتحادي رقم (14) لسنة 2018 بشأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشط المالية ونظام الحوكمة المؤسسية للبنوك، مع مراعاة الحصول على موافقات الجهات المختصة ، وتفويض مجلس إدارة البنك بتنفيذ قرار الجمعية العمومية بتعديل النظام الأساسي بعد الحصول على الموافقات المطلوبة من جهات الاختصاص.

يرجى الإشارة إلى الجدول المرفق والذي يبين التعديلات المقترحة والذي تم نشره على صفحة البنك الإلكترونية.

التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للبنك العربي المتحد

شركة مساهمة عامة

جدول يظهر النصوص والمواد قبل وبعد التعديل		
النظام الأساسي الأصلي	شرح التعديل	النظام الأساسي المعدل
	إضافة بنود جديدة إلى "التعريفات"	<p>عضو مجلس إدارة غير تنفيذي" يعني عضو مجلس الإدارة الذي ليست لديه أي مسؤوليات إدارية داخل الشركة، وقد يكون مؤهلاً أو غير مؤهلاً للتصنيف ك"عضو مجلس إدارة مستقل".</p> <p>"عضو مجلس إدارة مستقل" يعني عضو مجلس إدارة الشركة الذي لا تكون لديه علاقة مع الشركة أو مجموعة من الكيانات التي تتضمن كيانا ("الكيان الأول") و (1) أي مساهم مسيطر في الكيان الأول؛ (2) أي شركة تابعة للكيان الأول، أو لمساهم مسيطر في الكيان الأول؛ و(3) أي شركة شقيقة أو مؤسسة تابعة أو أي عضو آخر في المجموعة، بحيث يكون من شأن العلاقة أن تؤدي إلى منفعة تؤثر في قرارات العضو. ويتعين على العضو عدم الوقوع تحت أي تأثير غير مشروع، سواء كان داخلياً أو</p>

		<p>خارجياً أو متعلقاً بالملكية أو السيطرة، يكون من شأنه أن يعيق اتخاذ عضو مجلس الإدارة لأي قرار موضوعي. ويفقد عضو مجلس الإدارة المستقل استقلالته بتحقيق أي من الحالات الواردة في التشريعات المطبقة.</p> <p>“الهيئة العليا الشرعية”: الهيئة المشار إليها في المادة (17) من القانون الإتحادي رقم (14) لسنة 2018</p>
	المادة (4)	المادة (4)
الأغراض التي تأسست من أجلها الشركة هي:		الأغراض التي تأسست من أجلها الشركة هي:

<p>القيام لحسابها أو لحساب الغير بأي وكافة الأعمال المصرفية والمالية التي تسمح بها القوانين المرعية والنافذة ، من وقت لآخر دون حصر أو استثناء والتعامل والتعاطي بجميع الأمور المتعلقة بها والتي تدخل ضمن اختصاص المصارف التجارية وفق القواعد والأعراف المتعارف عليها محليا و دوليا. وللشركة تنفيذا لأغراضها المذكورة أن تجري جميع التصرفات والمعاملات والعقود اللازمة لذلك ومنها على سبيل المثال لا الحصر:</p>	<p>إضافة فقرة عن الأعمال المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية</p>	<p>القيام لحسابها أو لحساب الغير بأي وكافة الأعمال المصرفية والمالية التي تسمح بها القوانين المرعية والنافذة ، من وقت لآخر دون حصر أو استثناء والتعامل والتعاطي بجميع الأمور المتعلقة بها والتي تدخل ضمن اختصاص المصارف وفق القوانين و الأنظمة السارية ووفق القواعد والأعراف المتعارف عليها محليا و دوليا وفقاً للتراخيص والتوجيهات الصادرة عن المصرف المركزي وأحكام وأحكام القانون الإتحادي رقم (14) لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية .</p> <p><u>كما للشركة ممارسة الأعمال المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء لحسابها الخاص أو بالاشتراك مع الغير بشرط توافق هذه الأعمال مع مبادئ الشريعة والرخصة الممنوحة من قبل المصرف المركزي وبموجب الأصول والقواعد التنظيمية والتشريعية المطبقة بهذا الخصوص</u></p> <p>وللشركة تنفيذا لأغراضها المذكورة أن تجري جميع التصرفات والمعاملات والعقود اللازمة لذلك وفق القوانين والتشريعات السارية ومنها على سبيل المثال لا الحصر:</p>

	تعديل أرقام الفقرات	تعديل أرقام الفقرات (4-1 - 4-21) إلى (4-1-1 - 4-1-21)
	إضافة فقرات جديدة من 4-2-1 إلى 4-2-5	<p>4-2-1 تشكل في الشركة لجنة مستقلة للرقابة الشرعية الداخلية تسمى " لجنة الرقابة الشرعية الداخلية " من ذوي الخبرة و الأختصاص في فقه المعاملات المالية و المصرفية الإسلامية تتولى الرقابة الشرعية على كافة أعمال وأنشطة و منتجات و خدمات و عقود و مستندات و موثيق عمل المنشأة المعنية ، و إعتادها ووضع الضوابط الشرعية في إطار القواعد و المبادئ و المعايير التي تضعها الهيئة العليا الشرعية ، و ذلك لضمان توافقها ما أحكام الشريعة الإسلامية ، و يكون ما تصدره اللجنة من فتاوى أو آراء ملزما .</p> <p>4-2-2 تعين لجنة الرقابة الشرعية الداخلية من قبل الجمعية العمومية وفقا لأحكام قانون الشركات التجارية ، و تعرض أسماء أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية على الهيئة العليا الشرعية لإجازتها قبل عرضها على الجمعية العمومية و صدور قرار بإعتاد تعيينها .</p> <p>4-2-3 يحظر على أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية أن يشغلوا أي وظيفة تنفيذية في الشركة أو أن يقدموا لها عملا خارج نطاق عمل اللجنة أو أن يكونوا مساهمين فيها أو تكون لهم أو لأقاربهم حتى الدرجة الثانية أية مصالح مرتبطة بها .</p> <p>4-2-4 في حال وجود خلاف حول رأي شرعي بين أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية أو وجود خلاف بشأن شرعية أمر ما بين لجنة الرقابة الشرعية الداخلية و مجلس إدارة الشركة ، فإن الأمر يحال</p>

		<p>إلى الهيئة العليا الشرعية ، و يعتبر رأي الهيئة نهائيا في هذا الشأن .</p> <p>4-2-5 على لجنة الرقابة الشرعية الداخلية إعداد تقرير سنوي يقدم إلى الجمعية العمومية ، و يكون التقرير بالنموذج الذي تحدده الهيئة العليا الشرعية ووفق القوانين والأنظمة السائدة.</p> <p>4-2-6 يتولى التدقيق الشرعي الداخلي مراقبة امتثال الشركة بفتاوى وأراء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ويتبع هذا القسم مجلس الإدارة ولا يكون لموظفيها أية صلاحيات أو مسؤوليات تنفيذية تجاه الأعمال والأنشطة والعقود التي يقومون بمراجعتها أو التدقيق عليها من الناحية الشرعية ويرأس هذا القسم مراقب شرعي يتم تعيينه من قبل مجلس الإدارة.</p>
المادة (6)		المادة (6)

<p>جميع أسهم الشركة إسمية، ومع مراعاة أية قوانين أو أنظمة تصدرها السلطات المختصة المعنية في شأن ملكية المصارف التجارية، يجب أن لا تقل مشاركة مواطني الدولة في أي وقت طوال مدة بقاء الشركة عن 51% (واحد وخمسون) من رأس مال الشركة.</p>	<p>تعديل نسبة تملك مواطني الدولة</p>	<p>جميع أسهم الشركة إسمية، ومع مراعاة أية قوانين أو أنظمة تصدرها السلطات المختصة المعنية في شأن ملكية المصارف التجارية، يجب أن لا تقل مشاركة مواطني الدولة في أي وقت طوال مدة بقاء الشركة عن 60% (ستون) بالمائة من رأس مال الشركة.</p>
<p>المادة 24(1)</p>		<p>المادة 24(1)</p>
	<p>إضافة فقرة جديدة</p>	<p><u>ويجب أن يكون كافة أعضاء المجلس غير تنفيذيين، كما يجب أن يكون ثلثهم على الأقل أعضاء مستقلين. ويجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يكون عضو مجلس إدارة غير تنفيذي أو عضو مجلس إدارة مستقل، ويجب ألا يحتوى مجلس الإدارة أي أعضاء تنفيذيين لديهم مسئوليات في الشركة</u></p>
<p>المادة 24(2)</p>		<p>المادة 24(2)</p>

<p>ينبغي في جميع الأحوال أن تكون أغلبية أعضاء المجلس من المواطنين الإماراتيين</p>	<p>إضافة فقرة جديدة</p>	<p>ينبغي في جميع الأحوال أن تكون أغلبية أعضاء المجلس من المواطنين الإماراتيين. <u>ويجب أن يكون عشرين بالمائة (20%) على الأقل من المرشحين لعضوية مجلس الإدارة من الإناث.</u></p>
<p>المادة (28)</p>		<p>المادة (28)</p>
<p>يجوز لمجلس الإدارة أن يعين من بين أعضائه أو من غيرهم رئيساً تنفيذياً أو عضواً منتدباً أو مديراً عاماً للشركة، ويحدد المجلس اختصاصاته ومكافآته</p>	<p>إضافة "من غير أعضائه" بدلاً من " من بين أعضائه"</p>	<p>يجوز لمجلس الإدارة أن يعين <u>من غير</u> أعضائه رئيساً تنفيذياً أو عضواً منتدباً أو مديراً عاماً للشركة، ويحدد المجلس اختصاصاته ومكافآته.</p>
<p>المادة (29)</p>		<p>المادة (29)</p>
<p>يشكل مجلس الإدارة اللجان والأجهزة الدائمة التي يتوجب عليه تشكيلها وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة الصادرة عن السلطات المختصة المعنية، كلجنة التدقيق ولجنة المتابعات والمكافآت وجهاز الرقابة الداخلية مثلاً. كما له أن يشكل أية لجان مختصة إضافية لمتابعة أو دراسة أو تنفيذ أية مسائل وفقاً لما يراه مناسباً.</p> <p>يتم تشكيل اللجان وفقاً لإجراءات يضعها مجلس الإدارة على أن تتضمن تحديد مهمة اللجنة ومدة عملها والصلاحيات الممنوحة لها وكيفية رقابة مجلس الإدارة عليها، وعلى اللجنة أن ترفع تقريراً خطياً إلى مجلس الإدارة بالإجراءات والنتائج</p>	<p>أضافة نص للمادة</p>	<p>يشكل مجلس الإدارة اللجان والأجهزة الدائمة التي يتوجب عليه تشكيلها وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة الصادرة عن السلطات المختصة المعنية، كلجنة التدقيق ولجنة المتابعات والمكافآت ولجنة المخاطر ولجنة الترشيح ولجنة المخصصات وجهاز الرقابة الداخلية مثلاً. <u>وفي جميع الأحوال يجب ألا تندمج لجنتي التدقيق والمخاطر مع أي لجان أخرى تابعة للمجلس.</u> كما لمجلس الإدارة أن يشكل أية لجان مختصة إضافية لمتابعة أو دراسة أو تنفيذ أية مسائل وفقاً لما يراه مناسباً.</p> <p>يتم تشكيل اللجان وفقاً لإجراءات يضعها مجلس الإدارة على أن تتضمن تحديد مهمة اللجنة ومدة عملها والصلاحيات الممنوحة لها وكيفية رقابة مجلس الإدارة عليها، وعلى اللجنة أن ترفع تقريراً خطياً إلى مجلس الإدارة بالإجراءات والنتائج</p>

<p>والنتائج والتوصيات التي تتوصل اليها بشفاافية مطلقة، وعلى مجلس الإدارة ضمان متابعة عمل اللجان للتحقق من التزامها بالأعمال المكلفة اليها.</p>		<p>والتوصيات التي تتوصل اليها بشفاافية مطلقة، وعلى مجلس الإدارة ضمان متابعة عمل اللجان للتحقق من التزامها بالأعمال المكلفة اليها.</p>
<p>المادة (32)</p>		<p>المادة (32)</p>
<p>يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته في مركز الشركة أو أي مكان آخر يحدده المجلس كلما دعت الحاجة إلى انعقاده بناءً على دعوة الرئيس أو بناء على طلب عضوين من أعضاء المجلس. ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة مرة كل شهرين (2) على الأقل.</p>	<p>إضافة نص للمادة</p>	<p>يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته في مركز الشركة أو أي مكان آخر يحدده المجلس كلما دعت الحاجة إلى انعقاده بناءً على دعوة الرئيس أو بناء على طلب عضوين من أعضاء المجلس. ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة مرة كل شهرين (2) على الأقل، <u>وفي جميع الأحوال يجب على مجلس الإدارة أن يجتمع ستة (6) مرات، على الأقل، في السنة.</u></p>
<p>المادة (42)</p>		<p>المادة (42)</p>
<p>يتم توجيه الدعوة لحضور اجتماعات الجمعية العمومية إلى المساهمين بعد موافقة السلطات المختصة المعنية بنشر الدعوة لحضور الاجتماع وجدول أعمال الاجتماع في صحيفتين محليتين يوميتين تصدر إحداهما باللغة العربية وبواسطة البريد المسجل إلى كل مساهم (وفي حالة الجمعية العمومية السنوية، مصحوبة بتقرير مجلس الإدارة وتقرير مدققي الحسابات). ويتم توجيه تلك الدعوة قبل ما لا يقل عن (15) خمسة عشر يوماً من التاريخ المحدد لعقد الاجتماع. ويتم ارسال نسخة من الاشعار وجدول الاعمال ايضا إلى السلطات المختصة المعنية ، خلال الفترة الزمنية ذاتها.</p>	<p>إضافة نص للمادة</p>	<p>يتم توجيه الدعوة لحضور اجتماعات الجمعية العمومية إلى المساهمين بعد موافقة السلطات المختصة المعنية بنشر الدعوة لحضور الاجتماع وجدول أعمال الاجتماع في صحيفتين محليتين يوميتين تصدر إحداهما باللغة العربية وترسل الدعوات للمساهمين بواسطة البريد المسجل <u>أو عن طريق الرسائل النصية أو البريد الإلكتروني أو أي وسيلة أخرى من وسائل التقنية الحديثة.</u> ويتم توجيه تلك الدعوة قبل ما لا يقل عن (15) خمسة عشر يوماً من التاريخ المحدد لعقد الاجتماع. ويتم ارسال نسخة من الاشعار وجدول الاعمال ايضا إلى السلطات المختصة المعنية ، خلال الفترة الزمنية ذاتها.</p>
<p>المادة (43)</p>		<p>المادة (43)</p>

	إضافة فقرة جديدة	3-43 وفي جميع الأحوال، يتعين أن يتم إتاحة فرص متساوية لجميع المساهمين للمشاركة الفعالة في مداوات اجتماعات الجمعية العمومية والتصويت على قراراتها، وللمساهمين الحق في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال وتوجيه الأسئلة بشأنها إلى أعضاء مجلس الإدارة ومدقق الحسابات، وعلى مجلس الإدارة أو مدقق الحسابات الإجابة على الأسئلة بالقدر الذي لا يعرض مصالح الشركة للضرر.
المادة (47)		المادة (47)
يكون التصويت في الجمعية العمومية بالطريقة التي يعينها رئيس الجمعية إلا إذا قررت الجمعية طريقة معينة للتصويت، <u>مع مراعاة أحكام المادة (183) من قانون الشركات، يجوز للمساهمين التصويت في اجتماعات الجمعية العمومية للشركة عن طريق التصويت الإلكتروني وفقاً للآلية المتبعة لدى السوق والمعتمدة من الهيئة مع مراعاة كافة الضوابط القانونية المتعلقة بالتصويت الإلكتروني وفقاً لما تقررته الهيئة من حين إلى آخر.</u>	إضافة نص للمادة	وفي جميع الأحوال، يجب أن يكون التصويت سرياً إذا تعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو بعزلهم أو بمساءلتهم.

المادة 55 (1)		المادة 55 (1)
<p>يكون للشركة مدقق حسابات واحد أو أكثر من ذوي الكفاءة والخبرة تعينه الجمعية العمومية لمدة سنة قابلة للتجديد، ولمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات متتالية، وتقدر أتعابه. وعليه مراقبة حسابات السنة المالية التي عين لها ومراجعة حسابات الشركة وفحص الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وضمان تطبيق القوانين والأنظمة المرعية وهذا النظام .</p>	<p>إضافة نص للمادة</p>	<p>يكون للشركة مدقق حسابات واحد أو أكثر من ذوي الكفاءة والخبرة تعينه الجمعية العمومية لمدة سنة قابلة للتجديد، <u>ولمدة لا تتجاوز ست سنوات متتالية</u>، وتقدر أتعابه. <u>بالإضافة إلى ذلك، على الشركة أن تقوم بتغيير الشريك في مكتب التدقيق المسؤول عن التدقيق كل ثلاث سنوات.</u> وعلى مدقق الحسابات مراقبة حسابات السنة المالية التي عين لها ومراجعة حسابات الشركة وفحص الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وضمان تطبيق القوانين والأنظمة المرعية وهذا النظام .</p>

الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك العربي المتحد

البند الثاني:

بالإشارة إلى البند أعلاه، الموافقة على تعديل نص المادة (6) من النظام الأساسي وذلك بتعديل نسبة تملك مواطنو الدولة بحيث تنص المادة بعد التعديل على أنه "يجب أن لا تقل مشاركة مواطني الدولة في أي وقت طوال مدة بقاء الشركة عن 60% (ستون) بالمائة من رأس مال الشركة".

الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك العربي المتحد

البند الثالث:

بشرط الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المختصة، الموافقة على إطفاء كامل قيمة الخسائر المتركمة كما في 31 ديسمبر 2019 والبالغة 897.90 مليون درهم إماراتي (ثمانمئة وسبعة وتسعون مليون وتسعمئة ألف درهم اماراتي)، خصما من:

1. الاحتياطي الخاص لمبلغ (422.10) مليون درهم إماراتي (أربعمئة واثنان وعشرون مليون ومئة ألف درهم إماراتي).

2. الاحتياطي القانوني لمبلغ (475.80) مليون درهم إماراتي (أربعمئة وخمسة وسبعون مليون وثمانمئة ألف درهم إماراتي).

البند الرابع

الموافقة على تفويض الرئيس التنفيذي أو أي من أعضاء مجلس إدارة الشركة منفردين لاتخاذ كافة الإجراءات الخاصة بهذا الخصوص.

الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك العربي المتحد

البند الخامس:

الموافقة على إصدار صكوك إضافية من المستوى الأول غير قابلة للتحويل (يُشار إليها فيما يلي باسم "صكوك إضافية من المستوى الأول") بحد أقصى قدره 250 مليون درهم (أو ما يعادله بالعملات الأخرى)، لأغراض تعزيز كفاية رأس مال البنك (تشمل تلك الصكوك الإضافية من المستوى الأول، التي قد تكون مدرجة أو غير مدرجة، الشروط والأحكام التي يطلبها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بما يشمل الشروط والأحكام المتعلقة بالتبعية، وتقدير البنك لإلغاء مدفوعات الفوائد، وكذلك بعض الأحداث التي تؤدي إلى عدم إلزامية دفع الفوائد للمستثمرين، وأحكام التخفيض التي يتم تطبيقها في حالة انعدام الجدوى) شريطة التقيد بجميع القوانين المعمول بها ومتطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع والمصرف المركزي بدولة الإمارات؛ و

البند السادس:

تفويض مجلس إدارة البنك لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحديد التوقيت بما لا يتجاوز عام من تاريخ قرار الجمعية العمومية وتحديد كمية وهيكل الصكوك الإضافية من المستوى الأول بما لا يتجاوز الحد الأقصى المحدد بالبند أعلاه، وغيرها من الشروط والأحكام الخاصة بها.

الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك العربي المتحد

البند السابع:

المصادقة على إنشاء برنامج لإصدار أوراق دين مصرفية متوسطة الأجل (سندات في أسواق المال العالمية ضمن برنامج لأوراق الدين متوسطة المدى ولا تكون هذه الأوراق مضمونة بأي نوع من الضمانات (سوى اسم البنك وسمعته وقوة مركزه المالي) وتحديد قيمة مليار دولار أمريكي كحد أقصى أو ما يعادلها من عملات أخرى بشكل اكتتاب عام أو الخاص حيث سيتم إدراجه في الأسواق المالية خارج الدولة، شريطة أن تتقيد هذه الإصدارات بجميع القوانين المعمول بها ومتطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع والمصرف المركزي بدولة الإمارات.

الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك العربي المتحد

البند الثامن:

عدم قابلية جميع الأدوات الناتجة عن الإصدارات المذكورة أعلاه للتحويل إلى أسهم في رأس مال البنك، مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد الوقت بما لا يتجاوز عام من تاريخ الجمعية العمومية والطريقة المناسبة لتنفيذ هذه الإصدارات مع مراعاة متطلبات هيئة الأوراق المالية والسلع والمصرف المركزي بدولة الإمارات في هذا الشأن.

نشكر حضوركم ومشاركتكم